مدخل إلى
علم السياسة

الأستاذ الدكتور
فوزى عبد الغنى
أستاذ ورئيس قسم الإعلام بآداب قنا
وكيل كلية الآداب بسوهاج
وكيل كلية الإعلام بجامعة ٦ أكتوبر
رئيس قسم الصحافة
بأكاديمية أخبار اليوم

٢٠٠٦

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت
القاهرة - ج. م. ع

رقـــم الإيـــداع ٢١٦٣٧ / ٢٠٠٦

دار الإيمان للطباعة
ت: ٣٢١٥٩٩٥ م: ٠١٢٢١٨٢٨٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

سورة البقرة (٣٢)

مقدمة :

ظهر علم السياسة إلى الوجود من خلال بحث العقل الإنسانى منذ القدم عن الفضيلة والعدالة والحرية والحق والواجب والمساواة وهى مصطلحات تهتم بخير الإنسان وسعادته وهو ما نجده فى التراث الفرعونى أو عند اليونانى القديم وظل الفكر الإنسانى سجين هذه الأفكار الفلسفية بحثا عن ما يجب أن يكون نحو حياة أفضل، حتى وصل الفكر الإنسانى فى منتصف القرن الثامن عشر عن طريق مفكرين إلى الاهتمام بدراسة الأمر الواقع من أمثال أرسطو وابن خلدون على سبيل المثال.

وما أصطلح على تسميته بالنسبية والوضعية فى دراسة الواقع واستخدام التجربة والبحث فى مجال العلوم السياسية ومن هنا بدأ كتاب السياسة فى صياغة نظرياتهم ومذاهبهم المؤيدة لنظرية أو مذهب آخر أو نافذة لهذا المذهب أو ذاك[1].

والحقيقة أن هناك ارتباط وثيق بين النظام السياسى وبين الدولة فالدولة من الضروري أن يكون لها نظام سياسى محدد يتبعه بالضرورة أن يكون للدولة دستوراً سواء كان مكتوباً أو عرفياً توضع فيه القواعد الأساسية التى تسير على نهجها، ومن هنا أصبح من الضرورى وجود سلطة أو سلطات مسئولة عن تدبير شئون الحكم وتنفيذ النظام السياسى فى الدولة، يهدف إلى تحقيق رفاهية الفرد وتقدم المجتمع.

لذا يصبح من الضرورة معرفة واجبات الدولة تجاه الأفراد وواجبات الأفراد تجاه دولهم وتجاه بعضهم البعض من خلال الدستور والقانون وهى معرفة واضحة المعالم وذلك هو الفرق بين المجتمع العصرى والمجتمع القبلى[2]. حيث يتضح لنا ذلك عندما ننظر إلى تعريف التنظيم السياسى بأنه "مجموعة من الناس ذوى الاتجاه الواحد، والنظرة المتماثلة، والمبادئ المشتركة والهدف المتفق عليه، والمصممين على أن يحققوا هذا الهدف، وهم يرتبطون ببعض وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحدد

---

(1) إسماعيل على سعد، دراسات فى العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٢، ص١٢٥.

(2) محسن العبودى، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠١، ص ٥.

علاقاتهم أثناء العمل والنشاط، كما تحدد أسلوبهم فى تحقيق هدفهم أو أهدافهم[1].

ويقول الدكتور على الدين هلال، لقد أصبح الحزب هو الصيغة المعاصرة للتنظيم السياسى، يمارس من خلاله هذا الموقع الفريد والمتميز فى سياق النظام السياسى للمجتمع، وهو يمارس من خلال هذا الموقع وظائف وأدوار عديدة مهمة بالنسبة للحياة السياسية بأسرها. وفى مختلف مراحل وعمليات التنمية القومية الشاملة أيضاً ومن هنا فإن ظهور الحزب السياسى فى أى من المجتمعات أحد المؤشرات المهمة والدالة على مستوى التطور السياسى للمجتمع[2].

ومن هنا فقد جاء هذا المقرر لمحاولة تغطية مقرر مبادئ علم السياسة متضمناً ستة فصول جاء أولها عن علم السياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى، والفصل الثانى عن مفهوم الدول، مدخل إلى النشأة والتكوين والوظائف، والفصل الثالث عن مفهوم الحكومة مدخل إلى الأنواع والأشكال فى حين تناول الفصل الرابع، شرح مفهوم وظهور ودور ووظائف الأحزاب السياسية، واهتم الفصل الخامس بدراسة المذاهب الأيديولوجية واختتمنا المقرر بالفصل السادس بطرح ملامح تطور النظام الدولى.

ومن هنا فقد جاء هذا المقرر لمحاولة تغطية مقرر مبادئ علم السياسة متضمناً ستة فصول جاء أولها عن علم السياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى، والفصل الثانى عن مفهوم الدول، مدخل إلى النشأة والتكوين والوظائف، والفصل الثالث عن مفهوم الحكومة مدخل إلى الأنواع والأشكال فى حين تناول الفصل الرابع، شرح مفهوم وظهور ودور ووظائف الأحزاب السياسية، واهتم الفصل الخامس بدراسة المذاهب الأيديولوجية واختتمنا المقرر بالفصل السادس بطرح ملامح تطور النظام الدولى.

---

(1) عبد الوهاب الكيالى، كامل زهيرى (محررا)، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٤م، ص ١٦٥.

(2) على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر. نهضة الشرق، القاهرة ١٩٧٧م، ص ٥٨.

الفصل الأول

علم السياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى

يمكـن القـول قبـل تعريـف علـم السياسـة أن هنـاك اتجـاهين للبحـث بينمـا يتجـه الآخـر إلـى دراسـة ظـاهرة السـلطة والسـلطان يشير إليهما الدكتور محمود اسماعيل كما يلى[1]:

اولا: *السياسة بمفهوم الدولة*:

إن كلمـة سياسـة باللغـة الإنجليزيـة Politics مشـتقة مـن الكلمـة الإغريقيـة Polis وهـى تعنـى الدولـة (أو دولـة المدينـة التـى كانـت معروفـة للإغريـق فـى عصـرهم). وممـا لا شـك فيـه أن السياسـة والدولـة بينهمـا رابطـة وثيقـة، والأصـل أنـه عنـدما يـذكر لفـظ سياسـة أو سياسـى يفهـم منـه أن لـه شـأناً بالدولـة وبتحديـد أكثـر، حكومـة الدولـة، والدولـة نفسـها يمكـن، بصـفة مبدئيـة أن يشـار إليهـا علـى اعتبـار أنهـا المنظمـة أو المؤسسـة الاجتماعيـة التـى لهـا السـلطة النهائيـة علـى كافـة الأشـخاص الـذين يقطنـون إقليميـاً أو مسـافة محـددة مـن الأرض ويكـون هـدفها وغرضـها الأول فـض المشـاكل العامـة المشـتركة وتوزيـع القـيم (ماديـة ومعنويـة) بـين أفرادهـا علـى أن يكـون لحفـظ النظـام المقـام الأول فيهـا. والسياسـة فـى اللغـة العربيـة جـاءت مـن سـاس ويسـوس فالسياسـة علـى ذلـك وبنـاء علـى مثـل هـذا التعريـف تشـير إلـى القـوى التـى تكـون وتحـدد حكومـة الدولة وسياستها وأفعالها.

(1) محمود إسماعيل: المدخل إلى العلوم السياسية، مطبعة العشرى، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٥٠٣.

ثانيا: السياسة بمفهوم السلطان:

يركز الاتجاه السياسي الثاني في علم السياسة على دراسة طبيعة القوى التي تحرك الدولة، وتعرف السياسة بناء على هذا الاعتبار بأنها "سلطان Power" وفي هذا الصدد يذكر لازويل وكابلان Lasswell & Kaplan ويضيف محمود إسماعيل بأن علم السياسة كفرع من فروع المعرفة والبحث التجريبي هو دراسة تشكيل السلطان والمشاركة فيه، باعتبار أن السلطان معناه فرض إرادة على إرادة سواء كان ذلك باستخدام أساليب إقناعية أو إرغامية.

كما يذكر هارولد لازويل أن دراسة السياسة هي دراسة النفوذ وذوى النفوذ وأن علم السياسة يوضح ظروفاً وشروطاً في حين أن فلسفة السياسة تبرر التفضيلات ويمكن تقسيم النفوذ Authority إلى عدة أقسام مثل المركز الأدبي والمدخل المادي والأمن.

ويقول لازويل بأن نتائج التحليل السياسي تعتمد أيضاً على خصائص الصفوة Elire التي يجب العمل على كشفها وتوضيحها عند محاولة تفهم توزيع السلطة والسلطان أو القيم في المجتمع أو الدولة ويقول بأن الوسائل المستخدمة في ذلك وهي:-

١. الرموز symbols والتي قد تشمل العقيدة والأيديولوجية وما قد يعطيه المجتمع من أهمية لأشياء ذات قيمة خاصة للأفراد

مثـل المناسـبات القوميـة الخاصـة والصـورة القوميـة للمـواطن المثـالى وهنـا قـد تسـتخدم الرمـوز كسـلاح مضـاد ضـد المجتمعـات الأخـرى فـى صـورة **دعايـة** propaganda وسـخرية من صورة أو مجتمع معاد (العم سام مثلاً).

٢. العنـف violence وهـذه وسـيلة دفـاع وهجـوم بالنسـبة للصـفوة (القـوات المسـلحة وكيـف تطـورت فـى المجتمعـات علـى مـر الأجيـال المختلفـة) وهنـا يظهـر أن الاسـتخدام النـاجح للعنـف يعتمـد علـى التنسـيق بـين عوامـل متعـددة مثـل التنظـيم والدعايـة والمعلومـات، وهـذا يعطـى أهميـة قصـوى لضـرورات وأسـس التغيير الاجتماعى.

٣. السـلع goods ويقصـد بهـا السـلع والخـدمات المتاحـة لأفـراد المجتمـع ويـتم توزيعهـا باسـتخدام أسـلوبين رئيسـيين إحـداهما تحديـد الأسـعار والآخـر تحديـد الأنصـبة مثـل نظـام البطاقـات Rationing & Pricing.

٤. أسـاليب خاصـة تطبيقيـة practices وذلـك مثـل اللجـوء إلـى إعطـاء أهميـة معينـة لدسـتور الدولـة والإلتـزام بتطبيقـه حتـى يأخـذ صـفة خاصـة فـى نفـوس النـاس، وحيـث أنـه لا يمكـن أن يوجـه مجتمـع ثابـت سـاكن وغيـر متغيـر، فكلمـا أمكـن الاعتمـاد علـى وسـائل خاصـة بـالتغيير الاجتمـاعى، عنـد الضـرورة، كلمـا تحقـق التطـور فـى المجتمـع بطريقـة سـليمة، ويلاحـظ أن بعـض الـدول والمجتمعـات لجـأت فـى وقـت آخـر إلـى بعـض الأسـاليب

للتنفيس عن الرغبات فى التغيير، كما حدث بالنسبة لبعض المجتمعات الفردية التى حاولت تفادى الثورة الإشتراكية الحتمية بإدخال بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المحددة (إن ذلك يعمل على تأخر الثورة فقط وليس على القضاء عليها نهائياً).

وينتج عن استخدام هذه الأساليب أن يتم توزيع القيم فى المجتمع تبعاً لهذا المنهج على أسس مختلفة أهمها:-

١- المهارة Skill

٢- الطبقة Class

٣- الشخصية: وهذا العامل يختص بدراسة نمط الشخصية وأثره على النجاح السياسى من عدمه وهذه الدراسة ذات طابع حيوى عند دراسة القيادة والرأى العام وارتباط ذلك بالموقف الذى تواجهه.

٤- الاتجاه Atitude: والتأكد على دراسة "السلطان" يفيد فى التوصل إلى تحليل واقعى للعملية السياسية political process إذ تتفادى التمسك بالشكلية المرتبطة بتعريف السياسة ووجهة النظر الخاطئة التى تزعم بأن الدولة هى الوحدة والإدارة الوحيدة لتحقيق رفاهية الإنسان.

ويعقب على ذلك محمود إسماعيل بقوله ولكن رغم ذلك فإن فكرة السلطان والنفوذ فقط لا يمكن أن تفى بالغرض، إذ أنه لا يمكن حصرها، فعلاقات السلطان، على وجه المثال تنتشر فى الأسرة وتلاحظ ذلك فى العلاقة بين الأب وأبنائه، كذلك الحال

فيمـا يتعلـق بالنقابـة أو القبيلـة أو الحـزب أو المنظمـة الدوليـة وبعض علمـاء السياسـة يـرون أن هنـاك فرقـاً جـذرياً بـين طبيعـة الدولـة وطبيعـة المجموعـات البشـرية الأخـرى مثـل النقابـات والقبائـل والأحـزاب وغيرهـا ومعيـار التفرقـة هنـا هـى السـيادة أو السـلطة المطلقـة التـى تتمتـع بهـا الدولـة فقـط أمـا المجموعـات الأخـرى فـلا تتمتـع إلا بسـلطة محـدودة أو تسـتمد سـلطتها مـن سـلطة الدولة.

فـى حـين يحـاول إسـتون Easton أن يصـل إلـى حـل مناسـب وذلـك بتوضـيح أن علاقـات السـلطات والنفـوذ يمكـن أن يطلـق عليهـا لفـظ سياسـى فقـط فـى حالـة كونهـا تخضـع لتنظـيم خـاص (نتيجـة مـا تسـميه الحكومـة) وحيـث يكـون للأفعـال والتصـرفات التـى تأتيهـا هـذه المنظمـة صـفة الشـرعية ولكـن هـذا المفهـوم بـدوره لا يـزال قاصـراً عـن تقـديم فهـم كامـل صـحيح لعلـم السياسـة، إذ يجـب أن يلاحـظ الفـرد أن السياسـة لا تقتصـر علـى فـض المنازعـات بـين جماعـات متصـارعة ومتنافسـة وهنـا نلاحـظ أن الحكومـة لا تقتصـر علـى توزيـع أشـياء ذات قيمـة بـين أطـراف متنازعـة، بـل أنهـا قـد تخلـق قيمـا وترضـى حاجـات عامـة مشـتركة وعلـى وجـه العمـوم فـإن دراسـة السياسـة تشـير إلـى كـل مـا لـه علاقـة بالقوى والمؤسسات والتركيبات التنظيمية فى أى مجتمع.

وحـول تعريـف علـم السياسـة يقـول Duveret فـى كتابـه فكـرة السياسـة The idea of politics أن السياسـة هـى علـم حكـم الـدول مـن جانـب ومـن جانـب ثـانى يقـول أنهـا فـن وممارسـة حكـم

المجتمعات الإنسانية[1]. وإذا ما تناولنا هذه الكلمة أى السياسة وحاولنا تتبع معناها فى بعض معاجم اللغة نجد أن لسان العرب يذكر أن أصل كلمة سياسة جاء من "السوس" وهى تعنى الرئاسة وإذا قيل رأسوا فلاناً: أى أنهم سوسوه أو أساسوه. وعندما نقول ساس الأمر نعنى أنه قام به، ولكن القيام بالأمر هنا ليس قياما بأى معنى وإنما شرط السياسة أن يقوم بالأمر بما يصلح هذا الأمر، والأمر فى هذا الموقف هو أمر الجماعة أو مجموعة الناس وذلك كلمة "أمر" تعنى حكم الدولة[2].

ويقول إسماعيل سعد[3]: إن الخلط بين المصطلحات يشكل صعوبة أساسية فى ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة. وفى العلوم السياسية بصفة خاصة، ولذلك فإننا نجد الباحثين يحاولون تحديد مدلولات للمصطلحات التى يستخدمونها لتوضيح معانى ما يستخدمون من مصطلحات ومصطلح "علم السياسة" أو العلوم السياسية يمكن توضيح معناه على ثلاثة مستويات فهو أولا يشير إلى موضوع العلم بصفة عامة أى ميدان أو مجال دراسة السياسة نفسها. وقد يستخدم للتمييز بين دراسة النظم والعمليات وبين دراسة الفكر السياسى والمستوى الثالث يشير إلى دراسة المفاهيم الخاصة بموضوعات علم السياسة التى تقوم

---

(1) إسماعيل على سعد، دراسات العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية ٢٠٠٢، ص١٢٧.

(2) إسماعيل على سعد، نفس المرجع السابق، ص ١٢٧.

(3) إسماعيل على سعد، نفس المرجع السابق، ص ص ١٢٨-١٢٩.

علـى أسـاس أمبيريقـى أكثـر مـن تركيـزه أو اهتمامـه بالمفـاهيم المعيارية النظرية.

ويشـير المصـطلح – أى علـم السياسـة – عنـد اسـتخدامه كعنـوان لموضـوع العلـم لتحديـد مجموعـة مـن المعـارف أو المعلومـات التـى تتضـمن دراسـة الفكـر السياسـى والـنظم والعمليـات والأحـداث السياسـية أى يثيـر باختصـار إلـى الاهتمـام أو التركيـز علـى دراسـة حكومـة دولـة مـا، أو علـى وجـه التحديـد السـلطة السياسية.

أمـا مـن الناحيـة التاريخيـة فـإن مجموعـة المعلومـات هـذه تشـير إلـى تـراث الفكـر السياسـى وخاصـة فـى ميـادين الدسـتور والقـانون الـدولى والإدارة العامـة أو الأخـلاق وفلسـفة السياسـة، فضـلاً عـن موضـوعات أخـرى كثيـرة كمـا أن كالأحـداث السياسـية والحكـم وممارسـة القـوة السياسـية. ويسـتخدم المصـطلح فـى الوقـت الـراهن عنـد كثيـر مـن الكتـاب والدارسـين علـى أنـه يشـير فـقـط إلـى الحكـم أو السـلطة السياسيـة، وذلـك تمييـزاً لـه عـن دراسـة الفكـر السـياسى، ولكـن هـذا لا يعنـى عـدم الاهتمـام بأثـر الفكـر السياسـى علـى سياسـات المجتمعـات وتغيـرها. وثمـة اتجـاه آخـر ينصـب علـى فحـص مـدى انطبـاق مصـطلح العلـم بمعنـى Science علـى علـم السياسـة وعلـى ذلـك فـإن علـم السيـاسة فـى جميـع الأحـوال مـا هـو إلا فـرع مـن العلـوم الاجتماعيـة يخـتص بدراسـة أصـول تنظـيم الحكومـات وإدارة شـئون الدولـة حتـى أن بعض علمـاء السياسـة يعرفونـه علـى أنـه علـم

الدولة وذلك يؤيد مفهوم أن علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بالسلطة أو بحكومات الجماعة.

وعلم السياسة بهذا المفهوم لا تمارس إلا من خلال دولة بها حاكمين ومحكومين "فالوضع يتمثل فى مجتمع سياسى. من وجهة نظر علماء السياسة. بمدلوله وسماته الأساسية وعلى رأسها السلطة إذ أنها هى الظاهرة الاجتماعية الوحيدة التى صعدت أمام عاصفة التاريخ الحديث على حد قول دوركايم ولهذا يتجه بعض العلماء إلى تسمية علوم السياسة بأنها علوم السلطة"[1].

ويقدم محمود إسماعيل تعريفاً لعلم السياسة بقوله[2]: "إنه ذلك العلم الذى يتناول دراسة الصراع والتنافس من أجل القوة والحكومة وخاصة أنه يواجه مشكلتين مترابطتين: لماذا وكيف يتخذ القادة والحكام قراراتهم ؟ ولماذا يطيع المواطنون معظم هذه القرارات ويعارضونها أحياناً أخرى ؟

كما يشير محمود إسماعيل إلى أن هناك مشكلة تواجه علم السياسة خاصة بالشرعية والسيادة والسلطة أى لماذا يطيع الناس السلطة أو لا يطيعونها وتفاصيلها كما يلى[3].

---

(1) محمد طه بدوى، أصول علم السياسة، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية ١٩٧٠م، ص ٤٦٠.

(2) محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ٧.

(3) محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ص ٧-٩.

اولا: المشروعية:

النمـوذج الأول هـو المعارضـة التـى لـم تعـد تطيـع النظـام الفاسـد لأنـه فقـد شـرعيته خاصـة وإن الشـرعية مـن أهـم مفـاهيم علـم السياسـة ويعنـى فـى أصـله التـاريخى صـاحب الحـق فـى العـرش بموجـب المـيلاد الشـرعى الملكـى وأصـبح يشـير الآن إلـى الحـق القـانونى فـى الحكـم فحتـى لـو كنـا نكـره حكومتنـا فإننـا عمومـاً نطيعهـا، وإذا كنـا لا نرغـب فـى دفـع ضـرائب الـدخل لكننـا نـدفعها لأننا نشعر بأن للحكومة حق مشروع فى تحصيل الضرائب منا.

وتبـدأ المشـاكل بالنسـبة لحكومـة مـا عنـدما يضـعف هـذا الشـعور بالشـرعية حيـث يشـعر النـاس بطاعـة القـوانين وعـدم الطاعـة لـم يعـد شـيئاً فشـيئاً لأن الحكومـة ذاتهـا أصـبحت سيئة ومـن ثـم يمكـن أن ينـدلع العصـيان المـدنى فـى أى وقـت مثـل شـاه إيـران والفلبـين ورومانيـا. وبمجـرد أن تختفـى المشـروعية، فـلا يمكننـا اسـتخدام القهـر للحصـول علـى طاعـة النـاس وكـل محـاولات تطبيـق القـوة علـى الجمهـور الغاضـب تجعـل الأمـور أسـوأ بكثيـر وتحقـق الحكومة شرعيتها كما يلى:-

١. عـن طريـق الاسـتمرار لـزمن طويـل، فالحكومـات قديمـة النشـأة عمومـاً تحظـى بـاحترام مواطنيهـا بينمـا يكـون للحكومـات الجديـدة مشـروعية مؤقتـة حيـث لا يـزال مواطنوهـا يتسـاءلون إن كانوا يحترمونها أم لا.

٢. إن الحكومـة تحصـل علـى الشـرعية عـن طريـق الحكـم الجيـد مـن خـلال النمـو الاقتصـادى والعمالـة العاليـة وحمايـة الـبلاد مـن

الاضطرابات الداخلية والتدخلات الخارجية وكفالة العدالة للجميع ومثال حكومة ألمانيا الغربية سنة ١٩٤٩ حيث بدأت الشرعية ضعيفة ثم أخذت تحصل بالتدريج على شرعية أكبر من خلال سياساتها الاقتصادية.

٣. أن تكوين الحكومة يمكن أن يساهم في قضية الشرعية فإذا شعر الناس بأنهم ممثلون بشكل عادل ولهم دور في صنع القرار فإنهم يصبحون أكثر قابلية للطاعة.

٤. عن طريق احتكار الرموز الوطنية مثل الإعلام والأناشيد الوطنية والمتاحف وخلافها والخطابات التي تهدف إلى إقناع الناس بشرعية الحكومة وإنجازاتها وبضرورة طاعتها وإن كانت الرموز وحدها لا تكفي بل لابد من الوسائل الأخرى السابقة.

ثانيا: *السيادة*:

على حين أن الشرعية تنطلق بحق حكومة ما في الحكم، فإن السيادة تعني حق دولة في الوجود وعادة هناك إتصال وثيق بين الشرعية وبين السيادة فالملك يمكنه أن ينشئ سيادته عن طريق القوة ولكن على حلفائه أن يظهروا مشروعية حكمهم وإلا فقدوا تلك السيادة ومع تقلص الشرعية يمكن أن يأتي تقلص السيادة، فالأقطار ضعيفة الشرعية يمكن أن تفقد سيادتها وتصبح فريسة لتوسعات جيرانها، وكلما زاد الاعتراف الدبلوماسي ببلد ما كلما زادت سيادته وشرعيته.

ثالثا: السلــــطة:

السلطة هى قدرة قائد ما على الحصول على الطاعة، فنجد الرئيس الأمريكى مثلاً بصفته قائداً لدولة لها درجة من الشرعية والسيادة لا يمكنه الحصول بشكل آلى على السلطة أو أن يجعل سلطته محسوسة ومن ثم فالشرعية تتعلق بحكومة وتتعلق السلطة بقائد أو فرد.

فالسلطة وحدها دون غيرها من مفاهيم النفوذ والإغراء والقوة تتحقق فى إرغام الناس على طاعة حكامهم عن طريق القوة المشروعة.

والأوجه الثلاثة: الشرعية والسيادة والسلطة مترابطة عندما تجد أحدها سوف تجد الآخر وعندما تفتقد أحدها تفتقد الأخريات، فماذا كان يحدث لو قرر نيكسون الاستمرار فى السلطة وإغلاق ملف تحقيقات ووتر جيت؟ هنا سوف تصبح الحكومة غير شرعية وسوف تتحول مشكلة قضية السلطة لقائد فرد إلى قضية سيادة حكومة. وفى عام ١٩٥٨ حاول كميل شمعون رئيس لبنان تعديل الدستور لإعطاء الرئيس مدة أخرى فى الحكم فكانت النتيجة عدم الشرعية والتى أدت مع الزمن إلى قضية عدم سيادة، فالانهيار فى السلطة سوف يقود إلى انهيار فى الشرعية وإلى انهيار فى السيادة وبذلك فإن المفاهيم الثلاثة (السلطة – الشرعية – السيادة) يمكن جمعها فى القوة السياسية وفيها يصبح لدى فرد المقدرة على دفع فرد آخر لأداء عمل معين.

مجالات علم السياسة:

ويشير محمود إسماعيل إلى تعدد الميادين التى تدخل فى إطار اهتمام علم السياسة بقوله[1]: "علم السياسة ميدان واسع من ميادين المعرفة، فهو يشتمل على عديد من الموضوعات مثل نشأة وتطوير الدول، ووصف وتحليل ومقارنة دساتيرها الحالية ومؤسساتها وتركيباتها الحكومية والعمليات السياسية التى تجرى فيها، وأنظمتها القانونية، والقواعد والتنظيمات التى تفرضها الدول على الأفراد والجماعات بما فى ذلك، بما تصنعه من تنظيمات للاقتصاد القومى وما يعتمد عليه من منشآت ومؤسسات ومصالح تجارية وزراعية وصناعية وكذلك العلاقات الاجتماعية والثقافية التعليمية وأيضاً العمليات والوكالات أو المؤسسات التى يتم من خلالها تطبيق القانون واللوائح الإدارية العامة، وكذلك نظم وأنشطة الأحزاب أو التنظيمات السياسية وجماعات الضغط أو المصلحة إلى جانب دراسة وفهم وتحليل طبيعة الرأى العام والدعاية ودراسة علاقات الدول.

ونخلص من ذلك إلى أن علم السياسة يتفرع إلى عدة مجالات تتم تدريجياً:

التوسع فى دراستها حتى أصبحت بمثابة علوم فرعية وهى تنقسم كالتالى:

---

(1) محمود إسماعيل: مرجع سابق، ص ٢٢.

١. النظريـة السياسـية: وتتنـاول موضـوعات تـاريخ الفكـر السياسـى والنظريات السياسية.

٢. النظم السياسية والحكومات: وتتناول الموضوعات الآتية:

- شكل الدولة والنظام السياسى.
- الحكومة المركزية والحكم المحلى.
- الأحزاب والفئات وجماعات المصالح.
- الرأى العام.
- طبيعة المشاركة السياسية.

٣. العلاقات الدولية: وتتضمن الموضوعات الآتية:

- السياسة الدولية.
- التنظيمات الدولية والإقليمية.
- قواعد القانون الدولى.

٤. الإدارة العامة: وتشمل:

- وضع ودراسة وتحليل السياسات العامة للدولة.
- تقييم الأداء الحكومى ووضع أسس الرقابة عليها.
- تنمية المهارات والكفاءة للمسئولين التنفيذيين.

علم السياسة والعلوم الاجتماعية والإنسانية:

العلـوم الاجتماعيـة هـى تلـك العلـوم التـى ترتكـز علـى دراسـة الإنســان وسـلوكه فــى المجتمعــات المختلفــة بصــورة أو أخــرى،

وتحاول الكشف عن المبادئ التى تقوم عليها الصلة أو العلاقة التى تنظم حياة الإنسان وتفاعلاته المختلفة فى المجتمع، ويجمع بين كل هذه العلوم قاسم مشترك وهو أنها تتعامل مع الإنسان أو السلوك الإنسانى وتهدف إلى تحليل دوافع هذا السلوك داخل المجتمع. فكل من هذه العلوم تحاول أن تلقى الضوء من ناحية أو أخرى على هذا المخلوق المعقد فى دراسته، والسياسة كمظهر من مظاهر السلوك الإنسانى فى المجتمع تتأثر بنمط هذا السلوك الذى يتأثر بدوره بعدة عوامل هى نتاج للبيئة الاجتماعية محل السلوك، ويرى جمال سلامة أن هناك قاسم مشترك بين علم السياسة وغيره من العلوم الاجتماعية. وهذا القاسم المشترك محوره الإنسان[1].

ومن هذا المنطلق فإننا سنحاول التعرض لهذه العلاقة كالآتى:

علم السياسة والفلسفة:

العلاقة بين الفلسفة وعلم السياسة بمفهومه المعاصر هى علاقة قديمة حيث ظلت موضوعات هذا العلم زمناً طويلاً مقترنة بالفلسفة وكان مجال البحث فيها من شأن الفلاسفة على اعتبار أنها تدور حول البحث فى سبل تحقيق الخير والصالح العام للمجتمعات السياسية إذ كانت الدولة الخيرية والقوية هى

---

(1) جمال سلامة على: السياسة بين الأمم – النظرية السياسية وقضايا الفكر السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٤.

الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه الفلاسفة خاصة عند أفلاطون والفارابى والكثيرين من الفلاسفة خاصة فلاسفة السياسة، إلا أن هذا الاتجاه كما يقول إسماعيل سعد لم يعد محل اهتمام كبير لدى مفكرى علم السياسة المعاصرين[١].

ولكن عندما تناول موضوعات علم السياسة فإنه يجدر بنا عدم الخلط بين الفلسفة السياسية والنظريات السياسية وبالتالى علم السياسية، فالفلسفة السياسية تهتم بالكشف عما ينبغى أن يكون عليه المجتمع السياسى لكى يكون مجتمعاً أمثل، فهى تستهدف المثالية من وجهة نظر ذاتية للفيلسوف أو صاحب الفكر، بينما تعنى النظرية السياسية بنقل الظواهر المختلفة التى تقع فعلاً فى علم السياسة إلى نطاق العلم الواقعى المتفق مع الفعل والإطار الواقعى أو العملى فى علم السياسة لا يشغله ما ينبغى أن يكون عليه المجتمع السياسى، وإنما بحث فى طبيعة الظاهرة بوصفها أمراً واقعاً[٢].

فغاية ما يستهدف صاحب النظرية السياسية هو محدد الكشف عن الأصول العامة أو القوانين التى توضح علاقة السببية بمعنى الربط بين أسباب الظواهر ومسبباتها – بينما آراء الفلاسفة لا تنطلق من ذلك الواقع حيث تبدأ من رؤية الفيلسوف واعتقاده وتصوره بما ينبغى أن يكون عليه المجتمع والنظام السياسى، فكل من الفلسفة السياسية والنظريات السياسية يسير

---

(1) إسماعيل على سعد: مرجع سابق، ص ١٤٦.

(2) جمال سلامة على: مرجع سابق، ص ٤٥.

فـى منحنـى خـاص للوصـول إلـى غايـة يسـتهدفها، فالفلسـفة تسـتهدف كيانـاً سياسـياً جديـداً يـراه الفيلسـوف فاضـلاً طبقـاً لمفهومـه الخـاص بينمـا لا ينشـد المفكـرين السياسـيين بنظريـاتهم السياسـية إيجـاد كيـان مغاير للواقع.

علم السياسة والتاريخ:

التـاريخ هـو مخـزن الخبـرة البشـرية وتسـجيل للأحـداث البشـرية مـع سـرد مسـبباتها، ومجـال التـاريخ هـو مجـال يتسـع لكـل نـواحى النشـاط الإنسـانى، ومـن هنـا جـاء الارتبـاط الوثيـق بـين التـاريخ والسياسـة بوصـفها إحـدى الظـواهر الإنسـانية، فكثيـر مـن النظريـات السياسـية قامـت علـى الحقـائق التاريخيـة، كمـا أن دراسـة الأبعـاد التاريخيـة تسـاهم فـى تفسـير الظـواهر والمشـكلات السياسـية، بـل تتعـدى ذلـك إلـى المسـاهمة فـى استشـراف أو التنبـؤ بسـير الأحـداث محـل الظـاهرة السياسـية، فالمـادة التاريخيـة كمـا يقـول محمـود إسـماعيل تفيـد دارس علـم السياسـة أعظـم فائـدة حيـث يمكنـه أن يحلـل هـذه المعلومـات ويضـعها فـى قوالـب ونمـاذج لهـا معنـى، ويمكـن أن ترشـده لفهـم الحاضـر والتنبـؤ بمـا قـد يصـير عليـه الحـال فـى المسـتقبل، كمـا أن دراسـة التـاريخ تصـبح عقيمـة ولا معنى لها إذا لم تأخذ التيارات والعوامل السياسية فى الحسبان[1].

ورغـم أهميـة التـاريخ فـى الدراسـات السياسـية فـإن لـه خصائصـه التـى لا تمـت للسياسـة بسـبب مباشـر وعلـى الباحـث

---

(1) محمود إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ٣٣.

السياسى أن يختار من النواحى التاريخية ما يساعده على استنباط الأصول أو الاتجاهات التى يمكن الاستناد إليها عند تحليل الظاهرة السياسية مع الأخذ فى الاعتبار اختلاف الظروف التى نمت فيها الظاهرة السياسية التاريخية مع الواقع المتغير محل الظاهرة السياسية الحالية، فلا ينبغى أن ننسى أن التاريخ يتحدث عن حقائق وقعت فى الماضى عكس السياسة فمحورها الحاضر.

علم السياسة والقانون:

المقصود بالقانون بوجه عام، مجموعة القواعد التى تحكم الروابط والعلاقات الاجتماعية وتنظمها بشكل جبرى، وقديماً كان القانون يضم علم السياسة ضمن موضوعاته، ولازال هذا الاحتواء من قبل القانون لعلم السياسة قائماً عند بعض العلماء، فالقانون الدستورى الذى يعنى بتحديد نظام الحكم فى الدولة يعتبر ركناً أساسياً من أركان علم السياسة خاصة عند المدرسة الفرنسية، وقبل أن ينفصل علم السياسة من القانون كان علم السياسة يدخل بصفة أساسية ضمن تصنيفات القانون الدستورى وكان ذلك فى عام ١٩٤٦ فى فرنسا.

إلا أن الفصل يبدو واضحاً بين علم السياسة والقانون فى المدرستين الأمريكية والماركسية، ولكن الفصل الحقيقى بين علم السياسة والقانون هو أن القانون لا يوضح إلا جانباً من جوانب السلطة، أما الجوانب الأخرى غير القانونية فلا تدخل فى نطاق

دراسته ولكنها تدخل فى نطاق علم السياسة الذى يعتبر أوسع نطاقاً من القانون[1].

ويرى جمال سلامة أن هناك تلازم بين علم السياسة والقانون لدرجة لا يمكن معها إنكار أحدهما لحساب الآخر فإذا كنا ننظر إلى السياسة على أنها هى التى تحدد وتحقق أهداف الدولة نجد أن القانون هو الذى يحدد الطريق للوصول إلى تلك الأهداف وإذا كان هناك قاسم مشترك بين السياسة والقانون فكلاهما يمثل روح العصر الذى ينتمى إليه – إلا أن السياسة وهى تعنى مجمل الأفكار السائدة المتعلقة بشئون الحكم فى مجتمع ما، وفى وقت ما – قد تسبق القانون فى هذا المضمار، لذا ينبغى أن يكون فى القانون مرونة كافية لتقليل الفجوة بين المطالب السياسية والهيكل أو النظام القانونى الثابت فى المجتمع، حيث الفجوة بين المطالب وبين النظام القانونى هى أهم أوجه التناقض بين السياسة والقانون[2].

علم السياسة والاقتصاد:

ليس أدل على صلة السياسة بالاقتصاد من أن علم الاقتصاد كان يسمى حتى أوائل القرن التاسع عشر بعلم الاقتصاد السياسى ومازال هذا الاسم يستخدم حتى اليوم وله مناهج تدرس، فإلى عهد قريب كان ينظر إلى الاقتصاد على أنه

---

(1) Geoges Bulandier: Political Anthrpology (London: Allen Lone the penguin Press, 1970) p. 127.

(2) جمال سلامة على، مرجع سابق، ص ٤٨.

فرع من فروع علم السياسة، وكان الإغريق يطلقون عليه اسم الاقتصاد السياسى، واليوم أصبح الاقتصاد علماً مستقلاً وقائماً بذاته ورغم ذلك فإن الاقتصاد والسياسة لازالت بينهما صلة وثيقة للغاية كما يقول محمود إسماعيل إلى حد يمكن اعتبار كل منهما مكملاً للآخر فكل منهما يهتم بدراسة الإنسان داخل المجتمع، ويهدف كل منهما إلى العمل على تحقيق رفاهية كل من الفرد والمجتمع وإسعادها ورفاهية الإنسان على سبيل المثال لا يمكن أن تتحقق إلا فى مجتمع منظم ومن واجب الدولة أن تعمل على تحقيق الظروف وإتاحة الفرصة للأفراد للقيام بالنشاط الذى يحقق هدف الفرد والمجتمع فى نفس الوقت[١].

فالاقتصاد والسياسة كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر والدليل على ذلك مجرد صدور بعض التصريحات السياسية من شأنه إحداث تأثير على النواحى الاقتصادية بشكل مباشر وفورى مثل أسواق المال وقيمة العملة وأسعار السلع والخدمات.

علم *السياسة* والاجتماع:

يعتبر علم الاجتماع هو الأصل لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث ينظر إليه على أنه العلم الذى يبحث فى أصل تطور وتركيب ووظائف الجماعات الاجتماعية وأشكالها وقوانينها وعاداتها ومؤسساتها وأنماط حياتها فكراً وعملاً، كذلك مدى مساهمتها فى الثقافة ودراسة العلوم السياسية لا يمكن أن تستغنى عن هذه الدراسة والحضارة الإنسانية حيث تقم ببحث

---

(١) محمود إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ٣٢.

واكتشاف المبادئ العامة التى تحكم الظواهر الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، وعلماء الاجتماع ينظرون إلى الدولة التى تمثل صلب الدراسة فى العلوم السياسية – على أنها أحد الأنظمة الاجتماعية التى يتناولها علم الاجتماع بالدراسة.

وكانت دراسة النظم السياسية بوجه خاص هى أهم فروع علم السياسة التى أرتبطت بأوثق العلاقات مع دراسة علم الاجتماع، وأصبح اليوم هناك فرع جديد من العلوم الاجتماعية يجمع بين علم السياسة وعلم الاجتماع وهو علم الاجتماع السياسى والذى يعرفه علماء السياسة بأنه محاولة لدراسة الآثار التى يحدثها ما يدور فى البيئة الاجتماعية على النسق السياسى التحتى، ويعرف علماء الاجتماع على أنه ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بالأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزع القوة على نحو معين فى نطاق الجماعات أو فيما بينها بجانب اهتمامات بالصراعات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى التغيير فى نوع القوة[1].

فعلم السياسة يستهدف من دراسات علم الاجتماع السياسى تفسير الظواهر السياسية المهنية، بينما يحاول علم الاجتماع أن يوسع دائرة تفسيراته بحيث تتناول ظواهر المجتمع فى نطاقها الأوسع والتى تبدو فيها القوة السياسية مجرد عنصر واحد قد يتساوى مع القوة الاقتصادية والدينية على سبيل المثال.

---

(1) محمد طه بدوى: أصول علم السياسة (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٠) ص ص ٢٠١-٢٠٥.

الفصل الثانى

الدولـــــــــــة

مدخل إلى النشأة والتكوين والوظائف

مفهــــوم الدولة :

اختلف علماء الفقه والقانون فى وضع تعريف موحد للدولة ويرجع هذا الاختلاف إلى التباين فى وضع المعايير التى تبرز صفة الدولة لجماعة معينة، وقد نتج عن هذا الاختلاف تعدد المفاهيم للدولة، ورغم هذا الاختلاف فى المفاهيم والصياغة إلا أن معظم هذه التعريفات تتفق فى مجملها على الأركان الأساسية للدولة، حيث يرى بعض فقهاء القانون أن الدولة وفقاً للمعنى اللغوى لا تخرج عن كونها جماعة منظمة ترتبط بروابط اجتماعية وقومية مشتركة، وذلك وفقاً للمعنى الشامل، أما الدولة فى معناها الضيق فتعنى السلطات العامة.

وما يصاحبها من علاقات سواء بينها أو بين الحكام والمحكومين[1]، بينما يرى البعض الآخر أن الدولة يمكن تعريفها من خلال أركانها الأساسية بأنها ظاهرة سياسية وقانونية تعنى جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستقرة ويخضعون لنظام سياسى[2].

تعريف الدولة:

يرى الفقيه السويسرى "بلتشيلى" أن الدولة هى، جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة

(1) صلاح الدين فوزى: النظم السياسية (المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، ١٩٨٤)، ص ٢٤.

(2) فؤاد العطار: النظم السياسية والقانون الدستورى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥) ص ١٢٤.

بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة(1).

بينما يعرف الفقيه الفرنسى "كاري دى وليبر" الدولة بأنها، مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة فى مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة، ويعرفها، "أسمان" بأنها، التشخيص القانونى لأمة ما، ويرى الرئيس الأمريكى الأسبق، "ولسن" أن الدولة هى شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرضاً معينة(2).

ويعرف العميد "دوجى" الدولة على أنها، عبارة عن جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة، بينما ينظر "فوشيه" للدولة على أنها، مجموعة دائمة مستقلة من الأفراد يملكون إقليماً معيناً. وتضمهم سلطة مشتركة منظمة بغرض أن تكفل لأفرادها الحماية ولكل منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، ويعرفها "ديفو" بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة فى إقليم محدد وتخضع لسلطة صاحبة سيادة مكلفة أن تحقق صالح المجموعة ملتزمة فى ذلك بمبادئ معينة، ويعرفها محسن العبودى بأنها تعنى مجموعة من الناس تقطن على وجه الاستقرار إقليما معيناً، وتخضع لسلطة سياسية تدير شئونها بهدف تحقيق أغراض سياسية واجتماعية واقتصادية محددة سلفاً(3).

---

(1) محمد كامل ليلة: النظم السياسية (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧١) ص ٢١.

(2) محسن العبودى: النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٢.

(3) محسن العبودى، مرجع سابق، ص ١٤.

ويعرف بطرس غالى الدولة بأنها، مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة فى إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة(١).

ويرى إبراهيم درويش بأن الدولة هى، جماعة من المواطنين الذين يشغلون إقليماً محدد المعالم ومستقلاً عن أى سلطان خارجي ويقوم عليه نظام سياسى له حق الطاعة والولاء من قبل الجماعة أو على الأقل من أغلبيتهم(٢).

ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة للدولة يمكن القول بأن الدولة تعنى، ذلك الشخص المعنوى الذى يرمز إلى مجموع شعب مستقر على إقليم معين حكاماً ومحكومين بحيث يكون لهذا الشخص المعنوى سلطة سياسية ذات سيادة.

أركان الدولة:

هناك ثلاثة أركان رئيسية أو عناصر مهمة لابد من توافرها لكى تكتسب المجتمعات السياسية صفة الدولة وهى:

١. شعب: وهم جموع الأفراد المواطنين فى الدولة.

٢. إقليم: وهو رقعة معلومة ومحددة من الأرض يعيش فيها الشعب وتشمل ما يعلوها من أجواء وما يخيط بها من مجال بحرى إقليمى.

---

(1) بطرس بطرس غالى، محمود خيرى عيسى: المدخل فى علم السياسة (القاهرة: دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٧٦) ص ٢٥.

(2) إبراهيم درويش: علم السياسة (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٧٥) ص ٥٨.

٣. سلطة: وتعبر عن إرادة الدولة وتتجسد فى نظام سياسى له حكومة تمثل أو تعكس الشخصية الإعتبارية للدولة فى علاقاتها وتعاملها مع الأفراد فى الداخل ومع الدول الأخرى فى الخارج. وذلك كالتالى:

اولا: الشعب Poperlation:

ويمثل المركز الأول والأساس فى تكوين الدولة ويعنى. مجموع الأفراد الذين يقطنون بصفة دائمة على إقليم الدولة ويشمل المولودين على هذا الإقليم أو الذين استوطنوا هذا الإقليم ويدينون بالولاء للدولة، وليس شرفاً أن ينتمى هؤلاء الأفراد إلى قومية أو روابط ثقافية واحدة، أو يكونوا متجددين من عرق أو سلالة جنسية واحدة، كما لا يشترط أن يتحدث هؤلاء الأفراد بلغة واحدة أو يدينون بعقيدة واحدة[١].

ويرتبط بمصطلح الشعب عدة مفاهيم يتحتم الوقوف عندها والتمييز بينها وبين مفهوم الشعب وهذه المفاهيم تشمل: القومية، والأمة.

أ- القومية: هى مجموعة من الروابط والقيم الثقافية مثل العادات واللغة والدين والعرق، فهى بمثابة شعور قومى بانسجام الفرد مع الجماعة، وهو مصطلح قد لا يحمل أى دلالة

(١) محمد نصر مهنا: تطور النظريات والمذاهب السياسية (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦) ص ٧.

تنظيمية فهناك كثير من القوميات المنتشرة في أنحاء الأرض ولكنها لا تمتلك القدرة التنظيمية على أن تعبر عن نفسها سياسياً، وهي تعد في معظم الأحوال عنصراً من عناصر بناء الأمة[1].

ب- الأمة: هي مجموعة من الأفراد اتحدت ميولهم واتجاهاتهم نتيجة تأثير تراكمات وعوامل متعددة ومتشابكة – أدت إلى اندماج الأفراد كظاهرة اجتماعية في نسق تنظيمي واحد فالأمة ظاهرة طبيعية واجتماعية يتمثل الجانب الطبيعي في أن أفراد هذه الأمة يقطنون رقعة جغرافية معينة ويتمثل الجانب الاجتماعي في ارتباط هؤلاء الأفراد بمصالح وأهداف مشتركة تستند على مقومات مشتركة ونخلق من ذلك إلى أن القومية هي مجموعة من الروابط بينما الأمة هي مجموعة من الأفراد، القومية هي بمثابة شعور قوى باتخاذ أو انسجام واتحاد الفرد مع الدولة، فالأمة لا تكون كياناً سياسياً إذ لا يشترط خضوعها لسلطة سياسية وبذلك فهي تشترك مع الشعب في خضوعها للإقليم وبذلك يكون الشعب مفهوماً سياسياً، والأمة مفهوماً اجتماعياً، وبناء على هذا التحديد فإنه يمكن تصور وجود الأمة دون أن تكون هناك دولة كما هو الحال بالنسبة للأرمن، في حين أنه لا يمكن وجود الشعب دون دولة يكون هذا الشعب أحد أركانها[2].

---

(1) صلاح الدين فوزى، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(2) سيد عليوه وآخرون: مقدمة في علم السياسة (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٩) ص ٢١٠.

ولكن قد يحدث أن يتطابق الشعب والأمة أى أن تكون كلمة الشعب مرادف لكلمة الأمة وذلك عندما تكون الجماعة الاجتماعية خاضعة لسلطة واحدة بمعنى أى عندما تضم الدولة كل أبناء الدولة، وتعرف الدولة التى يكون شعبها أمة واحدة بالدولة القومية مثل فرنسا وإيطاليا والصين، وينعدم التطابق بين الشعب والأمة إذا كانت الدولة الواحدة تضم عناصر من السكان الذين ينتمون إلى أمم مختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.

ثانيا: الإقليم Territory :

يعد الإقليم شرط وجود الدولة فى معظم آراء فقهاء القانون باعتبار أن الدولة فى الأساس هى مجموعة من الأفراد تعيش معاً بشكل مستقر ودائم وهو ما لا يمكن أن يتحقق بغير الإقليم والأرض، كما يمثل الإقليم ركن أساسى من أركان ممارسة الدولة لسيادتها، فالسيادة تبنى على قيام الدولة بإخضاع كل الأشخاص والأشياء الموجودة داخل إقليمها لسيادتها، وبدون عنصر الإقليم تصبح ممارسة السيادة أمراً غير متصور.

وإذا كانت الدول تختلف عن بعضها من ناحية السكان فإنها تختلف أيضاً من ناحية مساحة إقليمها حيث يكبر أو يقل من دولة إلى أخرى ويقصد بالإقليم سطح الأرض وما تحته من أعماق وما فوقه من الطبقات الجوية التى تعلو اليابسة، وكذلك البحر

الإقليمي وما يعلو هذا البحر من طبقات جوية[1]، فمشتملات الإقليم يتضمن: الإقليم الأرض، والإقليم المائى، والإقليم الجوى.

١- الإقليم الأرضى:

ويتحدد بمساحة معينة من الأرض تحدها حدود معينة قد تكون طبيعية مثل الجبال والأنهار والبحار، أو حدود صناعية. وفى حالات أخرى يكتفى بخطوط وهمية كحد فاصل بين دولة وأخرى، ولا يشترط فى الإقليم الأرض أن يكون قطعة واحدة ويشمل تحت السطح من طبقات لا نهاية لعمقها بكل ما تشتمل عليه هذه الطبقات من شتى مصادر الثروات كالمعادن والبترول والفحم، ويتحدد الإقليم الأرض وهو العنصر الأصلى فى إقليم الدولة بظروف وعوامل تاريخية وحضارية أو يقتضى إتفاقيات ومعاهدات بين الدول المتجاورة أو بالاسترشاد بالقواعد التى يقررها القانون الدولى العام[2].

٢- الإقليم المائى:

ويقصد به المسطحات المائية المتأخمة لحدود الإقليم فى الدولة مثل الأنهار والبحيرات الداخلية وكذلك جزءاً من البحار العامة الملاصقة لحدود الإقليم إذا كان الإقليم يطل على أحد البحار ويعرف بالبحر الإقليمى أو المياه الإقليمية ويتحدد بمسافة من الشاطئ تتراوح بين ثلاثة أميال أو إثنا عشر ميلاً بحرياً.

---

(1) بطرس بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، مرجع سابق، ص ٢٧.

(2) محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص ٢٥.

٣- الإقليم الجوى:

ويقصد به الفضاء الذى يعلو كلا من الإقليم الأرضى والإقليم المائى ولا تتقيد الدولة بممارسة سلطاتها عليه بارتفاع معين، وبذلك لا يمكن لأى دولة أن تستعمل الفضاء الجوى لدولة أخرى إلا بالإتفاق معها.

ونخلص من ذلك بأن لإقليم الدولة أهمية كبيرة فيما يتعلق بممارسة سلطة الدولة نظراً للاعتبارات الآتية:-

١. هو الذى يحدد النطاق الذى يمكن للدولة أن تحدد شعبها على أساسه تحديداً مادياً واضحاً، وبالتالى فإن عنصر الإقليم يمكن الدولة من أن تحصر رعاياها الذين يعيشون على أرضها.

٢. الإقليم هو أحد الركائز الأساسية لاستقلال سلطة الدولة الذى يعتبر المدخل الضرورى لفكرة السيادة.

٣. أنه وفقاً لمبادئ القانون الدولى العام لا يجوز لإحدى الدول أن تتدخل فى الشئون والأحداث التى تقع فى إقليم دولة أخرى وإلا اعتبر ذلك بمثابة انتهاك لسيادتها واعتداء على استقلالها.

ثالثا: *السلطة السياسية*:

يقتضى وجود الدولة إلى جانب عنصرى الشعب والإقليم قيام هيئة حاكمة أو سلطة عامة آمرة يخضع لها جميع الأفراد وتكون مهمتها الإشراف على الإقليم ومن يقيمون فيه، وهذه السلطة تمارس إختصاصاتها باسم الدولة وتمثلها وتنوب عنها كما تعمل على تحقيق أهدافها، وتوصف هذه السلطة بأنها آمرة

لأنهـا تتـولى وضـع القواعـد القانونيـة التـى تحـدد بمقتضـاها تصـرفاتها الأفـراد وسـلوكهم كمـا أنهـا تحتكـر الإلـزام أو القـوة الجبرية التى تكفل تنفيذ القانون[1].

ويرى بعض فقهاء القانون أنه يشترط فى السلطة أن تكون مستندة على إرادة الجماعة حتى يكون القانون تعبيراً عن الشعور الجماعى العام ومن ثم تضطر باعتراف الأفراد وقبولهم لها، بينما يرى آخرون أن السلطة يمكن أن توجد عن طريق اقهر والقوة دون الإشتراط بأن يكون وجودها مستمداً من قبول المجموع.

ويعتبـر احتكـار الدولـة للقـوة العسـكرية السـمة الأساسـية لسـلطان الدولـة بمعنـى ألا توجـد قـوة أخـرى فـى المجتمـع تماثـل سلطاتها أو حتى تقاربها.

النظريات المفسرة لنشأة الدولة:

تعـددت محـاولات تفسـير أصـل الدولـة، وكيـف نشـأت، وأخـذت هـذه المحـاولات اتجاهـات فكريـة مختلفـة تتنـاول ظـاهرتى الدولـة والمجتمـع كـل مـن منظـور خـاص، عقائـدى، طبيعـى، إرادى، تـاريخى حيـث ينظـر الاتجـاه العقائـدى إلـى الدولـة بصـفتها نظامـاً مقدسـاً صـنعه الله بإرادتـه لتنظـيم حيـاة العبـاد علـى الأرض، بينمـا يـرى الاتجـاه الطبيعـى أن الدولـة هـى بمثابـة ظـواهر طبيعيـة تنشـأ تلقائيـاً شـأن الظـواهر والماديـات الموجـودة فـى الطبيعـة والتـى أدركهـا الإنسـان بعقلـه، ويميـل الاتجـاه الإرادى إلـى أن الدولـة

(1) سيد عليوة وآخرون، مرجع سابق، ص ٢١٥.

ليست ظاهرة طبيعية بل هى ظاهرة من صنع الإنسان وإرادته لتنظيم معيشته، ويرجع الاتجاه التاريخى نشأة الدولة إلى نتاج لمراحل التطور التاريخى.

وقد تبلورت تلك الاتجاهات الفكرية المرتبطة بمسألة نشأة الدولة إلى عدة نظريات مهمة فى هذا المجال سوف نتناولها على النحو التالى:

١. النظريات الدينية (التيوقراطية).
٢. نظرية التطور العائلى.
٣. نظرية العقد الاجتماعى.
٤. نظرية القوة والغلبة.
٥. نظرية التطور التاريخى.

١- ***النظريات الدينية (التيوقراطية)***:

تنسب هذه النظريات مصدر السلطة إلى الإله الخالق، فمصدر السلطة هو الله يختار من يشاء لممارستها ومادام الحاكم يستند فى سلطته إلى مصدر إلهى فهو إذا أسمى من الطبيعة البشرية، ولا يمكن إخضاع سلطته وإرادته لأية سلطة أو إرادة من جانب المحكومين طالما أن الحاكم حسب هذه الأفكار منفذ للمشيئة الإلهية، فوفقاً لهذه النظرية فإن الدولة هى من خلق الله وصنعه بقصد تنظيم أحوال الجماعة، وتحقيق الخير لهم وعلى ذلك يجب أن تكون الدولة محلاً للإعزاز وأن تحمل نوعاً من

التقديس، وأن بقاء الدولة واستمرارها يستلزم وجود سلطة تقوم بإدارة وتنظيم حكم الجماعة، والذين هم في حكم أو مركز السلطة أصطفاهم الله للقيام بهذه المهمة ويجب أن يخضعوا لنوع من التقديس، وعلى ذلك كان ينظر إلى الحاكم على أنه مفوض من قبل الله وأن مهمته هي تنفيذ المشيئة الإلهية وأن إرادته تسمو على إرادة المحكومين(١).

وقد استخدمت هذه النظريات الدينية كسلاح لمواجهة النظريات الديمقراطية التي تطورت فيما بعد. كما استخدمت كذلك لإثبات أن سلطة الكنيسة تفوق سلطة الحاكم. لأن الكنيسة تستمد سلطتها من الله مباشرة، أما الإمبراطورية فتقوم الأغراض دنيوية بحتة، ثم تطورت نظرية النشأة المقدسة للدولة في إنجلترا خلال القرنين السادس والسابع عشر وأخذت شكل الحق المقدس للملوك وكانت تؤكد أن الله أنشأ السلطة منذ خلق الإنسان على الأرض، ونفى أنصارها فكرة قيام العقد الاجتماعي نفياً قاطعاً، ولم يؤمنوا بفكرة وجود مساواة بين الأفراد في حالة الفطرة الأولى.

ويمكن تلخيص النظريات الدينية أو النشأة المقدسة للدولة بأنها تتضمن(٢):

---

(1) فوزي أبو دياب: المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١) ص ١٧٢.

(2) محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ٥١.

أ- أن الإلـه خلـق الدولـة بهـدف إنقـاذ البشـرية مـن الهـلاك والدمار.

ب- أن الله أرسـل منـدوباً أو اختـار وكـيلاً لـه لـيحكم البشـر، وأنـه تبعـاً لـذلك يكـون الحـاكم معينـاً مـن قبـل الإلـه وهـو لـذلك لا يكـون مسئولاً عـن يأتيـه مـن أفعـال أمـام الإلـه، وأن علـى الجميـع أن يطيعـوا أمـره وسـلطته، وعـدم إطاعـة أوامره خطيئة يعاقب الفرد عليها من قبل الإله.

وتتضمن الحقوق المقدسة للملوك الآتى:-

أ- الملكيـة قـدر مـن عنـد الله، ويسـتمد الملـوك سـلطتهم مـن الإله.

ب- الملكيـة وراثيـة ومـن الحـق المقـدس أن يورثهـا مـن الأب إلى الإبن.

ج- لا يتم مساءلة الملك إلا أمام الإله فقط.

د- عدم طاعة سلطة الملك الشرعية معصية للإله.

مزايا هذه النظرية:

- تأكيـدها علـى أن للدولـة رسـالة أخلاقيـة فمـا دامـت الدولـة مـن عمـل الله فلابـد أن تكـون لهـا رسـالة أخلاقيـة سـامية، حيـث الـدين ربـاط وثيـق يعمـل علـى تـرابط العـائلات وتناسلها.

عيوبهـــــــا:

تراجعـت النظريـات الدينيــة أو الحــق الإلهــى المقــدس نظــراً لمجموعة من العوامل تمثلت فى:

- ظهور نظرية العقد الاجتماعى.
- انتصــار الســلطة الزمنيــة علــى السـلطة الدينيــة وانفصــال الكنيســة عن الدولة.
- نمـو الأفكـار الديمقراطيـة التـى قضـت علـى النظريـات التـى تقصـد الحكـم المطلـق ومـن بينهـا نظريـة النشـأة المقدسـة للدولـة وقـد كـان لهذه النظرية بعض العيوب أدت إلى تعرضها للنقد كالآتى:

١. أن هـذه النظريـات الدينيـة لـيس لهـا أى أسـاس ولـم يعـد لهـا أى مكـان فـى الفكـر السياسـى الحـديث حيـث أن الدولـة هـى فـى الأسـاس مؤسسـة إنسـانية تتكـون مـن أفـراد يقيمـون فـى مكان محدد ويهدفون إلى تحقيق أغراض مشتركة.
٢. أن قـوانين الدولـة يضـعها أفـراد وهـم الـذين يتولـون تنفيـذها وفرضها.
٣. أن هــذه النظريــات لــم توجــد إلا لتبريــر الســلطة الديكتاتوريــة الغاشــمة للملــوك خاصــة فــى العصــور الوســطى، تطلــق العنــان للــتحكم الإســتبدادى كــى ينكــل بالشعب كيفما يشاء[1].

---

(1) عاطف أحمد فؤاد: علم الاجتماع السياسى (الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعيـة، ١٩٩٥) ص ٩٥.

٢- **نظرية التطور العائلى:**

تستمد تلك النظرية أصولها من الفلسفة اليونانية القديمة خاصة، آراء أفلاطون وأرسطو. وترجع هذه النظرية أصل نشأة الدولة إلى فكرة السلطة الأبوية بمعنى أن الدولة مرت بأطوار معينة هى الأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة فالمدينة وأخيراً الدولة. وأن مبعث هذه الأطوار هو الإنسان الذى خُلق بطبيعته اجتماعياً، ولا يملك إلا أن يعيش فى جماعة وإلا اعتبر إنساناً غير عادى(١)، وعلى ذلك تكون الأسرة هى أساس نشأة الدولة وأن سلطة الحاكم ما هى إلا امتداد لسلطات العائلة، حيث يحاول أنصار هذه النظرية تبرير نظريتهم على أساس أن هناك بعض الأشياء المتشابهة بين الأسرة والجماعة السياسية أهمها: التضامن الاجتماعى، والروح القومية، اللذان يجمعان بين أفراد الدولة ويمكن تشبيهها بالروح العائلية التى تربط أفراد الأسرة الواحدة.

نقد النظرية:

على الرغم من توافق هذه النظرية مع ما اجتمعت عليه الأديان السماوية من أن أصل الجنس البشرى هو آدم وحواء. إلا أنها تعرضت لبعض الإنتقادات تتمثل فى الآتى:-

---

(١) طعيمة الجرف: نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم – دراسة مقارنة، ط٤ (القاهرة: مكتبة القاهرة الجديدة، ١٩٧٣).

أ- رفض علماء الاجتماع التسليم بأن الأسرة هى الخلية الاجتماعية الأولى للإنسان إذ سبقتها حياة بشرية خلت تماماً من معنى التنظيم والتضامن الأسرى بالشكل الذى أصبح متعارفاً عليه فيما بعد.

ب- إن التاريخ لا يؤيد هذه النظرية على إطلاقها، ذلك لأن هناك الكثير من الدول لم تنشأ على الأساس السابق، كما أن هناك الكثير من الدول لم تنشأ وفق نظرية التطور العائلى.

ج- إن إرجاع أساس السلطة العامة فى الدولة إلى سلطة رب الأسرة وتشبيه السلطة الأولى بالثانية هو فى حقيقة الأمر موضع نظر، ذلك أن سلطة رب الأسرة لها صفة شخصية مرتبطة بشخص رب الأسرة ذات تزول بزواله أو باستقلال أفراد الأسرة عنه عكس السلطة السياسية فى الدولة فإنها سلطة مجردة غير شخصية دائمة ومنفصلة عن أشخاص من يمارسونها.

د- أن نظرية التطور العائلى ليست وحدها المصدر التاريخى لنظام الدولة، فالتطور الإنسانى بكل ما تفاعل فيه من فكر، وما تحكم فيه من مؤثرات دينية وسياسية واقتصادية قد شارك مشاركة جدية وحاسمة فى تطوير نظام الدولة.

٣- *نظرية العقد الاجتماعى*:

تقف نظرية العقد الإجتماعى فى مقدمة النظريات الخاصة بنشأة الدولة من وجهة نظر كثير من كتاب وفلاسفة الفكر السياسى، بل إنهم يرجعون نحو التنظيم السياسى الحديث وسيادة مبادئ الديمقراطية الحديثة إلى هذه النظرية.

وتقوم نظرية العقد الاجتماعى من حيث المبدأ على افتراضين: الأول هو ما يتناول حالة الفطرة الأولى، والثانى يدور حول فكرة العقد سواء أكان هذا العقد اجتماعى أو سياسى يتضح عن طريقه يكون المجتمع السياسى ونشأته، وقد يكون هذا العقد بين الحاكم والمحكومين فيسمى عقداً حكومياً.

ويفترض أصحاب نظرية العقد الاجتماعى أن حالة الفطرة هى حالة سابقة على تكوين المجتمع السياسى. ويعتبر القانون الطبيعى هو الذى كان يقوم بعملية تنظيم المجتمع فى هذه المرحلة، وقد تعددت وتباينت الأراء حول العقد الاجتماعى فمنهم من اعتبره حقيقة تاريخية يفسر الكتاب عن طريقها نشأة المجتمع، ومنهم من يعتبره عقداً أو اتفاقاً بين الحكام والمحكومين فضلاً عن اعتباره أساساً ملائماً لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحكام والمحكومين[1].

فجوهر نظرية العقد الاجتماعى يدور حول تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم فى مقابل تمتعهم بما يوفره المجتمع

---

(1) إسماعيل على سعد، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

السياسى لهم من امتيازات كالأمن والطمأنينة والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم.

وقد شهدت هذه النظرية عصرها الذهبى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وكان اعتناق هذه النظرية والإيمان بها من أسباب قيام الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية، فهذه النظرية أعطت الأفراد حقوقاً سابقاً على وجود الدولة، ومنذ الوهلة الأولى أثبتت نظرية الفطرة الأولى أن حقوق الفرد مادامت سابقة لوجود الدولة فإنه لا يمكن للأخيرة أن تنتزع حقوق الأفراد الذين يعيشون فيها، وقد حققت هذه النظرية الكثير من أهدافها من حيث تأكيد حقوق الأفراد وعدم تمكين أى حكومة أو أى ملك من القضاء عليها أو تكييفها حسب المشيئة فتسببت هذه النظرية فى إنهيار السلطة المطلقة للملوك والحكومات.

ويمثل كل من توماس هبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، أهم مفكرى نظرية العقد الاجتماعى Social contract فقد تركوا تراثاً فكرياً وسياسياً لا يستهان به بصدد هذه النظرية خاصة فى مجال التنظيم السياسى والاجتماعى للدولة الحديثة.

(أ) توماس هبز:

تبلورت نظرية "هوبز ١٥٨٨-١٦٧٩" عن تنظيم المجتمع فى مؤلفه المهم Sileviathan التنين أو العملاق، الذى وضعه ليدافع عن وجهة نظره فى حق الملك فى الحاكم المطلق، فى مواجهة الدعوة إلى سيادة البرلمان فى انجلترا.

فقد نادى "هوبز" بأن أصل وجود الجماعة المنظمة إنما يرجع إلى العقد، فالعقد هو الذى نقل الفرد من حالته الفطرية الطبيعية إلى مجتمع منظم تسود فيه طبقة محكومة وأخرى حاكمة، وقد تصور "هوبز" أن الحالة الفطرية الأولى سادها الكثير من البؤس والكفاح، فحالة الأفراد الفطرية تتصف بالفوضى، لأن الإنسان أنانى محب لذاته ولا يراعى إلا صالحه الخاص ولذلك عمل القوى على اغتصاب الضعيف والسيطرة، وفى هذا المناخ الممتلئ بكل أسباب الفوضى والصراع والأنانية والشر نشأ الدافع الذى حرك الأفراد نحو الانتقال إلى حياة أفضل مستقرة، وكان السبيل إلى ذلك هو العقد[١].

وهكذا عقد الأفراد عقداً انتقلوا بواسطته من حالتهم الفوضوية الأولى إلى حالة المجتمع المنظم، فالعقد أساس هذا الانتقال وبالتالى هو الذى أوجد الجماعة المنظمة التى نعم فيها الأفراد بحياة مستقرة، وفى رأى "هوبز" أن الحاكم لم يكن طرفاً فى هذا العقد، وإنما تم العقد بين الأفراد وحدهم، ومن هنا فإنه عند اختيار الحاكم، يتنازل الأفراد له عن جميع حقوقهم الطبيعية التى كانت لهم فى حالة الفطرة حتى يتمكنوا من العيش فى المجتمع المنظم الذى أرادوا هم إقامته[٢].

---

(1) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ١٧.

(2) محمد على محمد: أصول الاجتماع السياسى، والمجتمع فى العالم الثالث، جزء ٣، القوة والدولة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ) ص ٥٤.

وتتمتع السلطة الحاكمة عند "هوبز" بسلطة مطلقة لا حدود لها ولا يحق بالتالى مخالفة هذه السلطة مهما استبدت وتعسفت، وكان "هوبز" متأثراً فى ذلك بالفترة التى عاشتها انجلترا خلال حياته والتى تميزت بالقلاقل والاضطراب مما كان لها أثرها البالغ على تفكيره خاصة وأنه كان يعمل معلماً للأمير شارل استيوارت الذى أصبح ملكاً، وهذا كان له أثر على مطالبة "هوبز" وتأييده لسلطان الملك المطلق مع عدم إجازة محاسبته بواسطة الشعب.

(ب) جون لوك:

يتفق "جون لوك ١٦٣٢-١٧٠٤" مع "هوبز" فى أن أصل وجود الجماعة المنظمة إنما يرجع إلى العقد الذى نقل الأفراد من حالتهم الطبيعية الأولى إلى المجتمع المنظم الذى تسود فيه سلطة حاكمة، وأخرى محكومة، ولكن يختلف "لوك" عن "هوبز" فى تصوره لحالة الفطرة فهى فى نظره لم تكن فوضى وبؤس وشرور بل كان يرفرف عليها الحرية والمساواة والعدل بين الأفراد فى ظل القانون الطبيعى وما دفعهم إلى هجر حالتهم الفطرية هو الرغبة فى تنظيمها وهى مالم يكن ليتحقق إلا بالانتقال إلى المجتمع.

فقد رفض المفكر الانجليزى حول جون لوك الفكر الاستبدادى لهوبز، حيث رأى لوك أن سلطة الأفراد على أنفسهم تعد بمثابة خصائص طبيعية لصيقة بصفة الآدمية فى الإنسان، ومن ثم فهى لا تقبل بطبيعتها التصرف فيها ولا النزول عنها،

وعلى ذلك فإن العقد الإجتماعى لم ينقل إلى الأمير سلطة الأفراد على أنفسهم ولكنه فوضه فى ممارسة هذه السلطة على أن يكون محكوماً فى ذلك بشروط التفويض بحيث لو أجل بهذه الشروط حق للأفراد سحب التفويض منه[1].

(ج) جان جاك روسو :

وقد أعاد المفكر الفرنسى جان جاك روسو صياغة نظرية العقد الاجتماعى من جديد فى كتابة العقد الاجتماعى عام ١٧٦٢، حيث تقوم تلك الصياغة على أن السيادة التى هى حق طبيعى للأفراد وتقبل التصرف فيها والنزول عنها لم تنتقل بموجب العقد إلى الأمير، حيث لم يكن فى العقد أمير، فالناس أحرار ومتساوون بالطبيعة، لكنها انتقلت من الناس بذاتهم كأفراد إليهم إلى مجموعهم ككيان جماعى جديد مستقبلاً ومتميزاً عنهم كأفراد، ومن ثم يصبح جمهور الأفراد فى الدولة هم أصحاب السيادة، وأن الإرادة العامة لمجموع الأفراد هى المنشأة للقانون الواجب الاتباع[2].

مزايا نظرية العقد الاجتماعى :

أدت نظرية العقد الاجتماعى دوراً كبيراً فى تطور الفكر السياسى والمجتمعات السياسية حيث مهدت الطريق لضرورة

---

(1) جمال سلامة على، مرجع سابق، ص ١٦١.

(2) عبد الغفار رشاد: قضايا نظرية فى السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٣، ص ١٣٨.

تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أسس موضوعية وبذلك تستأثر بنظرية الصدارة بين النظريات التى تفسد شرعية السلطة، كما كان لهذه النظرية الفضل فى إقرار كثير من مبادئ النظرية الديمقراطية مثل الحكومة المقيدة من ثنايا رقابة المحكومين عليها، والإرادة الشعبية، وتقرير الحرية السياسية وسيادة القانون، حيث يمكن القول بشكل عام أن الكثير من الدول التى أخذت بمبدأ المساواة بين الأفراد فى الحقوق السياسية وبالأخص حق الانتخاب كانت متأثرة بنظرية جان جاك روسو.

نقد نظرية *العقد الاجتماعى*:

رغم أهمية هذه النظرية فى تفسير نشأة الدولة إلا أنه قد وجهت لها العديد من العيوب والإنتقادات والتى تتمثل فى الآتى:

١. إن فكرة العقد التى تعتبر أساس نشأة الجماعة المنظمة فكرة خيالية لا سند لها من الواقع ابتدعها قائلوها من نسيج أفكارهم وخيالهم حيث لم يعطى التاريخ مثالاً واحداً واقعياً بأن جماعة من الجماعات قد نشأت وقامت بواسطة العقد[1].

٢. إن فكرة العقد ذاتها كأساس لنشأة الجماعة المنظمة هى فكرة غير سليمة من الناحية القانونية وذلك لأن فكرة القوة الإلزامية للعقد لا توجد إلا بوجود الجماعة وقيام سلطة بها تحمى العقود وتطبيق الجزاءات اللازمة لضمان إحترامها،

---

(1) حامد عبد الله ربيع: نظرية التحليل السياسى (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١، ص ١٨.

وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون العقد الذى يحتاج إلى حماية السلطة العامة هو الذى أنشأ السلطة وأقامها[١].

٣. تفترض تلك النظرية أن الإنسان كان يعيش فى حالة عزلة قبل أن تنشأ الجماعة وهو قول غير صحيح، لأنه الإنسان كائن اجتماعى بطبيعته لا يطيق حياة العزلة وقد نشأ وعاش دائماً فى جماعة من الجامعات.

٤. تفترض تلك النظرية بأن الأفراد كانوا متساوين فى حالة الفطرة الأولى وهذا الإفتراض غير صحيح.

٤- ***نظرية القوة والغلبة***:

ترجع هذه النظرية أصل الدولة إلى القوة والغلبة، فالدولة إنما تنشأ عندما يفرض القوى غلبته على باقى الأفراد الذين يمتثلون لقوته، ويعتمد أنصار هذه النظرية على أساس الواقع العمل للتاريخ حيث يؤكد التاريخ بأن حكومات عديدة قامت على أساساً القوة والعنف[٢].

نقـــد النظرية:

رغم واقعية هذه النظرية بعض الشئ إلا أنها لم تخل من النقد فإذا كان التاريخ قد أعطى الكثير من الشواهد على صدق نظرية القوة خاصة بالنسبة للدول القديمة، فهناك الكثير من

---

(1) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٢١.

(2) محسن العبودى، مرجع سابق، ص ٤٧.

الشـواهد علـى صـدق نظريـة القـوة خاصـة بالنسـبة للـدول القديمـة، فهنـاك الكثيـر مـن الـدول فـى العصـر الحـديث التـى لـم تنشـأ علـى أسـاس القـوة والغلبـة، كمـا أن الأخـذ بهـذه النظريـة يفقـد الدولـة مقومـات وجودهـا لأن السـلطة التـى تقـوم علـى عامـل القـوة التـى يكتـب لهـا البقـاء ولابـد لهـا مـن أن تنهـار إذا مـا ذهبـت قـوة الحـاكم التى تفرض وجودها على الدولة.

٥- *نظرية التطور التاريخى او الطبيعى*:

تفسـر هـذه النظريـة نشـأة الدولـة بأنهـا نتيجـة تفاعـل عوامـل متعـددة أسـهمت بعـد تطـور طويـل علـى مـر العصـور فـى إحـداث التقـارب وإيجـاد التـرابط بـين أفـراد الجماعـات البشـرية، وأن أهـم هـذه العوامـل هـى عامـل الـدين الـذى لعـب دوراً مهمـاً فـى تـدعيم أواصـر ال؟؟؟؟ص٤٦ والسياسـية التـى لعبـت دوراً فـى إضـفاء الشـعور لـدى الأفـراد بوجـود أهـداف إجتماعيـة يجـب تحقيقهـا، وبضـرورة قيـام نظـم سياسـية تكفـل تحقيـق هـذه الأهـداف، وكـذلك عوامـل القـوة الماديـة والمعنويـة والاقتصـادية ثـم التطـور التـاريخى للإنسـان حيـث يبـدأ فـرداً ثـم كـون أسـرة فأصـبح ربـاً لهـا، ثـم كـون عائلـة وكـان هـو رئيسـها، ثـم كـون عشـيرة وكـان هـو سـيدها، ثـم كـون قبيلـة وكـان هـو زعيمهـا ثـم تعـددت القبائـل واتحـدت وكونـت الدولة تحت حكم أحد زعماء هذه القبائل[١].

---

(١) محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص ٩٨.

ومـن أنصـار هـذه النظريـة العميـد "دوجـى" و "بـارلتمى" و "مـورو" و "سـيد هنـرى تـين" ويمكـن القـول بـأن هـذه النظريـة تعسـفى أكثـر النظريـات قبـولاً لتفسـير نشـأة الدولـة فهـى كـم تتقيـد بعامـل واحـد معـين فـى تفسـير أصـل نشـأة الدولـة وإنمـا تعـددت العوامـل حسـب ظـروف كـل مجتمـع ومـن هنـا لاقـت قبـولاً واسـعاً لدى الفقه الفرنسى والمصرى.

وظيفة الدولة :

تحقيق رفاهية الفرد والعمل على تقدم المجتمع تعد أهم وظيفة للدولـة ويـرى فقهـاء القـانون والسياسـة أن وظـائف الدولـة تنقسـم إلـى وظـائف أساسية وهـى محل إتفـاق بين جميع فقهاء القانون ثم وظـائف ثانوية وهى دائماً محل اختلاف من حيث ضرورة أو عدم ضرورة قيام الدولة بهذه الوظائف من عدمه، وذلك كالآتى:

الوظائف الأساسية للدولة:

تتعلق هذه الوظائف بالوظائف القانونية وهى تنحصر فى أشكال قانونية ثابتة لا تتغير من مجتمع لآخر أياً كان النظام السياسى السائد ولا تتغير من مجتمع لآخر ولا من زمن إلى آخر وتشمل الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية.

فالوظيفة التشريعية تعنى بوضع القوانين وهى قواعد قانونية عامة مجردة تنظم أمور الجماعة وتحدد ضوابط السلوك القانونى للحكام والمحكومين على السواء ويتقرر جزاء على مخالفتها.

والوظيفة التنفيذية وهى تتعلق بتنفيذ تلك القواعد المنظمة لأمور الجماعة، وإنشاء وتسيير المرافق العامة بقصد أداء الخدمات الفردية للمحكومين.

ثم الوظيفة القضائية وهى تنفرد بمهمة الفصل فى المنازعات التى يثيرها تطبيق القانون سواء كانت هذه المنازعات نتيجة احتكاك نشاط الأفراد ببعضهم البعض أم كانت نتيجة مزاولة الدولة لنشاطها وإحتكاك هذا النشاط وحقوق الأفراد[1].

---

(1) سعيد السيد على: المبادئ الأساسية للنظم السياسية، وأنظمة الحكم المعاصرة، ط1 (القاهرة: كلية الشرطة، 2005) ص 225.

الوظائف الثانوية للدولة: وهى وظائف تتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وهذه الوظائف لا تتعلق بمظاهر السيادة سواء الداخلية منها أو الخارجية بمعنى آخر هى تلك التى يجوز ألا تمارسها الدولة أو تمارسها بالتعاون مع الأفراد العاديين كالتعليم والمؤسسات البنكية ووسائل النقل والمواصلات... إلخ، وهذه الوظائف تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر وفقاً لاختلاف الفلسفة السياسية أو النظام السياسى الذى تعتنقه هذه الدولة أو تلك.

ويترتب على ذلك أن معيار التمييز بين نظام سياسى وآخر يتمثل فى مدى النطاق الذى يمارس منه النظام سلطاته العامة، ويختلف هذا النظام عن غيره بمدى اتساع هذا النطاق أو ضيقه فى كل منهما وذلك فى الخواص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

وتوجد ثلاث مذاهب سياسية مختلفة حول مدى تدخل الدولة فى تلك المجالات وهى:

١. **المذهب الفردى:** وهو يمنع الدولة من التدخل فى هذه المجالات – ويكتفى بقيام الدولة بوظيفة الدولة القانونية أو الدولة الحارسة، وهى الأمن الداخلى والخارجى وإقامة العدل بين الناس.

---

(1) صلاح الدين فوزى: المحيط فى النظم السياسية والقانون الدستورى (القاهرة: د.ن، ١٩٩٥) ص ٢٤٦.

٢. **المذهب الاشتراكى:** وهو يمنح الدولة الحق فى التدخل بلا حدود فى جميع المجالات.

٣. **المذهب الاجتماعى:** وهو يسمح للدولة بالتدخل جزئياً فى بعض المجالات الضرورية ويترك الباقى للنشاط الفردى أى أنه يقف موقفاً وسطاً بين المذهبين السابقين ويرى محمود إسماعيل أن الدولة الحديثة أصبحت اليوم مطالبة بأن تقوم بوظائف متعددة يقسمها الدكتور محمود إسماعيل إلى ثلاث مجموعات رئيسية هى[1].

١. وظائف تتعلق بحماية الأفراد داخلياً وخارجياً – وهى أنشطة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها فى أية دولة حيث أن وجودها نفسه يرتبط بأدائها مثل الإحتفاظ بالأمن الخارجى والمحافظة على الأمن بالنظام فى الداخل ويستلزم ذلك أن تجهز الدولة نفسها بالقوات المسلحة من كل الأنواع وأن تحصل على كل الأسلحة الحديثة الممكنة، بجانب تهيئة الموارد الصناعية للبلاد وتطبيق كل ما لديها من معرفة علمية لتساهم فى مهمة الدفاع عن الأمة.

٢. وظائف تتعلق بتقديم الخدمات الضرورية للأفراد – وهذه الخدمات تشمل بصفة خاصة التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية والصحية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع مواطنيها.

---

(1) محمود إسماعيل: مرجع سابق، ص ص ١٠٤-١٠٧.

٣. وظائف تتعلق بتنظيم الاقتصاد القومى – حيث يجب على الدولة أن يكون لها دور حاسم فى النظام الاقتصادى وتوجيهه، فينبغى على الدولة أن تعمل على تحسين وتنمية النظام الاقتصادى القائم بل وتغييره تغييراً جذرياً إذا لزم الأمر وأن تعمل على أن تكون الثروة ومصادر وعوامل الإنتاج الأساسية ووسائل التوزيع للدخل القومى غير محتكرة فى أيدى القلة وتحقيق التوزيع العادل.

اشكال وانواع الدول :

يضيف علماء وفقهاء القانون والسياسة أشكال وأنواع الدول وفقاً لعدة معايير معينة ومن أهم تلك المعايير المتفق عليها هو، تقسيم الدول حسب معيار السيادة إلى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة، وطبقاً لمعايير التركيب السياسى والدستورى إلى دول بسيطة أو موحدة وإلى دول مركبة أو اتحادية وذلك كالآتى:-

١- انواع الدول من حيث السيادة:

أ- دول كاملة السيادة:

ويقصد بالدولة كاملة السيادة – الدولة التى تتمتع بكل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية بحيث لا تخضع فى إدارة

شـئونها فـى الـداخل والخـارج لرقابـة أو تبعيـة[١]، ويترتـب علـى ذلـك أن الدولـة كاملـة السـيادة تكـون مطلقـة الحريـة فـى وضـع دسـتورها وفـى تعديلـه وفـى اختيـار نظـام الحكـم الـذى ترتضـيه لنفسـها دون تـدخل مـن أى سـلطة أخـرى. إلا مـا تفرضـه عليهـا قواعـد القـانون الـدولى العـام، ومـا قـد تفرضـه هـى علـى نفسـها مـن التزامات بمقتضى معاهدات تبرمها بمحض إرادتها.

فالدولـة كاملـة السـيادة تتمتـع باسـتقلال تـام فـى مباشـرة شـئونها الداخليـة والخارجيـة علـى السـواء، حيـث الاسـتقلال الخـارجى للدولـة يتمثـل فـى اسـتقلالها فـى مباشـرة حقوقهـا وسـلطاتها فـى علاقتهـا مـع الـدول والمنظمـات الأخـرى كالاشـتراك فـى عضـوية الهيئـات والمنظمـات الدوليـة، وحقهـا إعـلان الحـرب أو عقـد الصـلح والتمثيـل السياسـى وإبـرام الاتفاقيـات والمعاهـدات وحضـور المـؤتمرات ومـن هنـا يصـبح إصـطلاح السـيادة مـرادف لمفهـوم الاستقلال.

أمـا الاسـتقلال الـداخلى فيتمثـل فـى عـدم خضـوع الدولـة فـى ممارسـتها لمسـئولياتها الداخليـة لأيـة نفـوذ أجنبـى، فلهـا أن تـنظم سـلطاتها العامـة وتخضـع الضـوابط فـى علاقـات هـذه السـلطات فيمـا بينها أو فى علاقة السلطات العامة والأفراد[٢].

---

(1) سليمان الطماوى: النظم السياسية والقانون الدستورى – دراسة مقارنة (القاهرة: د.ن، ١٩٨٨، ص ٨٨.

(2) محسن العبودى: مرجع سابق، ص ٩٩.

ب- الدولة ناقصة السيادة:

يقصد بالدولة ناقصة السيادة هى التى لا يكون لها مطلق الحرية فى ممارسة سيادتها الخارجية أو الداخلية لارتباطها بدولة أخرى أو لخضوعها كمنظمة دولية كعصبة الأمم أو الأمم المتحدة، وتنقسم الدول ناقصة السيادة إلى ثلاث فئات: دول محمية، ودول تابعة، ودول مشمولة بإشراف منظمة دولية كالتالى(١):-

١. **الدولة المحمية:** هى الدولة التى تضع نفسها، أو تضع تحت سلطة دولة أخرى أقوى منها، إذن الحماية نوعان، الحماية الاختيارية، والحماية القهرية أو الاستعمارية وفى كلا الحالتين تفقد الدولة المحمية سيادتها فى المجالين الخارجى والداخلى حيث تتولى الدولة الحامية التمثيل الدبلوماسى للدولة المحمية بما تقوم بإبرام المعاهدات والإتفاقات الدولية بإسمها بجانب تمثيلها فى المؤتمرات والمنظمات الدولية وتكون هى المسئولة أمام الدول الأجنبية عن تصرفات الدولة المحمية.

٢. **الدولة التابعة:** وتعنى كل دولة تخضع لدولة أخرى مع احتفاظها بجزء من سيادتها الداخلية فهى لا تشترك فى الشئون الدولية إلا عن طريق الدولة المتبوعة فهى التى تتولى تمثيلها وتقوم نيابة عنها بتصريف شئونها الخارجية.

---

(١) ثروت بدوى: النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٧٥) ص ٢٣٠.

٣. **الدولـــة المشـــمولة بإشـــراف منظمـــات دوليـــة:-** ويطلـــق عليهـا الدولـة المشـمولة بنظـام الوصـاية حيـث واجـه ميثـاق الأمـــم المتحـــدة بعـــد الحـــرب العالميـــة الثانيـــة مشـــكلة المسـتعمرات والأقـاليم التـى كانـت تحـت الإنتـداب أو التـى ستنفصـل عــن دول المحــور نتيجــة الحــرب وقــرر فــى شـأنها، حيـث فـرض الميثـاق علـى الـدول المسـتعمرة أن تعمـــل علـــى تقـــدم شـــعوب المســـتعمرات فـــى النـــواحى السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعيـــة والتعليميـــة وتنميـــة الحكـم الـذاتى وفقـاً لظـروف كـل إقلـيم وذلـك تحـت إشـراف المنظمة الدولية ورقابتها[1].

٢- **أنواع *الدول* من حيث *التركيب السياسى والدستورى*:**

أ- **الدولـــة البســـيطة أو الموحـــدة:** وهـى تلـك الدولـة التـى تظهـر كوحـدة واحـدة مـن النـاحيتين الخارجيـة والداخليـة تتميـز بهيئـة واحــدة تــدير شــئونها الخارجيــة وبوحــدة فــى نظــام الحكــم السياسـى ودسـتور واحـد يطبـق علـى كافـة أنحـاء إقلـيم الدولـة. وسـلطة تشـريعية واحـدة تخـتص بمباشـرة الوظيفـة التشـريعية، وسـلطة تنفيذيـة واحـدة يخضـع لهـا جميـع أفـراد الدولـة علـى السـواء فيمـا تتخـذه مـن قـرارات وسـلطة قضـائية واحـدة يلجـأ إليهـا أفـراد الدولـة فـى منازعـاتهم[2]، وتتميـز الدولـة البسـيطة

---

(1) محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص ٣٥.

(2) سيد عليوة وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٢٤.

أو الموحدة بمزايا عديدة منها: إعطاء الدولة قوة ملموسة فى مجالات الدفاع والشئون الخارجية، الوحدة فى مجالات تنظيم الاقتصاد القومى والتنمية والتخطيط على مختلف المستويات والقطاعات، وهذا الشكل من إشكال الدول هو الشكل الغالب والأكثر شيوعاً فى المجتمع الدولى المعاصر.

ب- **الدولة المركبة أو الاتحادية**: وهى التى تقوم على أساس إتحاد عدة دول لتحقيق أهداف مشتركة، وتقوم على أساس إتحاد دولتين أو أكثر مع خضوع الدولة الداخلة فى الاتحاد لسلطة مشتركة وتتوزع سلطات الحكم فى الدولة المركبة على الدول المكونة لها[1]، وصور هذا الاتحاد تتباين وتتنوع على النحو التالى:-

١. الاتحاد الشخصى: ويتكون من اجتماع دولتين تحت عرش واحد مع احتفاظ كل منهما باستقلالها الداخل والخارجى، ويعتبر الاتحاد الشخصى أضعف أنواع الاتحادات التى يمكن أن تقوم بين الدول فهو لا يعنى أكثر من مجرد اجتماع الدول الأعضاء تحت رئيس واحد، دون أن يترتب على ذلك أى مساس بالشخصية القانونية للدول الأعضاء، أو بسيادتها على المستوين الدولى والداخلى، كما لا ينشأ بمقتضى هذا الاتحاد

(١) محسن العبودى: مرجع سابق، ص ١٠٣.

ودولة جديدة يطلق عليها دولة الاتحاد[1]. والمثال على الاتحاد الشخصى اتحاد إنجلترا. وهانوفر عام ١٧١٤-١٨٣٧، وذلك عندما تولى أميرها نوفر عرش إنجلترا بالوراثة واستمر حتى عام ١٨٣٨ حين وليت الملكة فيكتوريا عرش إنجلترا حيث كان قانون هانوفر لا يجيز للنساء حق ارتقاء العرش.

٢. الاتحاد الفعلى أو الحقيقى:- ويتكون هذا الاتحاد من إنضمام دولتين فى شكل إتحاد دائم تحت رئيس واحد أو ملك واحد، وتكون الهيئة الحاكمة فى الاتحاد واحد فى كل الشئون الخارجية، أما المجال الداخلى فإن الدول الأعضاء تبقى على ما كانت عليه قبل تكوين الاتحاد ذات سيادة داخلية كاملة لها دستورها وتشريعاتها وإدارتها المستقلة[2]، وهذا الاتحاد يكون أكثر عمقاً من الاتحاد الشخصى فهو ليس إتحاداً عارضاً وينشئ رابطة عميقة وقوية بين الدول الأعضاء مثل إتحاد النمسا مع المجر من عام ١٨٦٧-١٩١٨ حيث كان إمبراطور النمسا ملكاً للمجر. والاتحاد السويدى النرويجى عام ١٨١٥-١٩٠٥.

---

(1) محمد طه بدوى: مرجع سابق، ص ص ٧٥-٩٠.

(2) عبد الحميد متولى: القانون الدستورى والأنظمة السياسية (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٣) ص ١٥٤.

٣. الاتحاد التعاهدى أو الكونفدرالى: وينشأ هذا الاتحاد بمقتضى معاهدة دولية تبرمها عدة دول لا تتخلى عن سيادتها أو شخصيتها الدولية، تسعى إلى تحقيق أهداف يتفق عليها، وتنشئ المعاهدة هيئات مشتركة لا تعتبر فوق الدول الأعضاء وإنما تنحصر مهمتها فى رسم سياسة مشتركة للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها، ويتوقف تنفيذ هذه السياسات على مشيئة كل دولة حسب دستورها(١)، ويعتبر هنا الاتحاد عادة مرحلة إنتقالية للتقارب بين مجموع الدول فإما أن ينحل مثل إتحاد الدول العربية بين مصر واليمن عام ١٩٦١، أو يتطور إلى دولة فيدرالية مثل التعاهد الأمريكى الشمالى ما بين عام ١٧٨١-١٧٨٧ والذى تحول إلى الولايات المتحدة أو التعاهد السويسرى ما بين عام ١٨١٥-١٨٤٨.

٤. الاتحاد المركزى أو الفيدرالى: ويتكون هذا الاتحاد من مجموعة من الدول انضم بعضها إلى بعض بمقتضى دستور فى شكل اتحاد دائم تسوده هيئة مركزية تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول وعلى رعاياها(٢). ويترتب على قيام هذه الرابطة أن تتحول الدول التى كونت الاتحاد من وحدات سياسية كل منها له شخصية دولية مستقلة وسيادة كاملة إلى أن تذوب فى كيان

---

(1) سيد عليوة وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(2) محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

وشخصية دولية واحدة تخضع لدستور ينظم علاقات الوحدات المحلية، وليس للقانون الدولى العام الذى ينظم علاقات الدول.

وينشئ بمقتضى دستور الاتحاد هيئة مركزية تمارس سلطاتها مباشرة على الحكومات المحلية وعلى رعايا الدول الجديدة، وتأخذ الدول التى انصهرت وكونت شخصية دولية جديدة واحدة، صفة الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم المحلية ويكون لها جميعاً جنسية واحدة ومن أمثلة الدول الفيدرالية الولايات المتحدة الأمريكية، وعادة ما يتكون البرلمان فى مثل هذه الدولة من مجلسين، مجلس نواب يمثل كل مواطنى الدولة حسب توزيعهم الجغرافى، ومجلس فيدرالى "شيوخ" يمثل الولايات الداخلة فى الاتحاد.



الفصل الثالث

مفهوم الحكومة – مدخل إلى الأنواع والأشكال



مفهوم الحكومة:

ليس هناك مدلول ومعنى واحد لمفهوم الحكومة وإنما يستخدم هذا الإصطلاح للتعبير عن عدة معانى مختلفة، حيث يطلق على الحكومة نظام الحكم أى كيفية أعمال السلطة العامة وممارستها، ويكون أعمال السلطة العامة هذه أساساً لقيام الدولة بوظيفتها فى المحافظة على سلامتها الداخلية والخارجية وحفظ النظام وتحقيق العدالة بين الناس[1].

وقد تعنى الحكومة كذلك مجموع الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة أى السلطات العامة فى الدولة وبذلك تشمل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية[2]، وقد يطلق معنى الحكومة على معناها الضيق على السلطة التنفيذية وحدها أى السلطة على تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة وهذا المعنى شائع الاستعمال، كما أن الحكومة قد تستعمل فى بعض الأحيان للدلالة على الوزارة خاصة فى الدول التى تأخذ بالنظام البرلمانى ويقصد برئيس الحكومة فى النظام البرلمانى رئيس الوزراء، وهذا المدلول الأخير لمفهوم الحكومة هو الذى ورد فى المادة ١٥٣ من دستور عام ١٩٧١ حيث تقرر بأن الحكومة هى "الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس

(1) حسن نافعة: مبادئ علم السياسة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية) ص٢٤٩.

(2) عبد الغنى بسيونى عبد الله: النظم السياسية (الإسكندرية: منشأة المعارف ١٩٩١) ص ١٧٧.

مجلس الوزراء ونواب الوزراء ونوابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة[1].

ونخلص من استعراض المفاهيم المتعددة لمدلول الحكومة بأنها هى طريقة استخدام السلطة وممارسة الحكم، وهذا يتماشى مع النظام السياسى والدستورى السائد.

اشكال الحكومات:

تتشابه النظم السياسية القديمة منها والمعاصرة فى بعض الخصائص وتختلف فى بعضها الآخر لكن يظل لكل نظام خصوصيته فى نهاية المطاف حيث لا يوجد نظام سياسى يمكن أن يتطابق تطابقاً تاماً من حيث الشكل والمضمون مع أى نظام سياسى آخر – الأمر الذى يمثل صعوبة تواجه كافة الباحثين الذين حاولوا التوصل إلى معايير يمكن الاستناد إليها للتمييز بين أشكال الحكومات المختلفة.

وقد كان لفلاسفة اليونان القدامى السبعة فى بحث أنواع الحكومات ومحاولة تصنيفها، حيث قسم سقراط الحكومات إلى ثلاثة أنواع هى: ملكية – أرستقراطية – ديمقراطية، وكان من رأيه أن أصحاب المعرفة هم فقط الذين يجب أن يتولوا مقاليد الحكم، ومقولته المشهورة "الفضيلة هى المعرفة"[2]، أما أفلاطون فقد التقط هذا الخيط من أستاذه وميز بين أنواع

---

(1) ثروت بدر: مرجع سابق، ص ١٥٤.

(2) حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٢٦١.

الحكومات إستناداً إلى معيار المعرفة، فاعتبر أن الحكومة الأفضل هى الحكومة التى ستكون السيادة فيها للعقل أى التى يقودها حاكم فيلسوف أو طبقة أرستقراطية مستنيرة وقد أطلق على هذا النوع بالحكم، الأيديوقراطى واعتبره حكماً مثالياً لا وجود له، لذلك كان من رأيه أن نظم الحكم الأفضل هى النظم الملكية التى تحترم القوانين(١)، ثم جاء أرسطو وميز بين الحكومات استناداً إلى معيارين: الأول – أخلاقى أى يتعلق بقيم وأخلاق القائمين على شئون الحكم، فميز بين الحكومات الفاسدة التى تستهدف مصلحة الحكام الشخصية، والحكومات الفاضلة التى تستهدف المصلحة العامة، والثانى: كمى أى يتعلق بعدد الأفراد الذين يتولون الحكم، حيث ميز بين الحكومات التى يقودها فرد واحد أى الملكية، أو تلك التى تقودها قلة غنية أى الأرستقراطية، أو تلك التى يشارك فيها الكافة أو تقودها الأغلبية الديمقراطية(٢).

وقد تأثر كتاب العصور الوسطى والكتاب المعاصرين بهذه الأفكار، حيث ميز "بودان" فى تقسيمه للحكومات بين الحكومات الملكية، والحكومات الأرستقراطية، والحكومات الديمقراطية كما ميز فى الوقت نفسه بين أنواع النظم الملكية نفسها وقسمها إلى نظم حكم مطاقة وهى نظم أبوية تتعامل مع الشعب كما يتعامل

---

(1) محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(2) سيد عليوة وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٢٣٦-٢٣٧.

الأب مع أسرته، ونظم حكم دستورية وهى نظم ترعى القانون وتحترمه، ونظم حكم استبدادية وهى نظم تحكم بمقتضى أهوائها ونزعاتها الشخصية ولا تلتزم بأى قانون[1].

أما جون لوك فقد اعتبر أن معيار ممارسة سلطة التشريع هو المعيار المحدد لطبيعة الفروق الأساسية بين الحكومات، فحين تكون الأغلبية هى التى تمارس السلطة يصبح الحكم ديموقراطياً. وحين تكون الأقلية هى التى تمارس السلطة يصبح الحكم أوليجاركياً، أما إذا وضعت سلطة التشريع فى يد فرد واحد يصبح الحكم ملكياً، وجاء مونتسيكو فقسم الحكومات إلى ثلاثة أشكال، جمهورية حيث تكون السيادة للشعب فى مجموعة أو فى جزء منه، وملكية وهى حكومة الفرد وفقاً لقوانين ثابتة وأساسية حيث توجد سلطات أو هيئات توزع بينها السلطة، وبالتالى تحول دون الإستبداد بها، وحكومة إستبدادية وتوجد عندما تكون السلطة فى يد فرد يمارسها وفقاً لهواه، وحسب مشيئتها، دون أن يتقيد بقانون أو يرتبط بقواعد[2].

وهذه التقسيمات الكلاسيكية أضيف إليها مفهوم، الحكومة الشمولية ليصف أنظمة الحكم التى بدأت تظهر عقب الحرب العالمية الأولى وانتشرت فى الأنظمة الفاشية والنازية والشيوعية، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت تصنيفات أخرى

(1) حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(2) كمال على ليلة: مبادئ الأنظمة السياسية (١٩٩١)، مرجع سابق، ص ٦٨.

متعددة للحكومات منها التقسيم إلى حكومات: برلمانية، ورئاسية" وحكومة الجمعية الوطنية[1].

ويرى عبد الغنى بسيونى عبد الله أن أهم تقسيم لأنواع وأشكال الحكومات فى الوقت الحاضر يتضمن المعايير التالية[2]:-

اولا: انواع الحكومات من حيث خضوعها للقانون وتشمل:

أ- حكومة إستبدادية.

ب- حكومة قانونية:

أ- **الحكومة الإستبدادية:** وهى تلك الحكومة التى لا تخضع للقانون ولا تتقيد بأحكامه فيما تتخذه من تصرفات وما يصدر عنها من أعمال وقرارات، أى أنه غير خاضع لأية سلطة ويجمع بيديه كافة السلطات ولا تستقيم معها الحريات.

ب- **الحكومة القانونية:** وهى النمط الذى يقابل الإستبداد وهى الحكومة التى تخضع للقانون وتتصرف طبقاً لأحكامه، وتبعاً لما ينص عليه من قواعد وإجراءات بحيث تراعى جميع هيئاتها أحكام القانون النافذة فى كل ما يصدر منها من أعمال وتصرفات.

---

(1) محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(2) عبد الغنى بسيونى عبد الله، مرجع سابق، ص ١٨٠.

ثانيا: انواع الحكومات من حيث تركيز السلطة:

أ- الحكومة المطلقة Absolute:

وهى الحكومة التى تتجمع فيها السلطة عن شخص واحد أو هيئة واحدة، لا يشاركه أو يشاركها فيها أحد، مع خضوعها لحكم القانون مادام قائماً لم يتغير[١].

وبذلك تختلف الحكومة المطلقة بهذا المعنى عن الحكومة الإستبدادية التى لا تلتزم بإحترام القانون ولا تخضع لأحكامه.

ب- الحكومة المقيدة Gouvernement Limité:

هى الحكومة التى توزع فيها السلطات بين عدة هيئات متنوعة، بحيث تقوم كل منها بمراقبة بعضها البعض.

وتتمثل هذه الحكومة فى النظم السياسية القائمة على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، كالنظام الرئاسى، والنظام البرلمانى سواء كان ملكياً أو جمهورياً.

ولهذا، فإن الملكيات الدستورية التى تتوزع فيها السلطة بين الملف والبرلمان تعتبر مثالاً للحكومات المقيدة.

ثالثا: انواع الحكومات من حيث إسناد السلطة إلى رئيس الدولة[٢]:

أ- الحكومة الملكية.

ب- الحكومة الجمهورية.

---

(1) سيد عليوة وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(2) عبد الغنى بسيونى عبد الله، مرجع سابق، ص ص ١٨٤-١٨٧.

أولا: الحكومة الملكية Gouvernement Royal:

هـى التـى يتـولى رئيسـها الأعلـى السـلطة عـن طريـق الوراثـة، باعتبار ذلك حقاً متوارثاً لا يشاركه فيه أحد لمدى الحياة.

ويسـمى هـذا الـرئيس بالملـك، أو بـالإمبراطور، أو القيصـر، أو السلطان أو الأمير، أو نير ذلك من الألقاب.

ثانيا: الحكومة الجمهورية Gouvernement Republicain:

فيقصـد بهـا تلـك الحكومـة التـى يصـل فيهـا الـرئيس الأعلـى إلـى موقعـه عـن طريـق الانتخـاب، علـى أن يمكـث فـى هـذا المنصـب مدة محددة.

وهنـاك فـروق جوهريـة بـين الحكومـة الملكيـة وحكومـة الجمهورية:-

أ- كيفية إسناد السلطة إلى رئيس الدولة.

ب- مسئولية رئيس الدولة.

اولا: *كيفية إسناد السلطة إلى رئيس الدولة*:

يتـولى رئـيس الدولـة فـى الحكومـة الملكيـة سـلطانه بالوراثـة، إذ تـتم وراثـة العـرش أبـاً عـن جـد فـى نطـاق أسـرة معينـة، بينمـا يضـطلع رئـيس الجمهوريـة بالسـلطة عـن طريـق إرادة المـواطنين فى الدولة ولهذا:-

فـإن الملـوك والسـلاطين يعتبـرون أن حقهـم فـى تـولى الحكـم حقـاً شخصـياً طـوال مـدة حيـاتهم، فـى حـين يتـولى رؤسـاء الجمهوريـات مناصـبهم بالانتخـاب وعلـى أسـاس المسـاواة التامـة

بين المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط الدستورية لمنصب رئيس الجمهورية لمدة محددة دستورياً.

ونتيجة لذلك:

تتجه دساتير الدول الملكية ببيان كيفية توارث العرش، وتنظيم مسألة الوصاية وغيرها من المسائل الخاصة بالحكومات الملكية بينما:

تتجه دساتير الدول الجمهورية إلى تنظيم طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وتحديد مدة الرئاسة، وهل يجوز تجديد انتخاب الرئيس، وعدد المرات التى يجوز فيها ذلك.

ثانيا: *مسئولية رئيس الدولة*:

تقرر الدساتير الملكية انعدام المسئولية الجنائية أو السياسية للملك كقاعدة عامة، إذ تنص فى العادة على أن ذات الملك وحقوقه لا تمس inviolable. وهذا يعنى عدم مسئوليته عن أعماله، حتى ولو كانت تمثل جرائم جنائية.

وترجع نشأة هذه القاعدة إلى النظام الملكى فى انجلترا، حيث يعتبر عنها بأن الملك لا يخطئ.

ومن الناحية السياسية تقع المسئولية على عاتق الوزراء والوزارة.

أما رئيس الجمهورية: فمسئول عما يرتكبه من جرائم عادية مثل بقية أفراد الشعب، كما يسأل جنائياً عن جانب من

الأعمال المتصلة بوظيفته إذا ما شكلت جرائم، مثل جريمة الخيانة العظمى.

وحاول بعض الفلاسفة تقسيم الحكومات إلى أنواع يتميز كل منها بخصائص معينة، وقد اختلفت وتباينت تلك التقسيمات تبعاً لاختلاف وجهات نظر الفلاسفة، وعلماء السياسة، فضلاً عن تأثرها بعوامل الزمن واعتبار المكان[١].

وبعيداً عن كل ما تقدم، فإن تقسيمات الحكومات – في الوقت الحاضر – ينظر إليها من زاوية مصدر السيادة في الدولة، ومن هذه الزاوية تنقسم الحكومات إلى أشكال مختلفة، إذ قد تتركز السيادة في يد شخص واحد (حكومة فردية) أو في عدد قليل من الأفراد (حكومة أقلية) أو قد تكون السيادة لمجموع أفراد الشعب (حكومة الشعب والحكومة الديموقراطية)، كما ينظر إليها من زاوية الرئيس الأعلى كما أسلفنا، ومن هذه الزاوية تنقسم الحكومات إلى ملكية وجمهورية.

وفي ضوء ذلك يرى الدكتور محسن العبودى بأن دراسة هذا الموضوع في تقسيمات وأنواع الحكومات- على النحو التالي[٢]:

---

(1) أنظر: عثمان خليل:
سليمان الطماوى:

(2) محسن العبودى، النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ص ١٣٣-١٧٢.

المبحث الأول: تقييم الحكومات من حيث مصدر السيادة فى الدولة.

المبحث الثانى: تقسيم الحكومات من حيث الرئيس الأعلى.

وذلك على التفصيل التالى:-

اولا: تقسيم الحكومات من حيث مصدر السيادة فى الدولة.

وتشمل:-

١- الحكومة الفردية.

٢- الحكومة الارستقراطية.

٣- الحكومة الديموقراطية.

اولا: *الحكومة الفردية*:

هى الحكومة التى تكون السيادة لفرد واحد، حيث تتركز السلطة كلها فى يد فرد يعتبر سلطته مستمدة من الله أو فى ذاته، تظهر الحكومة الفردية فى صور ثلاث:-

١- الملكية المطلقة،

٢- الحكم الديكتاتورى،

٣- الحكم الاستبدادى.

وقد تحدثنا:-

عن النظام الملكى وقلنا بأنه هو الذى يتولى فيه رئيس الدولة منصبه عن طريق الوراثة وقد يطلق عليه اسم ملك أو

أمير. كما لا ينفى هذه الصفة الفردية خضوع الملكية المطلقة للقوانين، طالما أن الملك هو الذى يهيمن على صنع القرار (القانون) وتعديله وإلغائه[1].

أما الحكم الديكتاتورى: Dictatorship

فهو شأنه فى ذلك شأن الحكم الملكى المطلق على أساس انفراد شخص بالسلطة ولكنه لا يتولى الحكم بالوراثة بل يصل إليه بكفاءته الشخصية وقوته أو قوة أنصاره.

ويتميز هذا النظام بأنه يقدم مصلحة المجموعة على المصلحة الفردية، كما أنه يلغى الحرية الفردية، وبمعنى فى مراقبة الأفراد فى تصرفاتهم، وفيه تنعدم الرقابة السياسية والمسئولية وتضعف الرقابة القضائية، ونظراً لاعتماد النظام الديكتاتورية مع قوة وشخصية الحاكم ومساندة أعوانه، فإنه يكون عادة مرتبطاً لشخصه أى أنه نظام مؤقت يزول بزواله[2].

ومما تقدم يتضح أن الدكتاتورية ليست صورة واحدة، بل عدة صور مختلفة ومتباينة، وإن كان يجمعها خصائص تقليدية منها:-

---

(1) أنظر:-
كامل ليلة، ....، ص٣٠١.

G. Burdeau, Traite De Science Politique, T. 111, 1970, p. 46.

(2) سيد عليوة، درية شفيق وآخرون، مرجع سابق ٢٤٠.

أ- كبت الحريات الفردية ومنع المعارضة والرأى الآخر كليا[١].

ب- تقضى على روح الإستقلال الذاتى المسمى باللامركزية الإدارية[٢].

اما الحكومة الإستبدادية:

فهى كما أوضحنا أيضاً فهى التى لا تخضع فى مباشرة سلطتها للقوانين أو لأية أنظمة ثابتة، ويستخدم صاحب السيادة فى الدولة (الحاكم) سلطته حسبما يتراءى له، ووفق مشيئته، وغير مقيد بأى قيد إلا من حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية، أى التى يتولى أمرها[٣].

ثانيا: *الحكومة الارستقراطية (حكومة الاقلية)*:

هى الحكومة التى يتركز فيها السلطات فى يد فئة قليلة من الأفراد أو بعض العائلات أو طبقة من الطبقات، ويطلق عليها أرستقراطية أو ليجارشيه[٤].

وحكم الأقلية يعد حلقة الانتقال من الحكم الفردى إلى الحكم الديموقراطى أو بمعنى آخر حكومة الأقلية هى النظام الذى يعقب الحكم الفردى ويسبت الحكم الديموقراطى[٥].

---

(1) محمد ميرغنى خيرى، الوجيز فى النظم السياسية، ١٩٨٥، ص١٢٩.
(2) سليمان الطماوى، مرجع سابق، ص ٧٦.
(3) عبد الحميد متولى، القانون الدستورى والأنظمة السياسية، ج١، ط١، ١٩٧٣، ص ٢١٧.
(4) محسن العبودى، مرجع سابق، ص ١٥١.
(5) المرجع السابق، ص ١٥٢.

وهذا النظام كما أسلفنا تتركز السلطة فى يد فئة قليلة من الأفراد تكون من عناصر متميزة. وقد أكد الدكتور سيد عليوة وآخرون فى كتابهما مقدمة فى علم السياسة: [١].

بأنها ترجع هذه الفئة التى تتكون من عناصر متميزة الأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الحكمة أو العلم أو القوة العسكرية أو الثروة... إلخ.

ونستطيع أن نميز بين ثلاثة أنماط من هذه الحكومة: [٢].

١- الحكومة الأرستقراطية (النخبة).

٢- الحكومة الأوليجاركية.

٣- الحكومة الشمولية.

١- *الحكومة الأرستقراطية (النخبة)*:

معناها حكومة أفضل الناس، وقصد بها أرسطو نوعاً من الحكومات الفاضلة يقابلها من الحكومات الفاسدة النظام الأوليجاركى.

يعرف النظام الأرستقراطى بأنه حكم الطبقة العليا من الشعب الذى ما يعد له الآن قيمة تاريخية. ومع ذلك فلا زالت بعض الحكومات الحديثة تحتفظ بشئ من هذا النظام بهدف تمثيل الطبقة الأرستقراطية سواء كانت أرستقراطية المولد كما هو

---

(1) سيد عليوة وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(2) نفس المرجع السابق، ص ص ٢٤١ – ٢٤٥.

الحـال فـى انجلتـرا، أو أرسـتقراطية العلـم والمعرفـة كمـا هـو الحـا فى فرنسا.

ويمكـن أن نـزعم أن نظريتـه حكـم النخبـة هـى التـى حلـت حـديثاً محـل حكـم الأرسـتقراطية وترجـع جـذورها إلـى أفلاطـون ثـم أرسـطو وهـى تقـوم علـى تمييـز الحكـام عـن المحكـومين وتوجـد النخبة فى كل المجالات:-

٢- **الحكومة الأوليجاركية:**

هـى الـنمط الفاسـد للحكومـة الأرسـتقراطية، عنـد أرسـطو وتنشـأ حينمـا تتحـول القلـة الفاضـلة إلـى حكـم القلـة التربيـة التـى تبحـث عـن صـالحها الخـاص فـى الاسـتزادة مـن الثـروة، وهـذا الـنمط مـن الحكومـة لا يقبلـه العصـر الحـديث الـذى يـرفض أن تكـون الثروة أساس احتكار الحكم بواسطة قلة قليلة من الأفراد.

٣- **الحكومة الشمولية:**

هنـاك بعـض الخصـائص التـى تحـدد طبيعـة الحكـم الشـمولى ومقدمة من أبرز مقومات الحكم الشمولى وهى:-

١. تركيـز السـلطة الـذى يتمثـل فـى غيـاب مبـدأ الفصـل بـين السـلطات وشـدة تركيـز السـلطة مـن القمـة إلـى القاعـدة والطاعـة مـن القاعـدة إلـى القمـة ومـن ثـم تختفـى المعارضـة المنظمة.

٢. التمثيل الشعبى الذى يتجسد فى الانتخابات النيابية والنقابية ويستخدم كوسيلة لتعبئة الجماهير لتأييد النظام الحاكم.

٣. احتكار وسائل الاتصال الجماهيرى التى تتمثل فى الأدوات كالإذاعة والصحافة ودور السينما التى تشرف عليها الدولة أو تتملكها بغرض السيطرة على الرأى العام ولعل هذه السمة هى التى تميز بها الحكم الشمولى الحديث عن الحكم الديكتاتورى أو الاستبدادى القديم.

٤. فرض نظام شامل من الإرهاب الذى يتمثل فى البوليس السرى والمليشيات الحزبية لقمع المعارضة والسيطرة على المنظمات العمالية والتعليمية والثقافية.

ثالثا: *الحكومة الديموقراطية* Gavernment Democratie:

تعنى كلمة الديموقراطية:-

أن الشعب مصدر السلطات، وتكون الحكومة معبرة عن الأغلبية الشعبية ومستندة إليها، وليس إلى فرد واحد أو عدد محدود من الأفراد يشكلون حكومة أقلية.

وتعنى الديموقراطية فى أصلها اللغوى حكم الشعب فهذه الكلمة ترجع إلى أصل يونانى مكون من مقطعين Demos بمعنى الشعب، والآخر Krates أى حكومة أو سلطة، وهذا يعنى

أن الديموقراطيـة فـي معناهـا اللغـوى تـدل علـى أن الشـعب هـو صاحب السلطة(١).

وقـد كانـت الديموقراطيـة منـذ الماضـى البعيـد، مـثلا أمـل ينشـده المفكـرون السياسـيون الـذين تصـدوا بأفكـارهم ونظريـاتهم للتسـديد بـالحكم المطلـق ومناهضـة اسـتبداد الملـوك، كمـا أنهـا كانـت هـدفاً مـن أسـمى الأهـداف التـى ناضـلت مـن أجـل تحقيقهـا الشـعوب المختلفـة عبـر التـاريخ، ومازالـت تمثـل فـى الوقـت الحاضـر مطلبـاً تتمسك فيه وتحرص عليه.

وتمثـل الحكومـة الديموقراطيـة النمـوذج المثـالى لحكـم الشـعب لنفسـه، سـواء بطريـق مباشـر أو شـبه مباشـر، أو بواسـطة نوابـه الـذين يختـارهم بـالاقتراع العـام الحـر ليتولـون السـلطة بالنيابـة عنـه تلك الحكومة الديموقراطية.

ويلاحـظ عمومـاً أنـه فـى الـنظم الديموقراطيـة تتسـع دائـرة المشـاركة كمـا أن الـدخول إلـى الحاكمـة الحاكمـة مفتـوح نسـبياً، بالإضـافة إلـى أن المسـرح السياسـى صـغير نسـبياً ويتحـرى القاعـدة وهـى المنافسـة السياسـية دون اللجـوء إلـى العنـف وارتكـاز الحكـم علـى المـدنيين الـذين يكـون الجانـب الأكبـر مـنهم مسـئول مباشـرة وبصورة دورية أمام الشعب.

ولتوضـيح حكومـة الديموقراطيـة فسـوف نعالجهـا فـى نقـاط هى:-

---

(1) سيد عليوة وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

أ- مفهوم الديموقراطية.

ب- أشكال الديموقراطية.

ج- تقويم الديموقراطية.

اولا: مفهوم *الديموقراطية*:-

اختلف المفكرون والكتاب فى تعريفهم مما أدى إلى ظهور كثير من التعريفات المختلفة لها: ومن أبرز هذه التعريفات وأكثرها شيوعاً تعريف **إبراهيم لنكولن الرئيس الأمريكى** لها فى إحدى خطبه فذهب إلى أن:-

- الديموقراطية هى حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب، وتولى عبارة **"حكم الشعب"** على أن يكون ملكاً للشعب ويختص به، كما تشير عبارة **"بواسطة الشعب"**، إلى اشتراك المواطنين فى صنع السياسة وممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم.

أما عبارة:-

- **"من أجل الشعب"**، فهى تعنى أن الحكومة فى خدمة الشعب وأن أفراد الشعب ليسوا مجرد رعايا لهذه الحكومة.
- ومن أشهر تعريفات الديموقراطية كذلك:-
- **تعرف لورد برايس لها، فذهب إلى أن**:- "الديموقراطية شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة الحاكمة فى الدولة ممثلة قانوناً فى أعضاء الجماعة ككل وليس طبقة معينة.

- **كما عرفها جون ستيورات مل:-** "بأنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم من خلال نواب ينتخبونهم بأنفسهم بصفة دورية".
- **كما أن هناك تعريف إجرائى للديموقراطية يقول:**

"إن الديموقراطية حكم منظم يستند إلى كل من مبدأ السيادة الشعبية والمساواة السياسية وقاعدة الأغلبية والفصل بين السلطات".

ثانيا: *اشكال الديموقراطية:-*

يمكن أن نميز صور وأشكال الديمقراطية وهى:-

أ- الديمقراطية المباشرة.

ب- الديمقراطية النيابية.

ج- الديمقراطية شبه المباشرة.

وهم على النحو التالى:-

أ- *الديمقراطية المباشرة:*

يباشر الشعب فى هذه الصورة السلطة بنفسه دون وسيط، حيث يجتمع المواطنون فى هيئة جمعية عمومية للتصويت على مشروعات القوانين، وتعيين القضاة والموظفين، وتصريف الشئون العامة الخارجية منها والداخلية[1].

---

(1) أنظر ما يلى:

- السيد صبرى. مرجع سابق. مرجع سابق. ص ٦٦.
- عثمان خليل عثمان. مرجع سابق. ص ١٩٧.
- سعد عصفور. مرجع سابق. ص ١٦٥.

وتعتبر الديموقراطية المباشرة النموذج المثالى للحكم الديمقراطى الصحيح، على أساس أنها تحقق مباشرة الشعب لسيادته، وممارسته للسلطة بنفسه، وبطريق مباشر بلا نيابة ولها وكالة.

وتعود أصول الديموقراطية المباشرة إلى المدن الإغريقية، وبخاصة مدينة أثينا، حيث كان المواطنون الأحرار يجتمعون فى جمعية الشعب لوضع القوانين واختيار الحكام و؟؟؟؟ص ٧٢.

بيد أن تطبيق الديمقراطية المباشرة فى الوقت الحاضر ينحصر فى ثلاث ولايات سويسرية، إذ يمارس الشعب فى هذه الولايات السلطات بنفسه عن طريق الجمعية الشعبية التى تنعقد كل عام لمباشرة الشئون الخاصة بالولاية، واختيار القضاء والموظفين الذين يتولون وظيفة التنفيذ فى الولاية.

ب- *الديموقراطية النيابية*:

تقوم الديموقراطية النيابية على أساس انتخاب الشعب لعدد من النواب الذين يكونون البرلمان، ويتولون ممارسة السلطة باسم الشعب ونيابة عنه لمدة محدودة.

ويتضح من ذلك أن الشعب لا يمارس السلطة بنفسه كما هو الحال فى الديمقراطية المباشرة، ولا يشارك فى ممارستها مع من ينتخبهم من النواب كما يحدث فى النظام الديمقراطية

شبه المباشرة، وإنما يترك لهؤلاء النواب الممارسة الكاملة للسلطة نيابة عنه(١).

ولقد نشأ النظام النيابى فى انجلترا، ومر بمراحل طويلة من التطور حتى استكمل أركانه، ثم أخذ شكل النظام النيابى البرلمانى بعد ذلك.

كما تقوم الديموقراطية النيابة على أساس أن الناس يفوضون جزء من سلطتهم فى صنع القرار إلى المشرعين أو غيرهم كما يشاءون، وبذلك تكون السيادة للشعب وليس للنواب طالما أن لهؤلاء الناس السلطة فى تحديد واختيار المختصين بصنع القرار.

ويعتبر الانتخاب من أهم الأسس التى يقوم عليها هذا النظام بحيث لا يمكن إضفاء صفة النيابة على المجلس إذا كان معيناً، اللهم إلا إذا كان عدد الأعضاء المعينين فى أضيق نطاقه.

ويستلزم النظام النيابى أن يمارس البرلمان سلطات فعليه فلا ينبغى أن تكون مجرد واختصاصات تشمل اقتراح القوانين والموافقة عليها وإقرار الرقابة على الحكومة أو السلطة التنفيذية أى أن البرلمان يمارس اختصاصات تشريعية ومالية وسياسية ورقابية.

---

(1) Georges Burdeau: Droit Constituionnel et instition Polititnes, L. G.D.J. 1977, pp. 133, et. s.

ج- الديموقراطية شبه المباشرة:-

هـى نظـام يمـزج بـين الديموقراطيـة المباشـرة، والديموقراطيـة النيابيـة، فهـى أسـلوب وسـط حيـث أنهـا تبقـى علـى الهيئـة النيابيـة المنتخبـة كمـا تسـمح فـى نفـس الوقـت بـالرجوع إلـى الشـعب فـى حـالات معينـة، كمـا يمـارس السـلطة بنفسـه بصـورة مباشـرة، وهـى بـذلك تتميـز عـن الديموقراطيـة النيابيـة مـن حيـث أنهـا تقـيم صـلة دائمة بين القاطنين والغراب.

- كمـا أنهـا تسـمح للشـعب بـأن يلعـب دوراً إيجابيـاً ويـتم ذلـك عـن طريق أربع وسائل: [١].

١. الاعتراض الشعبى.

٢. الاستفتاء الشعبى.

٣. الاقتراع الشعبى.

٤. العزل الشعبى.

١- الاعتراض الشعبى:

يعنـى إعطـاء الحـق لعـدد معـين مـن النـاخبين فـى الاعتـراض على قانون صادر من البرلمان فى خلال مدة زمنية محددة.

فـإذا تـم هـذا الاعتـراض فـى بحـر هـذه المـدة المعنيـة فإنـه ينـتج أثـره فـى وجـوب عـرض هـذا القـانون علـى الشـعب لاسـتفتائه عليـه،

---

(1) عبد الغنى بسيونى عبد الله، مرجع سابق، ص ص ٢١٠-٢١٣.

لمعرفة هل يوافق عليه أم لا، بحيث يسقط القانون بأثر رجعى فى حالة عدم الموافقة.

٢- الاستفتاء الشعبى:

يقصد به أخذ رأى الشعب فى موضوع من الموضوعات أو يتفرع إلى عدة أنواع:-

من حيث موضوع الاستفتاء قد يكون استفتاءاً دستورياً عند تعلقه بموضوع دستورى، وقد يكون تشريعياً عند أخذ رأى الشعب فى مشروع قانون.

كما ينقسم الاستفتاء من ناحية ميعاد إجرائه إلى استفتاء سابق على صدور القانون واستفتاء لاحق على إصداره.

٣- الاقتراح الشعبى:-

يقصد به قيام عدد محدد من الناخبين باقتراح مشروعها أو فكرة معينة إلى البرلمان، فإذا كان الاقتراح متضمناً لمشروع قانون معين فإن البرلمان يلتزم بماقشته وإصداره أو عرضه على الشعب فى استفتاء تشريعى لأخذ رأيه فيه حسب ما ينص عليه الدستور.

وهكذا:-

فإن الشعب هو الذى يأخذ المبادرة فى حالة الاقتراح الشعبى عكس الحال بالنسبة للاستفتاء الشعبى والاعتراض الشعبى.

٤- *العزل الشعبى*:-

أعطيت بعض الدساتير حق عزل رئيس الجمهورية بواسطة الشعب إذا جلت ذلك عدد معين من الناخبين على أساس فقده لثقة الشعب فيه.

ثالثا: تقويم *الديموقراطية*:-

تنطوى الديموقراطية على كثير من المزايا الجليلة القدر نظراً لأنها تركز على مبادئ المساواة الشعبية وكفالة الحريات وهى جميعاً مبادئ تقضى بأن يقول الشعب أموره بنفسه بمنأى عن قوى الطغيان والاستبداد والطمع.

فى جانب المزايا التى تحسب للديموقراطية يمكن أن نعدد أهمها وهى كالتالى:-

١. قيام الحزب الذى يظفر بالسلطة بتشكيل الحكومة بعد اختياره من قبل الناخبين طبقاً لرغبات الأغلبية حسبما عبرت عنها يوم الانتخابات.
٢. احترام الحكومة للدستور ولتعهداتها.
٣. حماية الحكومة لحقوق جماعات الأقلية.
٤. نهوض البرلمان بمسئوليته فى سن القوانين حيث يتتبع بمركز مسيطر فى إرادة الحكم.
٥. قيام الحكومة، باعتبارها وكيلاً عن المجتمع الإنسانى ككل بضمان الحقوق الشرعية للجماعات العرقية،

وكذلك حماية حرية المناقشات فى كل المجالات وبالأخص فى الدين والفلسفة والعلم.

وإذا كانت تلك المزايا هى بحق خصائص نموذج ديموقراطية "دست مينيستر" البريطانى، فإننا على الجانب الآخر، نجد المساوئ التالية:-

١. التلاعب بالدستور من قبل الحكومة أو تعديله بما يتلاءم مع مصالحها.
٢. رفض الأقلية، وبخاصة إذا كانت أقلية هامة الرضوخ والقبول بدور خاضع فى الشئون السياسية.
٣. تصلب الأقليات التى تسعى إلى تأكيد حقوقها بصرف النظر عن نسبتها وبهدف تحدى الأغلبية.
٤. تقاعس الحكومة أو عجزها عن تنفيذ وعودها فى الحملة الانتخابية، فضلاً عن احتمال لجوئها إلى اختيار اليوم الملائم لها للانتخابات اللاحقة.

ثانيا: *المبحث الثانى*:-

تقييم الحكومات من حيث الرئيس الأعلى:-

سبق أن أشرنا بداية فى تقسيم الحكومات فى بداية هذا الفصل من حيث إسناد السلطة إلى رئيس الدولة وقلنا بأن هناك حكومات ملكية وأخرى جمهورية، كذلك لم يختلف تقييم الدكتور

محسن العبودى[1] عن غيره فى هذه التقسيمات حيث أنه:-

أضاف قائلاً فى الحكم الجمهورى بأن اختيار رئيس الجمهورية يتم بطرق متعددة – تختلف باختلاف الدساتير.

ومن استقرار معظم الدساتير العالمية يبين أن هناك طرقاً ثلاثة فى هذا الشأن:-

- الطريقة الأولى: الاختيار بواسطة الشعب.
- الطريقة الثانية: الاختيار عن طريق البرلمان.
- الطريقة الثالثة: الاختيار باشتراك البرلمان والشعب أو ممثلين عنه.

١- ***الطريقة الأولى: الاختيار بواسطة الشعب:***

هذا الاختيار قد يكون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فالأسلوب الأول مؤداه أن يحدد الناخب مباشرة اسم المرشح الذى يختاره رئيساً للجمهورية، أو انتخاباً شعبياً غير مباشر فيوجد مندوبون ينتخبهم الشعب ليسوا شيوخاً ولا نواباً ولا موظفين وعددهم فى كل ولاية يساوى عدد شيوخها ونوابها هؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون الرئيس، ويأخذ بهذا الأسلوب دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) محسن العبودى، مرجع سابق، ص ص ١٦٠-١٧٠.

٢- *الطريقة الثانية: الاختيار عن طريق البرلمان:*

تنص بعض الدساتير على أن يتم اختيار رئيس الجمهورية عن طريق البرلمان، ومن الدساتير التى أخذت بهذا النظام دستورى فرنسا الصادران سنة ١٨٧٥، ١٩٤٦.

ويعاب على هذه الطريقة أنها تضعف من مركز رئيس الجمهورية وتجعله أسيراً للبرلمان وخاضعاً لمشيئته، وبالتالى يفقد الاحترام والهيبة الواجبة لرئيس الجمهورية.

٣- *الطريقة الثالثة: الاختيار باشتراك البرلمان والشعب أو ممثلين عنه:-*

هذه الطريقة توفق بين الاعتبارات المختلفة، إذ نقلها فى أسباب استبداد الرؤساء وطغيانهم، كما أنها تحول دون ضعفهم أمام البرلمانات.

ويمكن التمييز هنا بين صورتين:-

أ- أن يتولى انتخاب الرئيس هيئة خاصة تتكون من أعضاء البرلمان ومن أعضاء آخرين سبق انتخابهم بواسطة الشعب كالأعضاء المنتخبين فى المجالس المحلية ومن عمد المدن والقرى.

ب- وهو أن يقترح أن يرشح البرلمان بأغلبية معيشة شخصاً محدداً ولكن لا يتم انتخابه إلا إذا عرض على الاستفتاء الشعبى ونال المرشح موافقة أغلبية المصوتين وإلا

حظى البرلمان أن تقترح شخصاً ثانياً يعرض على الاستفتاء الشعبى وهكذا...

وبهـــــذا:-

فبالإضافة إلى كل ما تقدم، فإن نجاح نظام سواءاً كان جمهورياً أو ملكياً – مرده إلى الظروف الاجتماعية والثقافية والبيئية والتاريخية. وأن نجاح نظام فى بيئة معينة لا يعنى بخاصة فى غيرها...

رابعا: أنواع الحكومات من زاوية الفصل بين السلطات[1]:

أ- النموذج البرلمانى.

ب- النموذج الرئاسى.

ج- النموذج المجلس.

أولا: النموذج البرلمانى:

وهو نموذج يقوم على التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات، أى أن الفصل بين السلطات فى الحكومة البرلمانية لا يتسم بالجمود وإنما هو فصل مرن أساسه التعاون وليس التنافس أو الصراع.

---

(1) أنظر:

- سيد عليوة وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٢٦٥-٢٧٣.
- حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص ٢٦٦-٢٧٣.
- د. عبد الغنى بسيونى، مرجع سابق، ص ص ٢٧٥-٢٨٨.

ويتسم النظام البرلمانى بعدد من الخصائص:-

١. ازدواجية السلطة التنفيذية والفصل بين منصبى رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، فالسلطة التنفيذية يباشرها فى النظم البرلمانية كل من رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، ولا يمكن الجمع بين منصبى رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء فى وقت (فى شخص واحد).

٢. تركز السلطة الفعلية فى مجلس الوزراء وليس رئاسة الدولة. فمجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء هو الذى يتولى بالفعل إدارة شئون الدولة، أما رئيس الدولة فعادة ما تكون سلطاته شرفية ومحددة.

٣. رجحان كفة السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية: ومن مظاهر هذا الرجحان أن الوزارة تعتبر مسئولة أمام البرلمان مسئولية جماعية وفردية على السواء.

٤. وجود تداخل كبير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بطريقة قد يصبح الفصل بينهما صعباً. فرئيس الوزراء وكذلك أعضاء الحكومة ينتمون إلى الحزب أو مجموعة الأحزاب التى تشكل الأغلبية فى البرلمان:

وبالتالى يمكن أن نتصور نظرياً على الأقل أن المعارضة فى النظام البرلمانى هى دائماً أقلية.

٢- الحكومة الرئاسية (*النموذج الرئاسى*):

يطلق النموذج الرئاسى أو الديموقراطى الرئاسى للدلالة على الحكومة المنظمة وفقاً للمبدأ التقليدى للفصل بين السلطات وتعتبر حكومات الولايات المتحدة الأمريكية أقدم الحكومات المنظمة بهذه الطريقة.

ويقوم نموذج النظام الرئاسى على الفصل التام بين السلطات وما يتبع ذلك من استقلال كل هيئة عن الأخرى ويرجع هذا الاستقلال إلى أن اختيار كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يتم مباشرة بواسطة الشعب.

ويقضى الأخذ بالفصل بين السلطات تبعاً لهذا النموذج بأن رئيس السلطة التنفيذية لا يملك حق حل البرلمان أو تأجيله أو دعوته إلى الانعقاد أو إصدار تشريع معين فى موضوع هام يكونوا أعضاء فى البرلمان أو حضور جلساته أو الاشتراك فى مناقشاته وفى مقابل ذلك فإن السلطة التشريعية ليس من حقها عزل رئيس الجمهورية أو التدخل فى تعيين الوزراء.

ويتميز هذا النموذج برجحان كفة رئيس الجمهورية فى ميزان السلطة بالنسبة للهيئة التشريعية، ومرد ذلك يتساوى السلطة التشريعية إلا أنه يتمتع بسلطات واختصاصات متعددة بوصفه رئيساً للدولة من ناحية، ورئيساً للهيئة التنفيذية من ناحية أخرى.

٤- **النموذج المجلس (حكومة الجمعية النيابية):**

أساس هذا النموذج عدم وجود تكافؤ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فيميل كلا من الاختصاصات التشريعية والتنفيذية مركزة فى هيئة واحدة منتخبة انتخاباً شعبياً وهى البرلمان أو المجلس النيابى (أو الجمعية **Assembly**) كما يطلق عليها فى سويسرا وهى أول الدول التى أخذت بهذا النظام.

ويلاحظ أن هذا النموذج يتفق مع إعلاء سيادة الشعب وممثليه ومن ثم فإنه أكثر إتفاقاً مع الأصول المثالية للديموقراطية وأكثر تحقيقاً لما ذهب إليه روسو والراديكاليين الإنجليز.

على أية حال فقد أخذت سويسرا بتطبيق هذا النظام منذ عام ١٨٧٤ وحققت البلاد من خلاله درجة عالية من الاستقرار والديموقراطية ومع ذلك فإن التجربة تشير إلى أن هذا النظام مآله التحول إلى نظام آخر أقرب ما يكون إلى النموذج البرلمانى حيث تأخذ أهمية السلطة التنفيذية – التى هى فى الأصل تابعة للسلطة التشريعية – فى التزايد شيئاً فشيئاً فتولى صنع وتوجيه السياسة العامة التى أصبحت فى الوقت الراهن تعتمد على المعرفة التخصصية التى لا تتوافر فى المجلس الغيابى.

وهذه الحقيقة تظهر بصورة جلية من التجربة السويسرية حيث أخذ نفوذ المجلس الاتحادى (وهو السلطة التنفيذية) فى التزايد واكتساب قدرة عالية فى القيادة السياسية.

وأخيراً هناك تقسيمات متعددة أخرى منها[1]:

١. إن بعض الكتاب يقسم الحكومات إلى تحديدها بالاسم مثل حكومة الولايات المتحدة – حكومة إنجلترا – حكومة الاتحاد السوفيتى.

٢. أو منطقة معينة – منطقة حكومات الشرق الأوسط وأوربا إلى غير ذلك من مناطق أى يتخذ الموقع الجغرافى لكل منطقة كأساس للتقسيم.

٣. وتقسيم يقوم على أساس سياسى مثل حكومة الكومنولث البريطانى.

"من هذه التقسيمات لا تقوم على أساس علمى ولا تسمو إلى مرتبة الدراسات المقارنة فى شئ".

وفى النهاية: فإن دراسة أنواع الحكومات، على ما لها من أهمية تقصر عن إعطائنا صورة واضحة للواقع السياسى فلها يكفى أن نقنع بدراسة القواعد القانونية التى تحكم بمقتضاها الدول لا بالنظريات التى تصنع الولايات المتحدة الأمريكية وباراجواى فى صف واحد، وتضع كلا من المملكة المتحدة والمملكة الأردنية لها تسمية فى صف واحد، وسويسرا والاتحاد السوفيتى (سابقاً) فى صف ثالثاً.

فالواقع أن هناك وجوهاً كثيرة للاختلاف فيما بينها فالدستور فى حد ذاته لا يعنى شيئاً إذا لم تنفذه الحكومة تنفيذاً

---

(١) كمال على ليلة، مبادئ الأنظمة السياسية، مرجع سابقاً، ص ٧٦-٧٧.

أميناً ونزيهاً، والشكل الذى تتخذه الحكومة ونوعها هو فى التحليل الأخير، وفى إطار العملية السياسية ككل بمثابة متغير تابع يحدد بنوع الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع، وطبيعة النظام الحزبى وكذلك النظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى.

وكما يقول البروفسور ماكريديس أن الدول الديموقراطية اتجهت فى الوقت الحاضر إلى تبنى "مركب" جديد من الاتجاهات الراديكالية والليبرالية والاشتراكية والشيوعية.

وهذا المركب الجديد عبارة عن محاولة توفيق بين الفرد وحرياته وحقوقه السياسية وبين ما يطلق عليه اليوم "الحكومة الكبيرة". ذات البيروقراطية المركزية الضخمة تتولى بدرجات متفاوتة تنظيم تختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نظام الحكم إذن ينبع من النظام الاجتماعى.

- وتجئ ويفيد أيسنتوف فى مقدمة العلماء الذين أدخلوا مفهوم النظام السياسى بمدلوله المعاصر فى علم السياسة وذلك فى كتاب بعنوان:

"النظام السياسى" – نشرة عام ١٩٥٣ وإن كان قد سبقه إلى ذلك عالم الاجتماع تالكوت بارسونز وبعد ذلك نشطت الدراسات التى ترتكز عليه بدرجة كبيرة على أيدى فريق كبير من العلماء من أمثل الموند وباول وكولمان وفرياولا بالو مبارا وغيرهم.

أضافوا إليه أبعاداً ومفاهيم جديدة.

الفصل الرابع

"الاحزاب السياسية"



- تمهـــــيد.
- مفهوم الحزب السياسى والاتجاهات المختلفة لتعريفه.
- نشأة الأحزاب السياسية.
- أنواع للنظم الحزبية:-

أ- النظام الحزبى والتجربة التاريخية:

١. التجربة التاريخية وتعدد الأحزاب.

٢. التجربة التاريخية والحزب الواحد.

٣. نظام التعددية الحزبية المقيدة.

ب- النظام الحزبى ونمط التنمية السائد.

- وظائف الأحزاب السياسية.
- مزايا تعدد الأحزاب السياسية ومساوئها.
- أثـــر النظـــام الحزبـــى علـــى العلاقـــات بـــين الســـلطات العامة....
- الأحزاب السياسية والتأثير فى الرأى العام...
- الأحزاب السياسية فى مصر...

تمهيد:

أصبحت الأحزاب السياسية جزءاً لا يتجزأ من الظاهرة السياسية. وعلى الرغم من خلو بعض الدول من الأحزاب السياسية، إلا أن عدد هذه الدول قد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة فى كل أنحاء العالم.

ولا يرتبط وجود الأحزاب بنظام سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى أو أيديولوجى معين، وإنما توجد الأحزاب السياسية فى كل دول العالم الديموقراطية وغير الديموقراطية، الغنية والفقيرة، الرأسمالية والاشتراكية، الكبيرة والصغيرة، القوية والضعيفة.

- وتمثل الأحزاب السياسية حجر الزاوية فى المبادئ الديموقراطية الليبرالية فإذا كانت الديموقراطية فى الفكر السياسى الغربى تعنى حرية التعبير وحرية التنقل وحرية المراسلات وحرية تكوين الجمعيات، فإن حرية تعدد الأحزاب السياسية هى المظهر الجوهرى لهذه الديموقراطية ولا نبالغ إذا ذهبنا مع البعض أن هذه الديموقراطية تنتفى تعدد الأحزاب السياسية، حيث معظم المظاهر الأخرى من حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والفكر...
- وتنجز الأحزاب السياسية دوراً أساسياً فى تقويم السلطة وكشف أخطائها وردها إلى جادة الصواب، كما أن الأحزاب السياسية تعد مدارس حقيقية لتثقيف الشعب وتنويره وتبصيره لحقوقه وواجباته.

- غير أن الصورة لم تكن إيجابية على الدوام، فكثير من الفقه وجه انتقادات قاسية للأحزاب السياسية واتهامها البعض بأنها أداة فساد للحياة السياسية ووجودها تخريب للمبادئ الديموقراطية.

وقد حدد البعض مفهوم التنظيم السياسى Political organization فى الفهم الشائع والمتعارف عليه بأنه[١]:

"مجموعة من الناس ذوى الاتجاه الواحد، والنظرة المماثلة، والمبادئ المشتركة، فى الهدف المتفق عليه، والمصممين على أن يحققوا هذا الهدف. وهم يرتبطون ببعض وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحدد علاقاتهم أثناء العمل والنشاط، كما تحدد أسلوبهم فى تحقيق هدفهم أو أهدافهم".

والحزب Party هو الصفة المعاصرة للتنظيم السياسى، ومن ثم لانعدام وجوده – بشكل أو بآخر – فى معظم دول العالم باعتباره أحد البنى المحورية الأساسية التى تحتل موقعاً مزيداً ومميزاً فى سياق النسق السياسى للمجتمع، ويمارس من خلال

---

(1) أنظر:

عبد الوهاب الكيالى، كامل زهيرى، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٦٥.

كامل زهيرى، موسوعة الهلال الاشتراكية، دار الهلال، القاهرة ١٩٦٨، ص ص ١٤٣-١٤٥.

هـذا الموقـع وظـائف وأدوارا عديـدة هامـة بالنسـبة للحيـاة السياسـية بأسرها.

وفـي مختلـف مراحـل وعمليـات التنميـة القوميـة الشـاملة أيضـا، ولـذلك يعتبـر ظهـور الحـزب السياسـي فـي أي مـن المجتمعـات أحـد المؤشـرات المهمـة والدالـة علـى مسـتوى التطـور السياسي للمجتمع. وبالتالي بات من المتفق عليه أن:-

- "الجماعـات التـي لـم تعـرف الظـاهرة الحزبيـة غالبـا مـا تكـون في مرحلة بدائية من مراحل تطورها السياسي"[١].
- ومثلمـا يحتـل الحـزب مكانـة هامـة فـي الحيـاة السياسـية المعاصـرة، الشـكل الحـزب أيضـا بـؤرة اهتمـام مشـتركة لـدى معظـم رجـال العلـم والسياسـة وجموعـا المـواطنين علـي حـد سواء.
- يؤكـد ذلـك مـا تشـهده الحيـاة الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية مـن تطـورات بفضـل الأدوار الهامـة التـي يقـوم بهـا الحـزب مـن خلال أنشطته وقياداته وأعضائه.

---

(1) أنظر:

على الدين هلال، السياسة والحكم في مصـر، مكتبـة نهضـة الشـرق، القـاهرة ١٩٧٧، ص ٥٨.

J. Lapalombara & M. Weiner, the origin and Devolopement of political parties, in: Lapalombara & M. Weiner, (eds), Political Parties and Political Developments, p. 7.

• وما يقوم به رجال العلم والسياسة من جهود تؤدى إلى تطوير أو تعديل النظام الحزبى ذاته لزيادة فعاليته وتأثيره فى مجريات الحياة العامة.

فضلا عما يحفل به تراث علم السياسة والاجتماع من بحوث ودراسات تعالج الظاهرة الحزبية فى حد ذاتها، أو تبحث فى علاقة الحزب بمؤسسات الدولة والسلوك السياسى بوجه عام[١].

وأيا كان الأمر، فإن الأحزاب السياسية، كما سوف نراها من بعد كتداخل علاقات اجتماعية جماعية بين الأفراد، أو بين مؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية قد أضفت "ميكانيكية" نفسية، أو مفهوم "استراتيجى" يمكن على أساسه تفهم ظواهر كثيرة فى داخل النظام السياسى، كتلك الظواهر المتصلة بالمؤسسات السياسية، وبالنشاط السياسى، وبأسس اختيار وعزل الحكام، وبالسلوك السياسى للحكومة، بل بجوهر عملية صنع القرارات نفسها على نحو ما سبق تفصيله[٢].

ومن هنا لا نستطيع أن نخلص إلى أن للأحزاب السياسية مكانا هاما فى النظام السياسى، إذ هى تلعب دورا رئيسيا فيما

(1) مرسى سعد الدين، الأحزاب السياسية، أصلها وتطورها، مركز الدراسات الصحفية، لمؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨١، ص ص ١٥-٦٦.

(2) Leiseron, Avery, Parties and Politics, Alfred A- Knopf, New York, 1988, p. 53.

يتعلق بربط الشعب بالحكومة، كما وأنها توثق الصلة بين الوحدات السياسية المنفصلة فى داخل المؤسسات السياسية فى النظام السياسى.

وفى التحليل النهائى فإن الأحزاب السياسية يجب أن تؤخذ فى الحسبان فى أية عملية أو ظاهرة سياسية فى النظام السياسى أو على الأخص فى العمليات الانتخابية والتشريعية والتنفيذية والإدارية...

وحتى يتضح لنا ذلك فى هذا الفصل قضية الحزب السياسى بشئ من التفصيل، فى محاولة لتحديد مفهوم الحزب، وبيان الأنماط المختلفة للنظام الحزب، والتعرف على الأدوار والوظائف التى يقوم بها الحزب فى ديناميات الحياة السياسية وجدليات العمل العام على حد سواء...

مفهوم *الحزب السياسى* والاتجاهات المختلفة لتعريف:

تتعلق دراسة الظاهرة الحزبية حيزاً كبيراً من اهتمام رجال العلم وصانعى السياسة على حد سواء. ومن الغريب أن هذا الاهتمام المشترك لم ينخفض فى معظمه – إن لم يكن تماماً – عن إتفاق عام أو رأى موحد حول مفهوم الحزب، ولم يقضى بالتالى إلى تعريف محدد ومقبول لهذا المفهوم، ولم يتوصل أيضاً إلى تحديد أو تفسير مقنع للظروف والملابسات التى تنبثق الظاهرة الحزبية خلالها، أو تلك التى تتطلب قيام حزب معين، أو تفرض نظاماً حزبياً بذاته فى هذا المجتمع أو ذاك[1].

---

(1) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة فى الاجتماع السياسى، ج٣، الأدوات والآليات، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، ٢٠٠٢، ص ص ١١٩-١٢٠.

• كما يختلف تعريف الحزب السياسى باختلاف الباحثين إلى الدرجة التى قد يكون لكل باحث تعريفه الخاص، وهناك بعض التعريفات التى توفق بين مختلف العناصر والشروط التى يتعين توافرها لقيام حزب سياسى فإنه يمكن القول بأنه:-

١. "الحزب السياسى هو مجموعة منظمة من الأفراد المتقاربين فكرياً، ولديهم رؤية وبرنامج لإدارة شئون الدولة والمجتمع، ويعملون على الوصول إلى السلطة لوضع برنامجهم السياسى موضع التطبيق"[١].

٢. كما يذهب البعض إلى أنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح واحدة وأفكار واحدة واتجاهات ومرافق واحدة، يؤلفون هذا الحزب للدفاع عن مصالحهم وحمايتها[٢].

٣. كما يعرف الحزب بأنه: "تجمع منظم تسود أعضاءه أفكار ومعتقدات وقيم واحدة، يستهدف الإمساك بالسلطة اعتماداً على برنامج لبلوغ سياسات تراها زعامة فى صميم الصالح الوطنى والحزب"[٣].

---

(1) حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٣٦٤.

(2) Leon O. Epstein, Political Parties in Western Demaracies, prager Inc, New York, 1967.

(3) السيد عليوة وآخرون، مقدمة فى علم السياسة، مرجع سابق، ص ٣٠١.

٤. الحزب السياسي هو مجموع من الأفراد، مكون لبناء سياسي لتحقيق أهداف معينة، عن طريق السلطة السياسية". وذلك وفق العقيدة التي تحكم سلوكه، وبما يتضمنه من سلطة صنع القرار(١).

والحزب كمؤسسة سياسية في داخل النظام السياسي وقت هذا التحليل يتضمن العناصر الآتية:-

١. منظمة لها بناء.
٢. أعضاء الحزب يتبعون وينتمون إلى عدة جماعات اجتماعية أخرى.
٣. يسعى هؤلاء الأعضاء إلى تأييد نشط مزعامة الحزب وقيادته من أجل السعي إلى السلطة.
٤. كل ذلك وفق مبادئ وأفكار معينة تُكَوِّن الجسم العقائدي للحزب.

ويتضح من هذه التعاريف أنها ليست جامعة مانعة وأن التنظيم والبرنامج السياسي والعمل على الوصول إلى السلطة هي أهم العناصر والشروط التي يجب أن تتوافر لقيام الحزب.

---

(١) كمال على ليلة: مرجع سابق، ص ١٥٩.

الهيكل التنظيمى للحزب:-

أشار الفقيه الفرنسى الشهير "موريس دوفرجيه" – إلى توزيع البنية الهيكلية الحزبية على عدة مستويات متدرجة وهى:[1]

١- اللجنة المركزية Caucus:

وهى التى تضم الصفوة من أعضاء الحزب ويجتمع دورياً لتدارس أحوال الحزب وتقويم سياساته السابقة وتخطيط سياساته المستقبلية، فضلاً عن ترشيح الأعضاء المؤهلين للانتخابات التشريعية، وعادة ما تتخذ اللجنة المركزية للحزب من عاصمة الدولة مقراً لها.

٢- اللجان الفرعية Branches:

وهى تلك المنتشرة فى أرجاء الدولة من محافظات ومراكز وقرى ومدن لاستقطاب أعضاء جدد للحزب وربطهم باللجنة المركزية حتى يستند الحزب إلى قاعدة جماهيرية عريضة تمكنه من إحراز الأغلبية البرلمانية، وتنظيم هذه اللجان الفرعية فى شكل مركزى هيراركى، وقد تكون ذاتية التمويل أو قد تعتمد على تمويل اللجنة المركزية.

٣- الخلية Cell:

وهى من المستحدثات الحزبية الشيوعية وإن تكن أقل عدداً من اللجان الفرعية إلا أنها الأكثر ديمومة، وتضم كافة أعضاء

---

(1) السيد عليوة وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٠١-٣٠٣.

الحـزب العـاملين فـى نفـس المكـان وهـى عـين تـرى وأذن ترصـد كافـة الأحـداث وتبلغهـا للقـائمين علـى أمـور الحـزب حتـى يسـتبينوا توجهـات الجمـاهير ومطالبهـا فيأخـذونها فـى الاعتبـار عنـد تخطـيط سياستهم.

٤- المليشيات Militia :

وتتسـم بطـابع القـوات الخاصـة إذ يرتـدى أعضـاؤها زيـاً موحـداً ويحملـون شـارات مميـزة أو يتصـل عملهـم مباشـرة بالأغراض النهائية للحزب.

ومـن أمثلتهـا نـذكر المليشـيات الفاشـية الخاصـة بموسـولينى – إيطاليـا – وسيسـكيا هتلـر فـى ألمانيـا الكنسـية بفرسـان العاصـفة Storm troopers.

أسباب قيام الأحزاب:-

يرجـع المتخصصـون قيـام الأحـزاب السياسـية إلـى مـا يلـى مـن الأسباب:-

١- الصراع حول كيفية توزيع الثروات:

فـأحزاب اليمـين المحافظـة تؤيـد تركيـز الثـروات فـى يـد النخبـة المتميـزة، بينمـا أحـزاب الوسـط والأحـزاب الاشـتراكية تميـل إلـى توسيع قاعدة صغار الملاك بتوزيع الثروات.

٢- الصراع حول تكيف دور الحكومات:

تشير ذاكرة التاريخ إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية إبان احتدام الأزمات الحرجة حول المصدر الشرعى للسلطة فى الدولة، ففى الولايات المتحدة الأمريكية برز الفيدراليون الجمهوريون بزعامة "هاملتون" المؤيدين لحكومة مركزية قوية على حين عارضهم الديموقراطيون بزعامة "جيوسون" – المطالبين بتغليب اختصاصات حكومات الولايات.

٣- أزدهار القيم الديموقراطية:

التى شجعت حرية التعبير من الآراء وحثت على المشاركة السياسية والانضمام إلى التنظيمات الحزبية مع الأخذ بنظام الاقتراع العام، وتأييد التعبئة الاجتماعية بما يفضى إلى ظهور شرائح اجتماعية جديدة نتيجة للتعليم والحراك الاجتماعى تشعر بالرغبة والقدرة على المشاركة فى النشاط السياسى توقعها إلى تكوين أحزاب سياسية جديدة.

٤- تفاوت التوجهات والميول السياسية:

ما بين محافظ ووسط معتدل ويسارى راديكالى بما يفسر نشأة أحزاب متعارضة الأيديولوجيات والمذاهب.

مهام الأحزاب السياسية:-

تعد الأحزاب السياسية من الأدوات الفعالة لتنظيم الحياة السياسية وأفضل المنابر المتاحة للتعبير الحر والمنضبط عن

الرأى العام وينسب إليها الاضطلاع بعدة مهام ولعل من أهمها ما يلى:-

١- نشر أيديولوجية الحزب بين الناخبين:-

يسعى كل حزب إلى الحصول على أكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بأيديولوجية وبرنامجه الانتخابى، ومن الناحية الواقعية يتعذر على أى حزب إحراز انتصاراً إذا لم يكن قادراً على التعبير عن المشاعر والآمال والتطلعات الكامنة لدى شريحة من المواطنين.

٢- اختيار مرشحى الحزب:-

تنتقى الأحزاب مرشحيها فى الانتخابات وتقدمهم للناخبين وتنظم لهم الحملات الدعائية وتتحمل تكلفتها الباهظة أملاً فى الحصول على الأغلبية البرلمانية.

٣- التنسيق بين نواب الحزب فى البرلمان:-

وذلك ضماناً لظهورهم بمظهر موحد عند التصويت على قرارات وتشريعات المجلس النيابى بما يدعم مكانة الحزب بين الجماهير.

٤- تحقيق الاتصال الدائم بين الناخبين ونوابهم:-

ذلك أن للنواب مصلحة أكيدة فى الإبقاء على صلاتهم قائمة بانتظام مع ناخبيهم رغبة فى إعادة انتخابهم، وتتجلى هذه المصلحة بزيارات دؤوبة يقوم بها النائب الدائرة والتقائه بأبنائها

سعياً وراء حل مشاكلهم لدى المسئولين وتبنى مصالحهم ومطالبهم والدفاع عنها فوق المنبر البرلمانى...

نشأة الأحزاب *السياسية*:-

ارتبطت نشأة الأحزاب ارتباطاً عضوياً بالمسألة الديموقراطية وتطورت مع تطور نضال الشعوب ضد الاستبداد والطغيان.

ومن هذا المنطلق فمن الطبيعى أن يكون لكل مجتمع تجربته الحزبية الخاصة التى قد تتشابه فى بعض جوانبها أو مختلف فى بعضها الآخر مع تجارب غيرها من الشعوب.

ومع ذلك فإنه يمكن القول إن للدولة الغربية ذات التقاليد الديموقراطية العريقة تجربة حزبية تخلق اختلافاً واضحاً عن التجربة الحزبية فى دول العالم الثالث.

ومن هنا جاء اختلاف النظريات التى تفسر نشأة الأحزاب فى الدول الغربية عن النظريات التى تفسر نشأة الأحزاب فى دول العالم الثالث.

أولا: فى *الدول الغربية*:

كانت المجالس والهيئات والتشريعات – أى الهيئات التشريعية عموماً فى الديموقراطيات الغربية أسبق فى نشأتها من الأحزاب السياسية، ولذلك:-

بدأت نشأة الأحزاب السياسية فى الدول الغربية وكأنها نتيجة طبيعته ومنطقية لتطور الحياة الديموقراطية، والتى أصبحت السلطة التشريعية بما تتطلبه من انتخابات حرة نزيهة تتنافس فيها مختلف التيارات، هى عهدها ومحركها الرئيسى، وحتى عندما بدأت تظهر الأحزاب السياسية الجماهيرية ذات التوجه الثورى والمطالبة بتغيير شامل للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى، كان من الموقف من البرلمان، ومن المشاركة أو عدم المشاركة فيه، هو أحد أهم معايير الطرز الرئيسية بين الأحزاب وأحد معايير تصنيفها، ولهذه الأسباب:-

تمتعت النظرية المؤسسية أو البرلمانية بمصداقية قوية فى تفسير نشأة الأحزاب فى الديموقراطيات الغربية.

ففى المراحل التكوينية الأولى لنشأة المجالس والهيئات التشريعية فى الديمقراطيات الغربية والتى تشكلت من النخبة أو الصفوة، ظهرت مجموعات برلمانية متميزة ومتنافسة كان محور "التكتل أو التحزب" فيها يدور إما حول الأصل الاجتماعى "الارستقراطى" – أو حول الانتماء الجغرافى أو الإقليمى.

- وأصبحت معظم البرلمانات الموجودة فى الديموقراطيات الغربية خلال القرن التاسع عشر تعكس هذا الانقسام الفكرى والحزبى المسيطر على الحياة السياسية فى تلك المنطقة من العالم فى ذلك الوقت.

- غير أن تطور الحياة الديموقراطية لم يشهد مساراً موحداً فى العالم الغربى، فبينما أدى ظهور الأحزاب الجماهيرية بصرف النظر عن توجهاتها الأيديولوجية، إلى إنضاج وازدهار التجربة الديموقراطية فى العديد من الدول الأوربية وخاصة فى بريطانيا والدول الإسكندنافية...

- فقد استخدمت هذه الأحزاب فى دول أخرى لقتل التجربة الديموقراطية وإقامة نظم شمولية وتسلطية بالغة القسوة، ففى إيطاليا نجح الحزب الفاشى بقيادة موسولينى فى الحصول على السلطة عام ١٩٢٢، وفى ألمانيا نجح الحزب الاشتراكى العمالى القومى بزعامة هتلر للوصول إلى السلطة عام ١٩٣٣.

وكان ذلك هو الخطوة الأولى عن طريق إلغاء كل الأحزاب الأخرى وفرض الهيمنة الكاملة والشاملة لحزب واحد يلتف حول زعيم واحد ومن ورائهما، أى الحزب والزعيم.

فى هذا السياق تطرح النظريات المؤسسية أو البرلمانية تفسيراً لنشأة الأحزاب السياسية باعتبارها عملية مصاحبة للتطور الديموقراطى الليبرالى القائم على التعددية والتمثيل النيابى.

فقد نشأت الأحزاب السياسية وفقاً لهذه النظريات إما من داخل رحم هذه البرلمانات ودعت لها وإما من خارجها وضدها وعلى أساس هذه النشأة يتم تميز تلك النظريات من سلوك الأحزاب وخصائصها التنظيمية.

وإذا كانت هذه النظريات تضع في أيدينا خيطاً لتفسير وتتبع نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الديموقراطيات الغربية فإن هذه النظريات تبدو متأثرة محلية بالتجربة الغربية وحدها ومن ثم تعجز عن الإحاطة بنشأة وتطور الأحزاب السياسية في بقية دول العالم وخاصة في العالم الثالث.

ثانيا: *في دول العالم الثالث*:-

مرت دول العالم الثالث بظروف مغايرة تماماً للظروف التي مرت بها الدول الغربية من حيث تطور التجربة الديموقراطية بها. فقد خضعت معظم دول العالم الثالث لمرحلة طويلة من الاستعمار المباشر في نفس الفترة التي كانت فيها عملية الديموقراطية السياسية في الدول الغربية في أوج مراحل ازدهارها وتطورها.

وعلى الرغم من أن العديد من دول العالم الثالث نقلت كثيراً من فنون وأساليب الحكم الغربي، إلا أنه كان من الصعب على تجربتها الديموقراطية الوليدة أن تضرب بجذورها عميقاً في تربتها وأن تتطور تطوراً طبيعياً في ظل استعمار أجنبي مباشر يحكم البلاد حتى ولو كانت هناك مقومات وطنية أو مؤسسات سياسية محلية.

ففي حالات كثيرة ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية محركات التحرر في دول العالم الثالث حيث تحولت الحركات التي قادت عملية التحرر الوطني إلى أحزاب سياسية قبل أو بعد الحصول على الاستقلال ولذلك:-

ارتبطت ولادة التجربة الديموقراطية وتطورها، بما فى ذلك نشأة الأحزاب، السلسلة من الأزمات واكبت عملية التحرر الوطنى فى مرحلة ما قبل الاستقلال ثم عملية التنمية فى مرحلة ما بعد الاستقلال.

وظائف وادوار الاحزاب السياسية(1):

الهدف الرئيسى لأى حزب هو الوصول إلى السلطة، وعندما يتحقق له هذا الهدف تصبح وظيفته الرئيسية هى الإمساك بدفة الحكم وإدارة شئون البلاد، وعندما يكون الحزب فى صفوف المعارضة يصبح جل نشاطه منصباً على الاستعداد لكسب جولة الانتخابات التالية وتولى شئون الحكم. ولا تختلف هذه الوظائف من حيث الشكل على الأقل من مجتمع إلى آخر أو من نظام سياسى إلى آخر.

ومع ذلك فلأن إدارة الحزب لشئون الدولة والمجتمع، تتأثر تأثراً كبيراً بطبيعة النظام السياسى القائم، فمن الطبيعى أن تختلف الوظائف والأدوار التى تلعبها الأحزاب من مجتمع إلى آخر ومن نظام سياسى إلى آخر.

ويمكن القول إن الأحزاب تلعب بصفة عامة أدواراً وتقوم بوظائف تتعلق بصنع السياسة، وبالمشاركة السياسية، وبالتنسيق بين المصالح، وبالتنشئة السياسية وإعداد القادة، وهى أدوار ووظائف يختلف حجمها وتأثيرها من نظام سياسى إلى آخر.

---

(1) حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص ٣٧٧-٣٨٢.

وهذه الوظائف والأدوار هى:

(١) **الاحزاب وصنع السياسة:-**

تعتبر الأحزاب السياسية أحد أهم أدوات صنع السياسة العامة على الصعيدين الداخلى والخارجى وبالذات عندما تكون فى وضع يسمح لها بممارسة السلطة منفرداً.

لكن دور الأحزاب ووزنها الحقيقى فى مجال صنع السياسة يختلف من نظام سياسى إلى آخر – ومشاركة الحزب فى عملية صنع القرارات السياسية أثناء تولى السلطة تتم من خلال المواقع التى يشغلها قادة الحزب فى المؤسسات الدستورية وخاصة فى المؤسستين التنفيذية والتشريعية.

(٢) **الاحزاب والمشاركة السياسية:-**

يؤدى قيام الأحزاب إلى تشجيع الأفراد والمواطنين على المشاركة فى العمل العام والاهتمام بالقضايا والأمور المتعلقة بشئون حياتهم اليومية وبمستقبلهم.

فإذا كان مجرد إنشاء الحزب يؤدى إلى استثارة الاهتمام وإقبال الأفراد على عضوية الحزب فإن ذلك يعد فى حد ذاته نوعاً من المشاركة الإيجابية ودليلها على وجود الاستعداد للعمل العام.

ولاشك أن تعود الأحزاب فى أى نظام سياسى يوجد حالة من الضغط والمد الشعبى الهادفين إلى بلورة وتعميق المطالب الخاصة بالمشاركة السياسية وإزالة القيود الدستورية أو القانونية أو الإدارية التى تعوق إطلاق الحريات السياسية.

(٣) الأحزاب والثقافة السياسية والتنشئة:-

تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً فى غرس مبادئ وقيم ومعايير سياسية معينة ونقلها إلى الجماهير.

وفى هذا السياق فإن محصلة نشاط الأحزاب قد يصب إما فى اتجاه المحافظة على الثقافة السياسية السائدة ودعمها وتثبيتها، أو فى اتجاه تغيير منظومة القيم المشكلة للثقافة السائدة وخلق ثقافة سياسية جديدة تحل محلها.

وتعتبر الأحزاب الراديكالية أو الثورية التى تطمع فى تغيير الثقافة السياسية السائدة وإحلال ثقافة جديدة محلها أو بالتالى فإن انتشارها وتصاعد نفوذها وتأثيرها على الجماهير يمكن أن يكون مؤشراً على تآكل منظومة القيم السائدة.

(٤) الأحزاب السياسية وإعداد القادة:-

تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة معامل لتفريغ القيادات السياسية، فهى التى تقوم بعملية التجنيد السياسى Political recruitment أولاً حتى تتمكن من جذب العناصر التى تتوسم فيها القدرة على المشاركة والإسهام العام، وضمها إلى صفوفها.

ثم تقوم بعد ذلك بتدريب وصقل هذه الكفاءات من خلال المعارك السياسية والانتخابية التى تخوضها.

وأخيراً فهى تتيح لأبرزها أن تشارك فى قيادات الحزب بمستوياته التنظيمية المختلفة ثم فى قيادة الدولة حين يتمكن الحزب من الوصول إلى السلطة.

ومع ذلك فقد توجد حالات استثنائية وخاصة تلعب فيها المؤسسة العسكرية دوراً بارزاً فى عملية التجنيد السياسى على الرغم من تعدد الأحزاب واستقرار قواعد اللغة الديموقراطية من حيث الشكل على الأقل.

وهذا هو الوضع السائد فى إسرائيل على سبيل المثال حيث تلعب المؤسسة العسكرية الدور الأكثر بروزاً فى إعداد التيارات السياسية.

مزايا تعدد الأحزاب السياسية ومساوئها[١]:

أولا: مزايا تعدد الأحزاب السياسية:-

هناك عدة مميزات من تعدد الأحزاب السياسية ولعل من أهمها:-

(١) أداة الرأى العام فى التعبير عن مختلف اتجاهاته:

تعد وسيلة أساسية وفعالة، يعبر الرأى العام من خلالها من آرائه وأفكاره ومواقفه لاسيما إذا كان للحزب جريدة يطرح فيها آرائه وبرامجه ومواقفه التى تكون عادة صدى وانعكاس لقسم من الرأى العام فى المجتمع.

كما أن الأحزاب السياسية هى التى تمد المجتمع بالآراء السياسية المصقولة وتقترح الحلول للمشكلات العامة فى نطاق برامج عمل تتمشى مع أيديولوجيتها وفلسفتها.

---

(1) Maurice Duverger, Political Parties, ton wiley sons, Inc., New York, 1970.

(٢) الأحزاب السياسية تنشط الحياة السياسية فى الدولة:

تقوم الأحزاب بدور التثقيف والتوعية والتبرير من خلال المحاضرات والندوات والمناقشات والتدريس لفئات معينة من الشعب، كأحزاب اليسار التى تقوم بعمل برامج محو الأمية للعمال فى أوربا.

وفى هذا الجو السياسى والثقافى يرقى مستوى الفرد ويستنير ويتعرف على حقوقه ويحرص عليها وواجباته ويؤديها بإخلاص، وتساهم المؤتمرات السياسية والخطب والمجادلات فى شحن الحياة السياسية وتنشيطها ويربط المواطن بمشاكل وطنه وإحساسه بالمشاركة فى حلها.

(٣) التصدى للاستبداد الحكومى:

تتصرف الحكومة بحذر وحيطة وعادة ما تكون حكومة الأغلبية فى ظل وجود أحزاب معارضة، تقصد لها الأخطاء لكشفها أمام الشعب، لأن كل حزب يريد أن يصل إلى السلطة ويظفر بأغلبية حولها، ويدفعه هذا التصدى للحكومة وكشف أخطائها وإظهار عوراتها حتى تنتقض شعبيتها وتخسر السلطة.

ومن هنا كان على الحكومة أن تتصرف بحذر - وتسعى فى برامجها وعملها – لصالح الشعب والدولة.

(٤) خلق النواب والسياسيين القادرين:-

تعد الأحزاب السياسية مدارس لتخريج كوادر مدربة وسياسيين قادرين وذلك عبر البرامج التثقيفية والمحاضرات

والندوات والاحتكاك بالأحزاب الأخرى وممارسة ما يكفلها له الحزب من مهام، وبرز هذا واضحاً في الأحزاب الشيوعية التي تخلق كوادر مدربة تدريباً عالياً[1].

(٥) تحديد مسئولية السياسة العامة:-

ويعني ذلك أن الحزب له برامجه الواضحة المتميزة عن غيرها، وبالتالي له مواقفه من مشاكل المجتمع، ويتخذ بناء على ذلك مواقف واضحة من كل التشريعات أو المشاريع أو القوانين أو المشاكل السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في الدولة.

ويترتب على هذا أن تحدد مسئولية الحزب من خلال مواقفه وأعماله ولا يستطيع أن يلقي تبعه أي عمل قام به على غيره من الأحزاب وتسهيل هذا للناس الحكم على هذه الأحزاب.

ويتضح من كل ذلك أن تحدد المسئولية عن السياسة العامة في الدولة.

ثانيا: مساوئ تعدد الأحزاب:-

يبرز هذا الرأي الذي يرى أن الأحزاب السياسية تصيب الحياة السياسية بشرور متعددة ومن هذه المساوئ ما يلي:-

(١) الأحزاب تسيطر عليها أقلية:-

يرى الأستاذ روبرت ميشيل بجامعة تورين في كتابه عن

---

(1) السيد خليل هيكل، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، مكتبة الطليعة بأسيوط ١٩٧٩، ص ١٥.

الأحزاب السياسية أن الحزب تسيطر عليه – عادة – أقلية حتى فى أكثر البلاد ديموقراطية، وأنه كلما اتسع نطاق الحزب كلما قوى سلطان تلك الأقلية.

(٢) الأحزاب تزيف الرأى العام:-

يذهب الأستاذ لورانس لوويل **Lowrence Lowell** مدير جامعة هارفارد السابق فى مؤلف عن الرأى العام والحكومة الشعبية أن القول بأن:-

حزب الأغلبية يعبر عن الرأى العام لا يطابق الحقيقة ومجرد خيال محض.

ويفسر ذلك بأنه لكى يوجد رأى عام يجب أن تكون هناك حكومة منظمة بمعنى أن يتولد الإحساس بأن ثمة واجباً أدبياً وسياسياً مفروضاً على الأقلية باحترام رأى الأغلبية بحيث ألا توجد بين أهالى البلاد وانقسامات وفوارق كبيرة من حيث الجنس والدين أو النزعة السياسية. بحيث:-

يكون من شأن تلك الفوارق أن تقسم البلاد إلى طوائف أو جماعات متفاقرة إلى حد يكون معه من الصعب الاتفاق على مسألة أساسية.

وفى تقديرنا أيضاً أن الرشوة فى الدول الرأسمالية المتقدمة أو المتخلفة لها دوراً كبيراً فى التأثير على الناخبين.

(٣) الأحزاب تؤدى إلى الفرقة والضعف:-

إن اختلاف الأحزاب وتطاحنها يؤدى عادة إلى الفرقة والتنابذ والتفكك، وكما يقول أفلاطون أن لا شر لحيق بمدينة أكبر من ذلك الذى إذا نزل بها مزقها شيئاً وأحزاباً ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذى حل فيها ربط أجزائها بعضها ببعض. وجعل منها وحدة متماسكة.

ويعيبون على الأحزاب فى ألمانيا أن تطاحنها وتنافرها أهم سبب أدى إلى فشل الديموقراطية التى كانت تقررت بدستور فيمر **Weimar** فى فرنسا يرى البعض أن الأحزاب معامل دسائس ومؤامرات[1].

(٤) الأحزاب تؤدى إلى عدم الاستقرار الوزارى:-

إن تنافس الأحزاب على السلطة يعصف بالاستقرار المطلوب للوزارة، ففى فرنسا مثلها وهى أكبر بلد فيه عدد من الأحزاب والجماعات السياسية كان الوزير يترك الوزارة قبل ارتياح له الوقت الكافى حتى الإلمام بالمسائل التى طلب إليه إنجازها، كما لا يستطيع الوزراء أن يقوموا بعملهم وهم يشعرون أنهم لم يستمروا ويؤدى هذا إلى فقد الشعور بالمسئولية وعدم الاهتمام بالصالح العام.

---

(1) السيد خليل هيكل: الأنظمة السياسية التقليدية والنظام الإسلامى، مكتبة كلية الآداب الحديثة، جامعة أسيوط ١٩٨٤، ص ص ٣٧-٣٨.

(٥) الأحزاب تحقق حرية النائب:-

يدلى النائب فى البرلمان بآراء الحزب الذى ينتمى إليه حتى ولو كان هو شخصياً غير متمتع بهذه الأراء.

ونحن نرى أن هذا لا يعيب الحزب، فالنائب عضو فى الحزب، ومن المفروض أن ما ينتمى إليه نتيجة لامتنانه بمبادئ وبرامج الحزب.

(٦) الأحزاب تفضل الصالح الحزبى على الصالح القومى:-

إن الروح الحزبية تؤدى إلى أن تفضل الأحزاب صالحها الحزبى على الصالح القومى، حتى فى انجلترا نفسها، فقد شكت الملكة فيكتوريا من فقدان الروح القومية لدى الأحزاب السياسية عند النظر إلى مشروع أحد القوانين ١٨٨٤.

وفى خطاب تشرشل فى ١٦ أغسطس ١٩٤٧ وجه اتهاماً إلى حكومة العمال بشأن فساد الإدارة ووضع مصالح حزب العمال فوق مصالح الشعب البريطانى.

(٧) إقحام المؤثرات السياسية فى عمل الإدارة:-

إن كثيراً ما تتأثر الإدارة بالسياسة والصراع الحزبى تأثراً كبيراً، كما أن الحزب الفائز فى الانتخابات يلجأ إلى تعيين أنصاره فى المناصب الإدارية الهامة، معتبراً أن الوظائف الإدارية غنائم من حق المنتصر فى المعركة الانتخابية أن يوزعها كما يشاء.

ومن مواضع الشكوى فى الولايات المتحدة أن النزاع الحزبى يسود انتخابات المجالس البلدية فى حين أن الخلافات التى تفرق الحزبين الكبيرين الجمهورى الديمقراطى تتعلق بالشئون السياسية لا البلدية أو المحلية.

الاشكال الرئيسية للتنظيمات الحزبية:-

يقصد بالنظم الحزبية الإطار الذى يحدد هامش الحرية المتاح لوجود وحركة الأحزاب ولطبيعة العلاقات والتفاعلات بينها أو بين الأجنحة المنافسة فى داخلها.

وتستند غالبية الدراسات إلى معيارين، متداخلين فى الواقع، لتصنيف الأحزاب وهما عدد الأحزاب، ودرجة المنافسة بينها.

فإذا ما استندنا إلى معيار العدد يمكن تصنيف النظم الحزبية إلى ثلاث فئات أو أنماط:-

- **نظام الحزب الواحد:** ويقصد به النظام الذى يهيمن عليه حزب واحد ولا يسمح بوجود أحزاب أخرى تنافسه.
- **ونظام الحزبين:** ويقصد به النظام الذى يهيمن عليه حزبان كبيران حتى لو وجدت أحزاب أخرى هامشية بجوارهما.
- **ونظام تعدد الأحزاب:** ويقصد به النظام الذى تتنافس على قمته مجموعة من الأحزاب الكبيرة.

أما إذا استندنا إلى معيار المنافسة فيمكن تصنيف النظم الحزبية إلى ثلاث أنماط:-

نظم تنافسية – نظم غير تنافسية – والنظم شبه التنافسية.

وبشكل عام، يمكن حصر الأشكال الرئيسية للنظم الحزبية فى الآتى[١]:

- نظام تعدد الأحزاب.
- نظام الحزبين الكبيرين.
- نظام الحزب الواحد.
- نظام التعددية الحزبية المقيدة.

اولا: نظام تعدد الأحزاب:

يرى الكثير من الفقه أن نظام تعدد الأحزاب هو العمود الفقرى للحياة الديمقراطية، فتعدد الأحزاب هو الترجمة التنفيذية لمعنى (حكم الشعب بالشعب)، فالأحزاب السياسية تساعد جمهور الناخبين على تكوين آرائهم وتثقيفهم وتكوّن هذه الأحزاب بمثابة أدوات للتعبير عن قطاعات الشعب المختلفة[٢].

ويهمنا فى هذا الصدد أن تبرز العلاقات بين الأحزاب فى ظل نظام تعدد الأحزاب، والمعيار الأساسى الذى بموجبه تقام

---

(1) أنظر:

أ_ محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص ١٦٩-١٧٣.

ب- حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص ٣٨٣-٣٨٥.

ج- السيد عليوة وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٣٠٠-٣١٠.

(2) Austin Rameny and Nill moore Isendall, Demonacy and the American Party System, Harcoutm Graco & World Inc., New York, 1956.

هـذه العلاقـات هـو أيديولوجيـة كـالحزب ومـدى تقاربهـا مـع الأيديولوجية الأخرى.

وتحدث عملية التآلف بين الأحزاب وقد يتخذ شكل انتخابى أو تحالف وزارى (حكومة ائتلافية)، ويقصد بالأول اتفاق بفض الأحزاب قبل دخول المعركة الانتخابية على التنسيق بينهم وتنفيذ مخطط معين أثناء الحملة الانتخابية على إتفاق الحزب الشيوعى الفرنسى والإشتراكى على تقديم مرشحاً واحداً فى دائرة معينة ودفع الناخبين لإعطائه أصواتهم.

ويقصد بالتحالف الوزارى:- ذلك التحالف الذى يتم بين عدة أحزاب لتأليف حكومة معينة، ويلجأ إليه – عادة – عندما لا يحق أى حزب الأغلبية المطلوبة التى تسمح له بتأليف حكومة تتكون كل عناصرها من الحزب.

وتتخذ الحكومة فى هذه الحالة شكل اللإئتلاف Coatition أى تشترك الأحزاب الداخلية فى ائتلاف بأن يكون لها وزيراً أو أكثر فى الحكومة[1].

ونظام تعدد الأحزاب هو أيضاً نظام لا يتسم فقط بوجود أحزاب كثيرة متنافسة فى حلبة الصراع على السلطة وإنما أيضاً بتوافر فرص متكافئة لتداول أو اقتسام السلطة بين أكثر من حزبين.

---

(1) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ١٦٩-١٧٠.

فالحزب الذى يحصل على أغلبية المقاعد يصبح بمقدوره أن يشكل الحكومة منفرداً أما إذا لم يتمكن أى حزب من الحصول على أغلبية مطلقة فيقين فى هذه الحالة تشكيل حكومة ائتلافية[1].

والواقع أنه باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن التجربة الديموقراطية فى الدول الغربية أفرزت نظماً حزبية تعددية. غير أنه بينما يبدو أن تستقر أحوال الخريطة الحزبية والسياسية فى بعض الدول مثل إيطاليا وفرنسا نجدها فى دول أخرى مستقرة وتكاد لا تتغير.

وتسود التعددية الحزبية أوربا الغربية منذ عام ١٩٥٦ حتى تبدو كأنها من تراثها السياسى التليد، وتغرى هذه التعددية إلى تعدد الآراء والاتجاهات والإنقسامات داخل الأحزاب القائمة ومحاولة كل فريق الاندماج مع فريق آخر أو تكوين حزباً مستقل.

ويعتبر نظام تعدد الأحزاب صورة رئيسية من صور النظم الحزبية حتى أن البعض لا يرى للنظام الحزبى سوى صورتين:-

أ- نظام التعدد.

ب- نظام الحزب الواحد.

---

(1) حسن نفاعة، مرجع سابق، ص ٣٨٦.

كذلك فإن نظام تعدد الأحزاب يعد فى رأى الكثيرين عماد النظام الديموقراطى النيابى وسنده الحقيقى، وأنه إن غاب عن العمل السياسى نظام تعدد الأحزاب يصبح من المتعذر وصف النظام السياسى بأنه نظام ديموقراطى...

ويعلل هذا الارتباط بين النظام الديموقراطى ووجود نظام تعدد الأحزاب بما نسب إليه من المزايا التى تحققها الأحزاب السياسية فى مجال العمل السياسى.

فالأحزاب السياسية تساعد جمهور الناخبين مع تكوين أرائهم السياسية ومن هنا:-

فإنه إذا خلا الجو السياسى من الأحزاب السياسية وترك كل ناخب وشأنه.

فإن الديموقراطية تصبح شيئاً مستحيلاً وتتشتت الآراء ولا يكون لها ضابط ولا منظم، وهو ما يجعل من المتعذر فى النهاية الوقوف على رأى الأغلبية التى هى قوام الحكم الديموقراطى.

ثانيا: نظام الحزبين الكبيرين:

يظهر فى الحياة السياسية حزبان كبيران يستقطبان أغلبية الجماهير بينهما، ويسيطران على حل الحياة السياسية، ولا يقلل من ذلك وجود أحزاب صغيرة هامشية بجانبها، ففى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يوجد حزبان كبيران (الحزب الديموقراطى – الحزب الجمهورى) وتتوزع الجماهير بينهما...

ولا ينفى هذا النظام وجود حزب شيوعى صغير جداً فى الحياة السياسية الأمريكية، كذلك يوجد فى بريطانيا حزبان كبيران (المحافظين – العمال)، ويقوم بجانبهما حزب الأحرار الصغير، وضآلة ممثليه فى مجلس العموم، تجعل النظام الحزبى فى بريطانيا أقرب إلى نظام الحزبين منه إلى نظام تعدد الأحزاب.

ولكن يوجد خلاف فى ممارسة هذه الأحزاب عملها فى الولايات المتحدة الأمريكية عنه فى بريطانيا، ففى الأولى تتمتع اللجان المحلية فى الحزبين بسلطات واسعة حيث تتولى تمويل المعركة الانتخابية كل فى دائرتها دون مساعدة من رئاسة الحزب وبعيداً عن رقابته ويؤدى هذا إلى استقلال اللجان الحزبية المحلية عن بعضها وإلى عدم قدرة رئاسة الحزب على الاعتراض على المرشحين الذين تتقدم بهم اللجان المحلية.

اشكال نظام الحزبين ومميزاته العامة:

على الرغم من أن نظام الحزبين يعتبر من الظواهر المميزة للحياة الحزبية فى البلاد الأنجلو ساسكونية، إلا أن الصورة التى يأخذها التطبيق قد تختلف من دولة إلى أخرى على النحو التالى:-

(١) فى الولايات المتحدة الأمريكية:

تتميز أحزابها بأنها أحزاب لا مركزية تتمتع فيها اللجان بسلطات واسعة، وتتولى بنفسها (أى اللجان) تمويل المعركة كل فى دائرتها دون مساعدة رئاسة الحزب وبعيداً عن رقابته، وتؤدى هذه الأوضاع مجتمعة إلى نتيجتين:-

أ- استقلال اللجان الحزبية المحلية عن بعضها مما يؤثر فى التماسك العام للحزب فى الوقت الذى يتضاعف فيه نفوذ وتأثير قادة هذه اللجان المحلية.

ب- عدم إمكان اعتراض رئاسة الحزب على المرشحين الذين تتقدم بهم اللجان المحلية، لأن اللجنة تستطيع أن تتقاضى عن اعتراضات رئاسة الحزب دون خوف من المساءلة والتأثير على تمويل المعركة.

كذلك فإن النظام الحزبى الأمريكى يتميز بعدم إفراد أحد الحزبين بالحكم دون الآخر، بل إن التزام أعضاء الحزب بسياساته أو بخطه العام ليس قوياً بصورة عامة، كما أنهم لا

يلتزمون بمعارضة الحكومة وتقرها إن كان رئيس الجمهورية من الحزب الآخر، وكل ما يبحث عنه العضو ويعمل له هو صالح دائرته وناخبيه.

(٢) فى بريطانيا:

فنجد أنه على خلاف الحال فى الولايات المتحدة نجحت إلى حد ما محاولات ظهور الحزب الثالث (حزب الأحرار) فى السياسة البريطانية وإن كان نفوذه بين جمهور الناخبين لا يزال أقل بكثير جداً من الحزبين الكبيرين الرئيسيين حتى إنه ليعذر من الصعب القول بأن النظام الحزبى فى بريطانيا قد تحول من نظام الحزبين إلى نظام الثلاثة أحزاب.

ومن زاوية توزيع السلطات داخل الحزب، فعلى النقيض من الأحزاب الأمريكية التى تسير على نظام اللا مركزية، نجد الأحزاب البريطانية تعتنق المركزية ولهذا أثره فى وحدة الحزب وتماسكه وفى دعم سلطات الهيئات المركزية للحزب.

وفى مجال تمويل المعركة الانتخابية فإن قيادة الحزب المركزية هى التى تتولاها ومن هنا تستطيع أن تعترض على مرشحى اللجان المحلية التى عليها أن تستجيب للاعتراض وألا تعرض للحرمان من مساعدة الحزب المالية فى تمويل المعركة.

ويتميز النظام البريطانى بتحميل أحد الحزبين بمسئولية الحكم أو يتولى الحزب الآخر وظيفة المعارضة، ويجد فى نقد الحكومة وسيلة للفوز فى الانتخابات وتولى الحكم، ويؤدى هذا

الوضع إلى أن تكون للأحزاب دقيقة التنظيم، ويلتزم أعضاؤها بتعليمات الحزب، في وحدة متماسكة ومتجانسة، كما أن لكل حزب برنامج يدخل به المعركة الانتخابية – ويعتبر مسئولا عن تنفيذه في حالة فوزه بالانتخابات.

تقويم نظام الحزبين:-

يستحوذ نظام الحزبين على إعجاب الكثيرين من يعتقدون أنه يفضل نظام تعدد الأحزاب ويقولون أن من أبرز مزايا هذا النظام هو أنه يظهر بوضوح قوة المعارضة ويجعل جهودها مثمرة ومن خلال هذه المعارضة تبرز للأمة أخطاء الحزب الحاكم، توطئة لانتزاعها الثقة منه بعد انتهاء مدة المجلس النيابي، وهو ما لا يتوفر في نظام الأحزاب المتعدد التي قد تفرق في بحر من المعارك السياسية والمنازعات والحزازات الحزبية، التي تضيع على الأمة الغرض الحقيقي من قيام الأحزاب.

إلا أن هذه المزايا المنسوبة إلى نظام الحزبين وجدت من يرد عليها من رعاة نظام التعدد الحزبي الذين يقولون إنه من ناحية إعطاء صورة صحيحة عن الرأي العام، وهي مسألة حيوية جداً بالنسبة للديموقراطية، فإن نظام تعدد الأحزاب يفضل نظام الحزبين، ذلك أن كل حزب في خلل نظام تعدد الأحزاب يمثل قطاعاً محدداً من قطاعات الرأي العام.

أمـا فـى نظـام الحـزبين فـإن التحديـد لا يكـون واضـحاً وإن أعطـى الناخـب صـوته لغيـر الحـزبين الكبيـرين فهـو بمثابـة احتجـاج قـد يـؤثر عـن طريـق الأحـزاب الصـغيرة علـى سياسـة الأحـزاب الكبيرة.

وهـذا الـرأى بـدوره هنـاك مـن ينتقـده، ويـرد عليـه ويقـول إن نظـام تعـدد الأحـزاب وإن كـان أصـدق فـى قدرتـه علـى التعبيـر عـن اتجاهـات الـرأى العـام وفـى تمكـين الناخـب مـن إعطـاء صـوته إلـى الحـزب الـذى يـرى أن سياسـته ومبادئـه أقـرب إلـى رأيـه ومعتقداتـه إلا أن هـذه الميـزة تفقـد نفسـها عنـدما يـدخل قـادة الأحـزاب فـى تكـتلات انتخابيـة ويضـطر كـل منهـا البقـاء فـى التكتـل، أن يتنـازل مـن جـزء عـن سياسـة، فـإن يعتنـق جـزءاً مـن سياسـته الحـزب أو الأحزاب التى يضمها التكتل أو الائتلاف.

أسباب استمرارية نظام *الحزبين الكبيرين*:-

١. اختفـاء أحـزاب الوسـط وكـذا الأحـزاب المتطرفـة أو معاناتهـا مـن العزلـة والإنسـلاخ عـن القاعـدة الجماهيريـة نتيجـة سـعى الحـزبين الكبيرين الدائب للتكيف مع متطلبات واحتياجات الجماهير.

٢. تفضـيل جماعـات الضـغط التعامـل مـع حـزبين كبيـرين لهمـا ثقلهما عن التعامل مع كثرة حزبية بلا سند جماهيرى.

٣. انتفـاء الفـوارق الملموسـة عرقيـاً أو طائفيـاً أو دينيـاً أو إقتصـادياً بما لا يبرر تشكيل حزب ثالث.

٤. اعتدال المعارضة من جانب حزب الأقلية المنافس ومصداقيتها مع حرصها على عدم تصعيب مهمة حزب الأغلبية الحاكم تحسباً من مستقبل عملها إلى مقاعد الحكم ويوقعها فى نفس الموقف.

ثالثا: نظام الحزب الواحد:-

وهو نظام يحتكر فيه حزب واحد السلطة دون منافس. ويسود هذا النظام فى دول كثيرة تختلف نظمها السياسية والاجتماعية اختلافاً كبيراً مثل الدول الشمولية والدول النامية وفى دول أخرى...

غير أنه يتعين التمييز بين نظام الحزب الواحد فى الدول الشمولية ونظام الحزب الواحد فى الدول النامية.

ففى الدول الشمولية يتميز الحزب الواحد بأنه يحكم من خلال رؤية أيديولوجية شاملة يحاول فرضها على الجميع، ويحدد موافقة وسياساته استناداً لها.

أما نظام الحزب الواحد فى الدول النامية والذى ساد فى العديد من الدول الإفريقية والأسيوية فى مرحلة ما بعد الاستقلال فهو نظام يتفق مع السمات العامة لنظام الحزب الواحد من حيث الانتشار بالسلطة وعدم السماح بأى معارضة، لكنه يفتقر إلى أيديولوجية متكاملة وعادة ما يكون أداة فى يد شخص الحاكم.

ويتميز هذا الحزب المركزية الشديدة والطاعة الكاملة، وهو حزب الصفوة أو النخبة وإن عضوية الحزب عضوية مقيدة

بشروط تتفاوت شدتها وقوتها من حزب لآخر.

يتبدى ذلك فى الحزب الشيوعى، حيث تقيد عضويته بقيود شديدة لاسيما فى أوقات الأزمات ويعزى ذلك إلى اعتبار الحزب فصيل متقدم من الطبقة العاملة أو أركان حزبها وبالتالى لا تكون عضوية الحزب إلا لمن تتوافر فيه صفات معينة.

وليس هذا فحسب بل يمر العضو المرشح بفترة اختبار، إذا نجح فيها صار عضواً عاملاً فى الحزب ويدل على ذلك نسبة عدد الأعضاء للحزب الشيوعى السوفيتى بالنسبة إلى مجموع شعب الاتحاد السوفيتى حيث يقدر أعضاء الحزب بما لا يزيد عن أربعة عشر مليون عضواً بالنسبة لعدد سكان الدولة الذى لعدد سكان الدولة يكاد يربو عن ٢٥٠ مليون نسمة.

ويقوم الحزب الشيوعى بدور كبير فى تثقيف أعضائه وبنائهم فكرياً وجسدياً عبر كافة تنظيماته الأساسية والمساعدة وفق برامجه المتعددة.

ويتميز الحزب الفاشى فى إيطاليا فى عهد موسولينى وفى ألمانيا الحزب النازى فى عهد هتلر، بالخضوع التام لشخصية الزعيم وعبادته وحيث يهيمن الزعيم فيها على كل مؤسسات الحزب وأعضائه...

يقال إن لنظام الحزب الواحد سمات غالبة يتميز بها أيا كانت هويته هى إجمالاً:-

١. اعتناق المركزية الشديدة والطاعة التامة وصدور معظم قراراته – ولاسيما الهام منها – عن القمة لتلتزم بها القاعدة التزامات يكاد يكون مطلقاً.

٢. الحزب الواحد هو حزب الصفوة ذلك أن العضوية فيه ليست مفتوحة أمام الكافة وإنما هى مقيدة بشروط صارمة انطلاقاً من أن الحزب يعتبر حزب النخبة المتميزة على المستويين القيادى والقاعدى.

وهناك من يرى أن الحزب الواحد ليس فى واقعه صورة ممتازة تبدو ما هو حلقة مميزة ترتبط بالنظام وتتمسك به حفاظاً على ما تحفل به من مزايا مادية ومعنوية... واحتكار للوظائف الحكومية السياسية والإدارية وما تتمتع به من حرية وسلطة أكثر مما يتمتع به باقى المواطنين.

٣. الحزب الواحد هو أداة الربط بين الحكومة والجماهير إذ تواجه النظم الديكتاتورية صعوبة رئيسية تتمثل فى انعزال القادة عن الجماهير...

ولقد استطاعت النظم الديموقراطية أن تحل هذه المشكلة عن طريق الانتخابات التى تجعل القادة والزعماء على صلة مستمرة بالرأى العام، وعلى علم باتجاهاته وميوله.

ولقد وجد نظام الحزب الواحد فى خلايا الحزب الكثيرة والمنتشرة فى كل مكان والتى عن طريقها يستطيع الحزب، وبالتالى الحكومة، التعرف على ما يدور فى مختلف أوساط الرأى العام.

ومن هنا نرى أن الحزب يهتم دائماً بجهاز الدعاية يضم إليه أكفاء العناصر التى ينتقيها بعناية، ويعتبر الحزب جهازه الدعائى وسيلته الهامة فى تنظيم الرأى العام وتكوينه وقيادته.

وفى أحوال كثيرة، لا يكفى الإقناع والتسلط الفكرى الذى يمارسه الحزب لنشر أفكاره، وإنما تتلازم مع الدعاية برامج مراقبة وتجسس وتهديد وردع قد يتولاها الجهاز الدعائى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى.

٤. احتكار الحزب الواحد للعمل السياسى والحكومى، فمن البديهى أن يقوم الحزب الواحد باحتكار كافة الأنشطة السياسية والإدارية والتى من خلالها يمارس هيمنته الكاملة على الدولة.

رابعاً: نظام التعددية الحزبية المقيدة[1]:

ويقصد بنظام التعددية المقيدة ذلك النظام الذى لا تتاح فيه الحرية كاملة سواء لتشكيل الأحزاب أو لتمكين الأحزاب القائمة من ممارسة أنشطتها دور عوائق، وينتشر هذا النوع من النظم فى دول العالم الثالث التى تمر بمرحلة انتقالية للحصول على الديموقراطية. ففى هذا النوع من الدول كان هناك حزب واحد مهيمن أو حزب قائد فى إطار جبهة وطنية، ومع بداية عملية التحول نحو الديموقراطية سمح بإنشاء أحزاب جديدة، أو منحت

---

(1) أنظر: حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص ٣٨٦-٣٨٧.

الأحـزاب القائمـة هامشـاً أكبـر مـن الحريـة، ولكـن بحـذر شـديد خوفـاً من حدوث تداعيات تهدد أمن النظام واستقراره.

ولذلك:-

تنقسـم هـذه الـنظم بوجـود حـزب واحـد مهـيمن أو مسـيطر وفـى نفـس الوقـت توجـد أحـزاب أخـرى تتنـافس علـى السـلطة، ولكـن فـى ظل قواعد وأوضاع غير متكافئة.

ومـن أمثلـة هـذه الـنظم النظـام المصـرى وبعـض الـنظم العربيـة الأخرى وخاصة فى الأردن والمغرب وغيرها.

اثر النظام الحزبى على العلاقات بين السلطات العامة:

(أ) فى ظل نظام الحزب الواحد:-

نـــرى أن الحـــزب الواحـــد يســـيطر علـــى الحكومـــة وعلـــى البرلمـــان فـــى وقـــت واحـــد. فـــالحزب هـــو الـــذى يســـمى المرشـــحين ويطـرح أسـمائهم للاسـتفتاء علـيهم، ولا يكـون أمـام النـاخبين خيـار، فالانتخـــاب لا يعـــدو أن يكـــون تصـــديقاً أو موافقـــة علـــى اختيـــار الحزب.

ومــن ثــم يســود رأى الحــزب فــى البرلمــان ولا يســمح إطلاقــاً بأى رأى معارض لا فى البرلمان ولا خارج البرلمان.

ثـم أن الحـزب هـو المسـيطر علـى الحكومـة، فرجـال الحكومـة جميعـاً إمـا أعضـاء بـالحزب وإمـا مـن ترشـيح الحـزب وإمـا ممـن يرضى الحزب عنهم وعن سلوكهم.

ويعتنق الحزب الواحد دائماً مبدأ التطهير، بمعنى أن الحزب يطرد من ساحته أولاً بأول كل من يفقد الثقة منهم، أو يشك فى سلوكهم وفقد عضوية الحزب فى هذا النظام قد يعرض الفرد إلى أن يفقد وظيفته وعمله فضلاً عن اعتباره غير ملتزم حزبياً.

ومحصلة هذا كله هو أن نظام الحزب الواحد يعمل على تركيز السلطة تركيزاً يكاد يكون مطلقاً ثم إن هذا التركيز لا يكون لصالح البرلمان ولا لصالح السلطة التنفيذية، بل إن تركيزه لصالح الحزب.

ولا يعتبر البرلمان والهيئة التنفيذية إلا تابعين للحزب، وأدواته فى تنفيذ سياساته.

(ب) فى ظل نظام الحزبين:

إذا كان نظام الحزبين هو السائد، فإنه يترتب على ذلك حصول أحد الحزبين على الأغلبية البرلمانية، ومن ثم يكون من حق هذا الحزب تشكيل الوزارة وإنه وإن كان من حق رئيس الدولة تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالة الوزراء إلا أن حقه هذا ليس مطلقاً، بل هو مقيد تحدده أغلبية برلمانية تمكنها من الاستمرار، ونتيجة لذلك فإننا نجد حزب الأغلبية يحتل أكثرية مقاعد البرلمان ويشغل كل المناصب الوزارية.

وإذا كانت المبادرة النظرية فى ظل النظام تقضى بالتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعطى لكل منهما حقوقاً

متعادلة مع الأخرى، فإنه يكون للبرلمان حق سؤال واستجواب الوزراء وسحب الثقة فى مقابل أن يكون الرئيس الدولة حق حل البرلمان وحق دعوة البرلمان للانعقاد.

وكما يسيطر حزب الأغلبية على السلطة التشريعية فإنه يسيطر كذلك على السلطة التنفيذية، ذلك أن القرارات التنفيذية وخطة الحكومة تناقش وتقرر فى اجتماعات الحزب، ويلتزم رجال السلطة التنفيذية – وهم هنا من أنصار حزب الأغلبية بما قرره الحزب وتوصل إليه من برامج وسياسات وبذلك:-

يصبح البرلمان والوزارة يسيرهما محرك واحد هو الحزب.

(ج) فى ظل تعدد الأحزاب:

إذا تعددت الأحزاب فإنه من الصعب أن يحرز أحدها غالبية برلمانية ومن ثم يتعذر على حزب واحد تشكيل الوزارة.

ذلك أن الوزارة تكون بحاجة إلى أغلبية برلمانية تستند عليها من أجل أن تستمر فى مهمة الحكم.

ويساعد نظام تعدد الأحزاب على الفصل بين السلطات، فليس هناك حزب أغلبية يسيطر على البرلمان والوزارة معاً ويتخذ القرارات فى اجتماعاته ويلتزم بها النواب ويلتزم بها الوزراء، هذا الوضع لا نجده إلا فى نظام تعدد الأحزاب.

ومن ثم يكون الفصل بين السلطات واضحاً تماماً أو يستوى فى ذلك كون النظام برلمانياً أو رئاسياً.

الأحزاب السياسية والتأثير فى الراى العام(1):

إذا كانت الأحزاب السياسية تسعى دائماً لكسب الرأى العام فإن الدعاية تعتبر من أهم وسائلها لتحقيق هذا الهدف.

وتختلف أساليب الدعاية باختلاف البيئة فيما يصلح دعائياً للتأثير فى الرأى العام فى بيئة صناعية، قد لا يصلح فى بيئة زراعية.

ومن هنا فإن على الحزب السياسى إذا أراد نجاحاً لدعايته، أن يختار منها ما يناسب البيئة التى يتخذها حقلاً لهذه الدعاية...

على أنه أيا ما كان أسلوب الدعاية، وبغض النظر عن البيئة التى تباشر فيها هذه القواعد فلابد أن تكون الدعاية محددة الأغراض.

كما يجب أن تكون الدعاية علنية، فلا تلجأ إلى أساليب سريعة مشكوك فى سلامتها، والقاعدة أنه كلما كانت الدعاية علنية كلما صاحبها وضوح يجذب الناخبين إليها، ولتحقيق العلنية فإن بعض البلاد ألزم المرشح أن يعهد بالرعاية إلى لجنة تشكل فى حدود القانون.

---

(1) السيد عليوة، مقدمة فى علم السياسة، مرجع سابق، ص ص ٣٢٢-٣٢٤.

كذلك يشترط أن تكون الدعاية بعيدة عن سوء القصد، وألا تكون على أساس الإنفاق وبعثرة الأموال لإستمالة الجمهور بالإغراء النقدى أو المادى.

لأن تلك صورة من صور الرشوة، ومن نتيجتها أن يحصل المرشح على كرسى البرلمان كلما كان أوفر مالاً مما يشوه الديموقراطية ويسفدها.

والدعاية هى التى تشكك الرأى العام، فالرأى العام قبل الدعاية لا يبدو أن يكون مادة خام غير مشكلة، فإذا ما تناولته الدعاية الحزبية السياسية شكلته وجهزته وأعدته للقياس، وأصبح رأياً عاماً بمعنى الكلمة.

ولما كان للرأى العام فى صورته الأخيرة هو مزيج نتج عن تأثير الدعاية فى الرأى العام، فإن الأحزاب السياسية تعتبر مخالفة للرأى العام.

وكما تختلف الدعاية من بيئة إلى بيئة، فإنها كذلك تختلف من حزب سياسى إلى حزب آخر، بمعنى أن ما يلجأ إليه حزب معين من وسائل الدعاية، يختلف من الوسائل التى قد يلجأ إليها حزب آخر، تبعاً لاختلاف لون الحزب وفلسفته، فالأحزاب الشعبية والأحزاب الجماهيرية غالباً ما تكون يسارية الميول.

وهناك أحزاب تقوم على العاطفة، ومن هنا تتخذ الدعوة السياسية اللون الذى يتميز به الحزب.

- وتأخذ الأحزاب السياسية بمختلف وسائل الدعاية في سبيل الدعوة للحزب، فمن بث الأفكار التى يعتنقها الرأى العام عن طريق الدعاية أو الصحف والخطباء إلى عقد اجتماعات دورية أو مؤتمرات عامة.

- **إضافة:-**

- إلى أن الإذاعة والنشرات والكتيبات أثناء الحملات الانتخابية.

- وبكلمة واحدة، فإن الأحزاب تختلف فى وسائل الدعاية ومناهجها بحسب، ما إذا كانت من أحزاب اليمين أو أحزاب اليسار أو من أحزاب الوسط أو أحزاباً اشتراكية وذلك على النحو التالى:-

- **أحزاب اليمين:-**

- وتوصف بأنها أحزاب محافظة ذات آراء رأسمالية، وهدفها الدفاع عن ثروات الملاك لاسيما كبارهم وهى إذا قدمت المعونة لجمهرة الشعب والطبقة العاملة فإن ذلك يتم على كره منها.

- وتلجأ هذه الأحزاب إلى دعاية واسعة النطاق، عن طريق شراء الصحف والكتاب، لتأييد أفكارها وهى تعتمد على إنفاق الأموال الطائلة لتجد صدى لأفكارها فى أوساط الجماهير.

وهناك طائفة من هذه الأحزاب اليمينية فى عدد من الديموقراطيات الغربية، وهى تظهر أفكارها دائماً فى قالب براق حتى لا تكشف عن وجهها النقاب فترى الجماهير مساوئها.

(٢) الأحزاب الاشتراكية المعتدلة وأحزاب الوسط:

وهذه الأحزاب تؤمن بفكرة التطور فى سبيل السير بالبلاد نحو التقدم. وتأتى فى صف الملكيات المتوسطة والصغيرة، وتعمل على الحد من سيطرة الاحتكارات والرأسمالية الكبيرة، كما تعمل على رفع مستوى معيشة الفرد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولا تجنح هذه الأحزاب نحو التفكير الثورى والانقلابات العلنية بل ترى الوصول إلى الحكم بالطريقة البرلمانى المشروع وتكسب الرأى العام جانبها وإقناع الناخب وحذبه إلى صفها.

ومن هنا تتميز دعاية هذه الأحزاب بأنها جادة وأنها تتوخى نشر الآراء الصحيحة التى تصادف هوى فى نفوس سواء الشعب وجمهور الناخبين.

(٣) أحزاب اليسار المتطرفة:

وتقوم على أساس اعتناق الفكر الماركسى، وتدعوا إلى هرم الرأسمالية وفرض دكتاتورية البروليتاريا ان وتعتقد أن لا تفاهم بين الرأسمالية والعمال وأنه يجب أن يتولى العمال الحكم عن طريق الثورة والعنف.

وتركز هذه الأحزاب على قوة العمال، وعلى الدعوة بينهم وتستخدم أكبر عدد من الدعاة بين طبقات الشعب لجذبهم إلى الفكرة وتتغلغل اللجان والخلايا بين العمال والشعب لتحقيق مبادئ الحزب والترويج لبرنامجه.....

الأحزاب السياسية فى مصر[1]:

ترجع جذور نشأة الأحزاب السياسية فى مصر إلى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ففى هذه الفترة استخدمت كلمة الحزب فى معناها الحديث بمعنى تنظيم سياسى إلى جانب استعمالها التقليدى بمعنى جماعة أو طائفة.

وتعود بداية التنظيمات السياسية فى مصر إلى الجمعيات السرية التى وجدت من نهاية الستينات من القرن التاسع عشر، والتى امتدت من الجمعيات السرية فى الأزهر، إلى بعض الجمعيات الماسونية إلى جمعية مصر الفتاة التى ضمت بعض المتعلمين الذين تأثروا بأفكار الشيخ جمال الدين الأفغانى.

كما تكونت جمعية سرية أخرى بين ضباط الجيش فى عام ١٨٧٦ أسسها على السروب، وانضم إليها الزعيم أحمد عرابى وعلى فهمى، ونشط عرابى فيها حتى أصبح الرئيس الفعلى لها.

ويعتبر عام ١٩٠٧ من الأعوام الهامة فى دراسة نشأة الحياة الحزبية فى مصر، بل ويعتبره المؤرخون البداية الحقيقية لتجربة التعدد الحزبى، فقد شهد هذا العام مولد الأحزاب الثلاثة التى لعبت أدواراً هامة على مسرح السياسة المصرية حتى ثورة ١٩١٩. وهى:-

---

(1) عبد الخبيز محمود عطا محروس: مقدمة فى العلوم السياسية، ج١، النظرية العامة للدولة والنماذج التطبيقية، ص ١٠٢.

الحـزب الـوطنى، حـزب الأمـة، وحـزب الإصـلاح علـى المبـادئ الدسـتورية. وقـد عبـر كـل منهـا عـن اتجاهـات فكريـة وسياسية متمايزة.

كمـا ارتـبط ظهـور التعـدد الحزبـى فـى مصـر فـى العقـد الأول مـن القـرن العشـرين بمجموعـة مـن المتغيـرات الاجتماعيـة والفكرية والسياسية، كان أهمها:-

١. دور طبقـة كبـار ومتوسـطى المـلاك ومجموعـة المثقفـين اللتـين رغبتـا فـى المشـاركة بـدور أكبـر فـى الحكـم. ومـن هنا جاء تأسيسهم للأحزاب والانضمام إليها.

٢. دور المـلاك الـزراعيين المصـريين بعـد توقـف تيـار الهجـرة التركيـة إلـى مصـر نتيجـة تقلـص مشـاركة الأتـراك فى الإدارة المصرية.

٣. ارتبـاط دور المثقفـين (الأفنديـة) بتضـاعف عـدد المتعلمـين الذين درس بعضهم فى أوربا وتأثروا بالفكر الغربى.

وكانـت ثـورة ١٩١٩ علامـة بـارزة ليسـت فقـط فـى تـاريخ النضـال الـوطنى وإنمـا امتـدت تأثيراتهـا إلـى مجمـل الحيـاة السياسـية والحزبية أيضاً وقامت تأثيراتها تلك ما خلفته الثورة العرابية.

ويمكـن القـول إجمـالاً:- إن التجربـة الحزبيـة الثانيـة فـى مصـر، تقـدم أكثـر التجـارب الحزبيـة ثـراءً وتنوعـاً سـواء مـن الناحية الفكرية أو السياسية.

أى أنها تجربة كان لها امتداداتها الجماهيرية. واستمرت التجربة الحزبية الثانية إلى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

ثم انتقلت مصر من التجربة اللاحزبية والتنظيم الواحد (١٩٥٣-١٩٧٦) حتى ظهر تنظيم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى العربى.

ثم ظهرت التجربة التعددية الثالثة منذ ١٩٧٦ بتولى الرئيس أنور السادات الحكم، رفع شعار دولة المؤسسات وسيادة القانون.

وكان ذلك إشارة إلى بداية تحولات سياسية هامة.

- **قانون الأحزاب السياسية فى مصر:** وفى يونيو صدر قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ حيث وضع قواعد محددة للممارسة الحزبية أهمها:-
- **ضرورة أن يكون من بين مؤسسى الحزب عشرون عضواً من أعضاء مجلس الشعب خلال الفصل التشريعى الذى بدأ فى نوفمبر عام ٧٦.**
- **عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع.**

- **الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديموقراطى والمكاسب الاشتراكية.**
- **حظر قيام أحزاب على أساس طبقى أو طائفى.**

ومع تولى الرئيس مبارك لمقاليد الحكم فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٨١ كانت أولى مهامه هى العمل على إعادة الاستقرار للبلاد.

واتخذ عدداً من الإجراءات الهامة فى هذا الاتجاه، منها إقرار الإفراج عن المعتقلين السياسيين، فضلاً عن السعى إلى تهدئة العلاقة مع أحزاب المعارضة جميعها، وتمثل ذلك بشكل واضح فى استقبال الرئيس لرموز المعارضة فى مقر رئاسة الجمهورية فور الإفراج عنهم وأعلن فى نفس الوقت ركائز أربع تقوم عليها سياسة مصر وهى:-

١. **ديموقراطية تتيح لكل مواطن حق المشاركة وفق أحكام الدستور فى مسئوليات الحكم وإصدار القرار.**
٢. **مواجهة الشعب بالحقائق مجردة من أى تلوين أو تزوير.**
٣. **طهارة الحكم وقدسية القضاء.**
٤. **التصدى للأزمة الاقتصادية بوسائل علمية مدروسة ومخططة لحماية المستقبل ولمعالجة مشكلاته الخاصة بنظرة واقعية صادقة.**

وأتاح ذلك مناخاً أكثر استقرار مما أدى إلى حالة من الإنفراج السياسى بين الحكم وأحزاب المعارضة.

الفصل الخامس

المذاهب الأيديولوجية

تمهيد.

تصنيف الأيديولوجيات:-

- الليبرالية التقليدية.
- الليبرالية الحديثة.
- الاشتراكية الماركسية.
- الديموقراطية الاشتراكية.
- الشيوعية.
- القومية.
- الفاشية.
- الشمولية.
- الديموقراطية فى الفكر السياسى الحديث.
- الحركات النسائية.
- الحركة البيئية.
- خاتمة.

تمهيد:-

الأيديولوجية برنامج عمل سياسي يمكن أن تتفهمه الجماهير وتستوعبه.

وهذا البرنامج يكون مستمدا من افتراضات عقائدية معينة عن الطبيعة العامة لديناميكيات الواقع الاجتماعي وهو يشتمل على بعض تأكيدات على وجود أوجه قصور في الواقع الاجتماعي القائم حاليا وفي الماضي، مع وجود توجيهات ضمنية للعمل نحو تحسين الموقف، وبعض الأفكار عن الوضع المرغوب فيه...

تبدأ الأيديولوجية مع الاعتقاد بأن الأشياء سوف تكون أفضل مما هي عليه الآن، وهي بالأساس خطة لتحسن وتطوير المجتمع، فهي خطة للمجتمع الصالح مع إيجاد الوسائل والأدوات الرئيسية لبناء مثل هذا المجتمع.

ويزعم أتباع أى أيديولوجية أنه باتباع خطتهم فإن الأشياء ستصبح أفضل ما هي عليه الآن.

فليست الأيديولوجية كما هو علم السياسة محاولات عقلانية لدراسة وفهم النظم السياسية، وإنما هو استهداف للتغيير في هذه النظم، مع استثناء الاتجاه المحافظ التقليدي الذي يرغب في الإبقاء عليها أطول فترة ممكنة دون تغيير.

وقد استخدم الفيلسوف الفرنسي أنطون دي تراس في الفترة

(من القرن ١٨) إصطلاح الأيديولوجية لما يسميه على الأفكار الجديد، وإن كان علينا العودة بها إلى أبعد من ذلك.

فالليبرالية التقليدية يمكن أن نعود بها إلى جون لوك وكتاباته عن الحقوق الفردية وحق الملكية وأهمية العقل.

ويمكننا رد الشيوعية إلى كتابات هيجل فى أواخر القرن (١٨). إذ كانت أفكار الفلاسفة بسيطة ومجردة فإن الأيديولوجيين يرون خططاً علمية وليس أفكار محبة.

ولأن الأفكار أصبحت أقل تجريداً وأكثر تطبيقاً، أصبحت الأيديولوجية هى الرابط الهام لكل الحركات والأحزاب والمجموعات الثورية. فلكى يحارب الناس ويضحوا يحتاجون إلى دافع أو لشئ يؤمنون به، ولأن الأمريكان أحياناً لا يمكنهم أن يتقبلوا ذلك فى ظل أخذهم بالاعتدال والبراجماتية، فإنهم يفشلون فى فهم الطاقة الدافعة للأيديولوجية فى عالم اليوم.

وتتعلق معظم الأيديولوجيات بالاقتصاد باعتباره أساس الإصلاح الاجتماعى، وهذا يصدق على ريجان الرئيس الأمريكى مثلما يصدق على ماوتسى تونج الرئيس الصينى.

ويمكننا تصنيف الأيديولوجيات بشئ من التبسيط إلى يسار ووسط ويمين، وهو نظام يرجع فى تاريخه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٧٨٩، حين جلس المحافظون الذين يريدون التخلص من كل النظام القديم على اليسار، بينما جلس المعتدلون الذين يفضلون بعض التغيير فى المنتصف. فنحن نطلق عليهم

اليسار والوسط واليمين، وإن كانت قد تغيرت طبيعة الأشياء ولاحظنا وجود عين الوسط ويسار الوسط ممن يحاولون التوسيط بين الاتجاهين...

أولا: *الليبرالية التقليدية*[1]:

طبقاً لفريديك راتكتر تعتبر عام ١٧٧٦ هو العام الأول فى عمر الأيديولوجية، لأنه العام الذى نشر فيه آدم سميث كتابه عن "ثورة الأمم" حيث أكد أن ثورة الأمم الحقيقية ليست فى حجم رصيدها من الذهب والفضة وإنما فى حجم الخدمات والسلع التى ينتجها المجتمع.

وهذه الأيديولوجية قد اكتسبت اسمها من كلمة "حرية" اللاتينية، حيث يكون المجتمع فى أفضل حالاته عندما يكون التدخل الحكومى فى أقل حالاته، وحيث أفضل الحكومات أقلها تحكماً فى السوق، ولكن تلك الليبرالية قد تغيرت بعض الزمن...

وفيما يتعلق بالمصطلح، فيقصد بالليبرالية Liberalism عموماً، ذلك المذهب الذى يضع الفرد فى مكانة مطلقة أعلى من الجماعة، ويعطى الأولوية للمصالح الشخصية على المصالح الاجتماعية.

---

(1) محمود إسماعيل محمد، المدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ١٦٤.

الأمـر الـذى يتحلـى فـى إيمانـه المطلـق بالحريـات الفرديـة: حريـة العمـل – حريـة التملـك – حريـة التعاقـد – حريـة التجـارة – حرية الاعتقاد – حرية التفكير والتعبير.

وهـى الحريـات التـى إذا مـا تـوافرت لأمكـن للفـرد أن يعظـم من حجم منفعته الشخصية[١].

ويعتقـد أنصـار هـذا المـذهب، أن مصـلحة المجتمـع مـا هـى إلا مجـرد تجميـع حسـابى للمصـالح الفرديـة، ومـن ثـم لـو اسـتطاع كـل فـرد أن يحقـق مصـالحه الشخصـية فـإن مصـلحة المجتمـع تكـون قـد تحققت.

وكـأن الفـرد حينمـا يسـعى إلـى تحقيـق مصـلحته الذاتيـة، منطلقـاً فـى ذلـك مـن تعظـيم منفعتـه الخاصـة، فإنـه يحقـق دون أن يدرى مصلحة الجماعة.

ونظـراً لأن هنـاك توافقـاً بـين مصـلحة الفـرد ومصـلحة الجماعـة، فقـد وقفـت الليبراليـة منـذ فجـر ظهورهـا – بشـكل عـام – ضـد تـدخل الحكومـة فـى المجـال الاقتصـادى والاجتمـاعى وطالبـت بـأن تكـون الحكومـة مجـرد حـارس للحريـات الفرديـة لتـردع أى اعتداء عليها[٢].

---

(1) رمزى زكى: الليبرالية الجديدة تقول: وداعاً للطبقة الوسطى، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون – العدد الثانى، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٦، ص ٣١.

(2) رمزى زكى: الليبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٩٣، ص ص ٣٢-٤٥.

ثانيا: الليبرالية الحديثة:-

ما الذى حث الليبرالية آدم سميث ؟

فى نهاية القرن التاسع عشر ظهر أن السوق الحر لم تكن منظمة بشكل ذاتى وإن المنافسة غير كاملة وأن المنتج يتلاعب بقوى السوق وبدأ ظهور الاحتكارات وبدأ النظام ككل فى تحقيق درجات أكبر من البؤس والفقر.

وبدأ أن مجتمع جهة العمل والفكر يعانى من الأزمات. ولهذا بدأ الإنجليزى توماس هيل جرين إعادة النظر فى الليبرالية فى ١٨٨٠ لأن هدف الليبرالية كان فى المجتمع الحر، فما الذى حدث عندما أطلقنا للقوى الاقتصادية العنان ؟

يضع التقليديون تركيزهم على الإتفاقات بين قوى السوق وعدم الإشراف أو التدخل الحكومى فى تلك الإتفاقات وترك الأمور للعرض والطلب فى كل الأسواق.

يؤكد جرين أن هذا هو وقت تدخل الحكومة لأنهى ليس مجال الحديث عن انتهاك أو احترام الحكومة للحريات الفردية بقدر الحديث عن حماية الحكومة لتلك الحريات بحيث تصبح الحكومة هى الضمان الحقيقى لاستمرار الحرية على أساس متعادل عند الجميع.

ثالثا: الاشتراكية الماركسية:-

بالرغم من أن الليبرالية قد سادت فى القرن التاسع عشر، فقد ظهرت الانتقادات لها كرد فعل لمساوئ النظام الرأسمالى،

وعلى العكس من جرين كان هناك من لم يعد يقنع ببعض التغيير وإنما علينا التخلص من النظام برمته.

وهؤلاء هم الإشتراكيون وعلى رأسهم ماركس الذى مزج بين الفلسفة – ومن أفكار هيجل لتخرج لنا أيديولوجية مركبة من ثلاثة عناصر فى الاقتصاد والتاريخ والطبقة الاجتماعية.

فقد ركز ماركس على فكرة "فائض القيم" أو "الربح فى الاقتصاد" لكن العنصر الأهم لدى ماركس هو الطبقات الاجتماعية، حيث ينقسم كل مجتمع عنده إلى طبقتين:-

- **طبقة عليا صغيرة العدد تمتلك أدوات الإنتاج وتحدد شروط العمل وعلاقاته من خلال السيطرة على جهاز الدولة.**
- **طبقة كبيرة العدد تعمل لصالح الأولى وتخضع لقهرها وسلطتها، حيث يسير المجتمع وفق مصالح الطبقة العليا التى تسن القوانين وتحدد الحقوق والواجبات.**

وعن طريق وضع نظريته فى الاقتصاد وفى الطبقة معاً، حاول ماركس توضيح كيفية التغيير التاريخى فعندما تتغير الأسس الاقتصادية للمجتمع يتغير تركيب الطبقة المسيطرة وينهار النظام ككل.

وهكذا أصبح فى فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر اقتصاداً مبنياً على الصناعة والتجارة وإن ظل خاضعاً لسياسة

الأرستقراطية. فأصبح النظام خارج السيطرة لأن الأسس الاقتصادية له قد تغيرت بينما ظلت الطبقات الاجتماعية كما هى. وكان أن أنهار كل النظام فى عام ١٧٨٩ وحلت البرجوازية محل الأرستقراطية فى ملكى أدوات الإنتاج ووسائله وفى التحكم فى علاقات الإنتاج وفرض معاييرها من السوق الحر والمصلحة الفردية والمنافسة القانونية.

ولقد قدمت الرأسمالية وظيفة هامة لنا لأنها صنعت كثيراً وحدثت كثيراً فى أرجاء العالم وعدداً كبيراً من المنتجات والاختراعات التى أذهلتنا فى القرن الماضى.

وبسبب سرعة تطور الاقتصاد وتحولت الرأسمالية إلى بناء فوقى مثلما كانت الإقطاعية كذلك.

رابعاً: *الديموقراطية الإشتراكية*:-

تحولت الحركة الديموقراطية الألمانية بمرور الوقت إلى أن أصبحت من أكبر الأحزاب الألمانية وبدأت تحقق نجاحاً فى الانتخابات، وبدأت إتحادات العمال تحقق أجوراً أعلى وشروط عمل أفضل، وبدت القناعة بأن الطبقة العمالية يمكنها تحقيق أهدافها بدون ثورة.

وقد طور إدوارد بونشتاين "هذه الفكرة فى كتابة" تطور الاشتراكية عام ١٩٠١". حيث يرى أن مكاسب العمال لا تتفق مع مع تحريض "مارك" لهم بالقيام بالثورة وضرورة الانهيار الكامل للنظام الرأسمالى، وإن الإصلاح الذى يضمن مصالح

الطبقة العمالية يمكن أن يقودنا أيضاً إلى الإشتراكية ولكن دون ثورة...

ولهذا فقد تخلصت معظم الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية فى أوربا اعتباراً من عام ١٩٥٩ من الحتميات الماركسية وعدلت من مواقفها تجاه النظام الرأسمالى بشكل جعلهم يحصلون على أصوات الناخبين الذين لم يعودوا خائفين من اتجاهاتهم الثورية، وحدث التحول الهام فى تولى حكومة اشتراكية للحكم فى فرنسا عام ١٩٨١، كما أسقط الاشتراكيون الإسبان عام ١٩٧٩ المبادئ الماركسية من برامجهم الحزبية ففازوا فى انتخابات ١٩٨٢ وهكذا نجح الديموقراطيون الاشتراكيون فى تحويل أنفسهم إلى أحزاب يسار الوسط فى كل أوربا.

خامسا: *الشيوعية*:-

الشيوعية هى الصورة المتطرفة للمذهب الاشتراكى، وهى نظام اقتصادى وسياسى فى نفس الوقت.

ففى المجال الاقتصادى: يقوم الشيوعية على أساس إلغاء الأسر والملكية الخاصة، بحيث تصبح هى المالكة لجميع رؤوس الأموال، وهى وسائل الإنتاج، وهى التى تقوم بالإنتاج بنفسها، ثم تتولى توزيع ثمار الناتج على أفراد الجماعة، وحتى تتحقق العدالة والمساواة الفعلية بين الأفراد وتتبع الشيوعية مبدأ:-

"من كل شخص بحسب قوته، ولكل شخص بحسب حاجته"[1].

أما فى المجال السياسى:-

فإن الشيوعية تقوم على فكرة سيطرة طبقة من العمال (البروليتاريا) بصفة مؤقتة على السلطة فى الدولة إلى أن تحقق أهدافها فى المجال الاقتصادى، بإلغاء الملكية الفردية وإزالة الفوارق بين الطبقات.

وحينئذ تنتهى مهمتها، ويلغى دور الدولة، ويحل محلها مجرد إدارة اقتصادية للأشياء، لأنه لن يكون ثمة حاجة لوسائل القهر والإكراه[2].

وكما نرى فإن النظام الشيوعى يعطى للدولة كافة أنشطة المجتمع ولا يترك شئ للأفراد، أى أنه يذهب إلى أبعد مدى فى بيان مهمة الدولة.

وهناك أهمية خاصة لموقف "تيتو" داخل الحركة الدولية الشيوعية، حيث انسحب منها ١٩٤٨ وغير مجتمعه على أساس من عدم المركزية ومحاولة إيجاد أرضية وسط بين الرأسمالية وبين الإشتراكية[3].

---

(1) سعيد السيد على، المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة، ط١، القاهرة ٢٠٠٥. ص٤٣.

(2) عبد الحميد متولى، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، ١٩٥٨، ص ٥٦٥.

(3) محمود إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ١٧٣.

سادسا: القومية:-

كانت الأيديولوجيات السابقة بشكل عام وخاصة الشيوعية معقدة بعض الشئ، لكن المنتصر الأكبر منها كان هو القومية، ذلك الشعور أو الاعتقاد المبالغ فيه أو الراسخ فى وحدة وعظمة قطراً أو أمة ما. ولا يوجد من أساس للقومية سوى صرخة "عظيمة يا بلادى" - ولكنها انتصرت على كل الفلسفات والأيديولوجيات، بل واستوعبت داخلها بعض هذه الأخيرة، حيث تتحد الليبرالية الأمريكية مع القومية وحيث أصبحت الشيوعية مرتبطة بالقومية الروسية فقط.

وهناك من يعود بالقومية لجهود الملوك والأمراء الذين انشقوا عن سيادة روما فى القرن السادس عشر مثل هنرى الثامن فى انجلترا وجوستاف السويدى والأمراء البروتستانت فى شمالى ألمانيا الذين قبضوا على صورة الوحدة الأوربية فى القرون الوسطى التى كانت على الأقل من الناحية الإسمية تحت سيادة البابا. وقد عمت الحروب الدينية من هذا الشعور ومكنت طموحات الملوك نحو مزيد من القوة والمركزية المطلقة، حتى أطلق على هذه الفترة إسم الملكيات المطلقة.

وقد تم تعريف القومية بعدد كبير من التعريفات المتضاربة والمختلفة ولكنها أخذت بعداً خاصاً فى إيطاليا وألمانيا حيث عرفوها بالقيمة الإنسانية العليا وفى بعض الحالات بدأوا ما يمكن أن نطلق عليه "عبادة الأمة" - عن طريق رؤيتها فى كل

الأشــياء الجيــدة وأن حريـــة الأفـــراد لا تتحقـــق بحـــال إلا فـــى ظـــل حرية الأمة وأن حرية الفرد تتحقق فقط فى ظل انتمائه إلى أمته.

لكـن المشـكلة الحقيقيـة للقوميـة أنــه لا يوجـد لـديها مــا تسـتجيب بـــه للمشـــاكل أو القضـــايا الكبـــرى التـــى تواجـــه المجتمـــع مـــن قبيـــل البطالـــة والنمـــو الاقتصـــادى وتحســـين ظـــروف المعيشـــة حيـــث تعتمـــد القانونية على الحماس والاستجابات العاطفية.

وقـد ظهـرت فـى العقـود الأخيـرة أنـواع أخـرى مـن القوميـة أهمها:-

القوميـــة الإقليميـــة: أى المرتبطـــة بـــإقليم مـــا داخـــل الدولـــة، وقـــد تكون هذه القومية هى "نقيض الفكرة" (بعبارة هيجل):

لأنهـا تهـدف إلـى القضـاء علـى القوميـات الموجـودة وتحويلهـا إلى ما تعتقد أنه القومية الحقيقية.

ومثلهـــا أهـــل كويبـــك فـــى كنـــدا والباســـيك فـــى أســـبانيا، وكورســـيكا فـــى فرنســـا وأســـتونيا فـــى جورجيـــا واســـكتلندا فـــى الولايات المتحدة.

سابعاً: *الفاشية*:-

المشـــكلة الكبـــرى بالنســـبة للقوميـــة أنهـــا قابلـــة للتحـــول إلـــى الفاشية، ولدينا حالتان تعبران عن هذا التحول أفضل تعبير.

فالفاشـية مـن حيـث التعريـف: هـى شـكل متطـرف مـن القوميـة مـع تطعيمهـا بـبعض العناصـر الاشـتراكية، والاختيـار السـريع لمـا

إذا كانت حركة ما فاشية أم لا عن طريق الزى الموحد لأعضائها.

فقبل الحرب العالمية الأولى كان موسولينى اشتراكياً ثورياً وغيرته الخدمة العسكرية إلى قومى متطرف، وكانت إيطاليا تعانى من ويلات ما بعد الحرب، فجمع موسولينى حوله جماعات غربية ألبسهم القمصان السوداء وباتوا يحلمون بالتخلص من الأحزاب السياسية ومن الديموقراطية ككل ويسعون للسيطرة على النظام والمركزية.

وقد وجدوا فرصتهم فى عام ١٩٢٢ حينما دعا ملك إيطاليا موسولينى للسلطة، وفى عام ١٩٢٤ تحولت إيطاليا إلى دولة ذات حزب واحد. وبدلاً من تأميم الاقتصاد بالشكل الاقتصادى وضعه موسولينى تحت إشرافه المباشر وبدت إيطاليا تبدو منضبطة:

جرائم أقل، وأسعار ثابتة وإن كانت تخفى البطالة والفساد وسوء الحال.

- ومع الانهيار الاقتصادى العالمى عام ١٩٢٩ أخذ هتلر عن الفاشية بعض الرموز مثل الزى الموحد وكراهية الديموقراطية ودولة الحزب الواحد والديكتاتور الأوحد، وإن كان قد أضاف إليها العنصر الراديكالى، فلن يصبح الألمان أمة إلا إذا تخلصوا من آثار معاهدة فرساى، مستغلاً فى ذلك الشعور العميق بالعنصرية الألمانية.

- وقد أسئ استخدام كلمة الفاشية، فديكتاتور أسبانيا (فرانكو) كان يطلق عليه تعبير فاشى لفترة طويلة، لكنه كان فى التحليل الأخير صاحب سلطة تقليدية لأنه حاول الحد من التورط فى سياسات جماهيرية بدلاً من إثارتها كما فعل موسولينى وهتلر.
- وأحياناً ما يطلق على منظمة "كوكيلوكس كلان" فى الولايات المتحدة لقب الفاشية خاصة للجوانب العنصرية والزى الموحد لكن مع اختلاف هام وهو أنهم يعارضون بشدة الحكومة الفيدرالية (القومية).

بينما يعيدها الفاشيون والنازيون.

- وهناك نوع جديد من الفاشية بدأ فى الظهور داخل أوربا ممثلاً فى حركات مقاومة المهاجرين المسلمين والأفارقة فى فرنسا وبريطانيا والنازية الجديدة فى ألمانيا وكراهيتها للأجانب وخاصة الأتراك وأحد الاتجاهات اليمينية المتطرفة فى روسيا ضد المسلمين الروس هناك.

ويمكننا باختصار أن نعدد أسس الفاشية على الوجه التالى:-

- **اللا عقلانية وعدم الثقة فى المنطق.**
- **إنكار مبدأ المساواة بين البشر.**
- **الشمولية.**
- **العنصرية والإمبريالية.**

- **قواعد سلوك مبنية على الأكاذيب والعنف.**
- **حكومة تسيطر عليها صفوة بذاتها.**
- **معارضة أى دعاوى قائمة على القانون الدولى والنظام الدولى.**

ثامنا: *الشمولية*:-

تعتبر الشمولية تطوراً فريداً يعود فقط إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، واعتمدت فى ظهورها على التقنيات الحديثة. وهى أساس نظام حكم يمسك فيه حزب واحد بكافة السلطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقضائية.

ويحاول هذا الحزب إعادة تشكيل المجتمع وتقرير القيم التى تسود فيه والتدخل فى الحياة الشخصية للمواطنين الأفراد بطريقة تسمح بالتحكم فى تفضيلاتهم وترتقب كافة تحركاتهم وتحد من حريتهم. وتصر الدول الشمولية على المشاركة الجماهيرية فى نشاطات الدولة وتبذل أقصى الجهد لبعث الحماس من أجل نجاح النظام.

وتلجأ الدولة إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة تمكنها من السيطرة والتحكم فى الاتصالات والنشاطات الشخصية، مما يجعلها قادرة على تنظيم الحياة والفكر السياسى، كما أنه من خلال تحكم الإلكترونى فى المعلومات تتمكن من تنسيق استخدام الموارد وجعله مركزياً فى قبضة يدها، ومن ذلك تنظم كافة مما يتعلق بالحياة الاقتصادية.

وقد حدد **كارل فريدريك وزبيجنسيوبرز نسكى** ست خصائص أساسية تشترك فيها كل الدول الشمولية وهى:

- أيديولوجية عامة (شمولية).
- حزب واحد.
- استقلال الإرهاب المنظم من جانب الدولة.
- احتكار الاتصالات.
- احتكار السلاح.
- التحكم فى الاقتصاد.

تاسعا: *الديموقراطية فى الفكر السياسى الحديث*[1]:

إن البحث فى موضوع الديموقراطية هو بالضرورة بحث فى طبيعة الدولة، ذلك أن جوهره هو انقسام المجتمع السياسى إلى حاكم ومحكوم، إلى فئة تستيطر على معطيات سلطة اتخاذ القرار وفئة أخرى يقع عليها واجب الالتزام بالقرارات وقضايا الديموقراطية كانت موضع بحث وخلاف فى تاريخ الفكر الإنسانى مثل طبيعة العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم، وأساس الطاعة السياسية أو الالتزام السياسى والتوازن المطلوب بين السلطة والحرية، وبين الواجبات والحقوق وبين الحاكم والمحكوم.

---

(1) حسن نافعة، عبد المنعم سعيد، وآخرون، التطور الديموقراطى فى مصر – قضايا ومناقشات، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦، ص ص ١٥٠-١٨٠.

- وتعتبر الديموقراطية مفهوم تاريخى اتخذ عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات صورته وتطبيقات متباينة، وأن هذا المفهوم جوهره مثل أعلى يتمثل فى المساواة، وأن النظم والمؤسسات والعلاقات التى تلقب بالديموقراطية هى تلك التى تعظم المساواه بين البشر فى فرص الحياة فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسمح للإنسان بتطوير إمكاناته وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات.

- كما أن الديموقراطية واجهت خلال معظم سنوات القرن العشرين أزمة واضحة، ففى خلال العشرينات كان صعود الفاشية فى إيطاليا وفى الثلاثينات سقوط جمهورية "فيجاز" وانتصار النازية فى ألمانيا، وأدى هذان التطوران إلى صدمة للعقل الديموقراطى وإلى مراجعات وإعادة النظر.

- وجاء سلوك الديموقراطيات الغربية تجاه الفاشية فى ألمانيا وإيطاليا ورغبتها فى التعايش والتكيف معها، واعتبار الشيوعية حظراً أكبر من الفاشية، بل وإبداء الإعجاب بإنجازاتها لتعمق من هذا الشعور بضرورة المراجعة والحديث عن الأزمة.

(أ) ***الديموقراطية الليبرالية***:-

إن الديموقراطية الليبرالية التى تعتبر الأساس الفلسفى للديموقراطيات الغربية هى تزاوج بين فلسفتين مختلفتين نشأت تاريخياً فى ظروف متباينة ولكل منهما جوهرها المختلف ونتيجة لذلك فإن عملية كهذه كان لها مشاكلها وتناقضاتها.

هاتان الفلسفتان هما الديموقراطية والليبرالية والتى يسميها البعض مذهب الحربين أى أنصار الحرية أو التحررية.

الديموقراطية تعود بجذورها إلى سقراط وأفلاطون وأرسطو وإلى التطبيق الأثينى، وجوهرها توسيع دائرة الحقوق بين البشر. بحيث يتساوون فى فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات السياسية.

الليبرالية من الناحية الأخرى تبلورت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، تبين حركة الإصلاح الدينى والثورة الفرنسية قام المفكرون الليبراليون بدك أسس النظام القديم الذى ربط الامتياز بمنبالة المولد وقرن الحقوق بحيازة الأرض.

فى مواجهة ذلك أكد الليبراليون على صورة مجتمع أصبح فيه العقد الأساسى القانونى لتنظيم العلاقاتب الاجتماعية.

لقد قامت الديموقراطية الليبرالية على افتراض أساس وهو حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة.

فكما تصورت الليبرالية نظاماً اقتصادياً يقوم على المنافسة، المستهلك فيه هو السيد الذى يختار بين السلع المتنافسة وفقاً لقوانين حرية السوق والعرض والطلب، تصورت أيضاً نظاماً سياسياً يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية.

وبعبارة أخرى لقد تخلقت الليبرالية فى رحم النظام الرأسمالى لتبرير حقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة إزاء النظام القديم واعتمدت فى ذلك على عدد من النظريات مثل نظرية الحقوق والحريات الطبيعية والعقد الاجتماعى.

- ولدت الليبرالية أولاً ثم "تدمقرطت" بعد ذلك أى تم توسيع الحقوق والحريات التى دافعت عنها لتشمل كل المواطنين وكانت مشكلة المفكرين الديموقراطيين الليبراليين فى القرن التاسع عشر هى الوصول إلى طريقة للتوفيق بين التقاليد الليبرالية للقرن التاسع عشر والثامن عشر مع ازدياد المطالبة الشعبية للمساواة.
- لم يكن هذا التزاوج بين الليبرالية والديموقراطية بالأمر اليسير بل كانت له تناقضاته ومشاكله.

إن الديموقراطية الليبرالية تقويم فلسفياً على أساسين[1]:

١. تعظيم المنافع الفردية.

٢. تعظيم القدرات الفردية.

ويعترى كليهما أوجه قصور على المستوى النظرى كما أن تطور الأوضاع الاقتصادية للنظام الرأسمالى جعل من تحقيقها أمراً غير ممكن.

---

(1) Anthony Downs, An Economic theory of Democracy (New York, 1957). C.B. Mapherson, Democratic theory. (Oxford: Claren on Press, 1973), pp. 3-23.

نقد الديموقراطية الليبرالية:-

تعرضت الديموقراطية الليبرالية الانتقادات هامة على المستوين النظرى والعمل، فافتراض أن المجتمع الليبرالى قادر على تعظيم منافع الأفراد أصبح محل شك باعتبار أن هذا التعظيم مرتبط بنقط توزيع الموارد فى المجتمع وأن عدم مساس المجتمع الليبرالى بهذا النمط يؤثر على تكافؤ فرص الأفراد فى تعظيم منافعهم، وأن السوق يوزع المنافع حسب القدرة الاقتصادية للفرد وحجم ما يسيطر عليه من موارد وليس وفقاً لعمله أو حاجته، دعم من ذلك الافتقار التدريجى للمنافسة الحرة فى السوق والدخول فى عصر الاحتكار(١). هذه الانتقادات كانت محل نقاش كبير فى داخل الفكر الديموقراطى الليبرالى، وبرزت اجتهادات ليبرالية جديدة مثل:

كتابات جون شابمان عن الالتزام السياسى والقانونى، ومؤلف "جون راولز" الضخم عن العدالة التى يطرح فيها مفهوماً للعدالة التوزيعية فى إطار الليبرالية، وإسهامات برلين عن الحرية والتمييز بين مفهوميها السلبى والإيجابى.

إشكالية الدولة والديموقراطية فى العالم الثالث:-

دراسة إشكالية الدولة والديموقراطية فى العالم الثالث تحتاج إلى بحث مستقل وسوف نكتفى فى هذا الجزء بإثارة ثلاث

---

(1) op. cit., p. 42.

قضايا رئيسية تشير إلى خصوصية وضع دول العالم الثالث فى هذا الشأن. وهذه القضايا هى[1]:-

(١) **القضية الأولى**:

الدولة الحديثة ومؤسساتها القانونية والسياسية قد فرضت مع الجميع من أعلى وبالقوة وعادة من جانب القوى الاستعمارية المحتلة، وحتى عندما خاض المجتمع فضلاً من أجل الاستقلال والتحرر الوطنى، فقد تم الاحتفاظ بمؤسسات وأشكال الدولة، وفى كثير من الأحيان تم انتقال مؤسسات القهر من العهد الاستعمارى إلى عهد الاستقلال تقريباً بدون تغيير يذكر.

وهذا ما أدى ببعض الباحثين إلى تسمية هذا النمط من الدول بالدولة ما بعد الاستعمارية Post-Colonial State الدولة فى هذا النموذج لا تعبر عن خصوصية ثقافة، ولا عن تطور تاريخى طبيعى، ولا عن خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية.

ومن أبرز الأمثلة التى تعبر عن هذه النقطة – المفهوم الشائع فى الفكر الغربى باسم التكامل القومى أو الاجتماعى أو بناء الأمة.

---

(1) أنظر:-

حسن نافعة، عبد المنعم سعيد، التطور الديموقراطى فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٦٨-١٧٠.

Harry Goulbourne, Politics and State in the Third World (London: The Macmillan Press, LTD, 1979.

(٢) القضية الثانية:-

أن شـرعية الدولـة فـى عديـد مـن بـلاد العـالم الثالـث هـى محـل شـك وتسـاؤل عميقيـين لقـد فشـلت هـذه الدولـة فـى تحقيـق المهـام الرئيسـية لوجودهـا. فهـى لا حققـت التنميـة الاقتصـادية، ولا ضـمنت الحريات السياسية، ولا صانت الاستقلال الوطنى.

لـذلك لجـأت الدولـة عـادة إلـى اسـتخدام القهـر فـى مواجهـة محالفيهـا ومنتقـديها، وفـى لحظـات الأزمـة أو المواجهـة سـرعان مـا تسـقط ورقـة التـوت التـى تعطـى للدولـة وقارهـا وهيبتهـا باعتبـار جهـاز السـلطة العامـة المنظمـة فـى المجتمـع وتظهـر مـع حقيقتهـا فـى صورة بغيضة وبشقة:-

أداة فـــى أيـــدى أوليجاركيـــة ســـلالية أو دينيـــة أو عائليـــة أو عسـكرية وعنـدما يحـدث ذلـك فـإن الدولـة تزيـد مـن اسـتخدامها للقـوة كأسلوب للتخاجل مع محارضيها.

يضـاف إلـى ذلـك فـى ظـروف الـوطن العربـى خصوصـية التمـزق القـومى والتنـاقض بـين بنـاء الدولـة ومنطقهـا مـن ناحيـة والـدعوة القوميـة إلـى التوحيـد مـن ناحيـة أخـرى، فالـدعوة القوميـة تتضـمن النظـر إلـى "الـدول القطريـة" – الراهنـة ككيانـات انتقاليـة ومؤقتـة ومـن ثـم فإنهـا لا تسـبغ الشـرعية علـى هـذه الأوضـاع والحدود.

(٣) القضية الثالثة:-

التنـاقض الـذى تشـهده هـذه الـدول بـين تحـدى التنميـة الداخليـة

وبين الاختراق الأجنبى لها فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

إن هذه الاختراق الذى يتم عادة بالتنسيق وبالمشاركة مع جهاز الدولة أو بعض قطاعاتها الرئيسية يؤدى إلى الربط بين الديموقراطية والاستقلال الوطنى ويجعل النضال من أجل الديموقراطية فى أغلب هذه البلاد هو فى ذات الوقت نضال ضد التبعية ومن أجل الاستقلال.

إن إشكالية الديموقراطية فى عديد من دول العالم الثالث – ومنها البلاد العربية يمكن أن يضيفها على النحو التالى:-

- كيف يمكن توفير الديموقراطية فى إطار دولة تابعة واقتصاد تابع ؟
- ما هى علاقة التبعية بالقهر السياسى وبالعكس علاقة الاستقلال الوطنى بالديموقراطية ؟
- كيف يمكن توفير الديموقراطية خارج إطار الرأسمالية وأن تتحقق مبدأ تداول السلطة فى ظل نظام اقتصادى يقوم على التخطيط أو الملكية العامة لموارد الثروة بدلاً من حرية السوق ؟

بعبارة أخرى:-

- كيف نفك العلاقة التى أقامها التاريخ الأوربى بين الديموقراطية والليبرالية ؟

- كيف يمكن أن نربط بين المؤسسات الديموقراطية المنشودة والمجتمع المدنى، وأن تعبر عن الثقافة القومية وعن الذاتية الحضارية بحيث يشبع المواطنون بالانتماء إليها والحرص عليها ؟

عاشراً: *الحركات النسائية*[1]:-

بدأت الحركات النسائية على يد عدد من الكاتبات فى الستينات وإن لم تصبح قوة متميزة إلا فى السبعينيات داخل الولايات المتحدة وأوربا الغربية.

وكموضوع سياسى فإن وضع المرأة ليس بالجديد وإنما يمتد إلى قرون منذ أن توقف اعتبار المرأة ضمن الأشياء المملوكة واكتسبت حق التصويت والتعليم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نجاح كلينتون فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٢ يعود الفضل فيه جزئياً إلى أصوات النساء.

حادى عشر: *الحركة البيئية*:-

يتزايد مع الحركة النسائية فى أوربا وأمريكا حركة أخرى بدأت تكتسب قوة وأهمية متزايدة وتسعى إلى تخليص البيئة وتنقيتها من الآثار الضارة التى جلبته بعض الصناعات مثل:-

صناعة الكيماويات عموماً والبتروكيماويات، بصفة خاصة، وكذلك عوادم السيارات وغيرها مما يلوث الأرض، أو المياه، أو الجو وكذلك أخطار الإشعاعات عموماً والنووية خصوصاً وظهرت إلى

---

(1) محمود إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ١٧٩.

الوجـود وكالـة حمايـة البيئـة Envilonmental Protection Agency (E-P-A). فى عام ١٩٧٠

كما ظهرت أحزاب الخضر فى عديد من الدول.

الخاتمـــــــــــــة

طرح دانييل بيل Dainel Bell الأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية، فـى كتابـه المشـهور "نهايـة الأيديولوجيـة The End of Ideology" عام ١٩٦٠.

فكـرة أثـارت جـدلاً كبيـراً تقـول بـأن المنـاظرات الجدليـة التـى اسـتمرت قرنـاً مـن الزمـان أو يزيـد. بسـبيلها إلـى أن تنتهـى، وأن الجـدل السياسـى سـيتركز حـول مسـائل وقضـايا تقنيـة متعلقـة بكيفيـة إدارة "دولة الرفاهية".

أما فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama:- فقط طرح فـى عـام ١٩٨٩ فكـرة أكثـر جـرأة زعـم فيهـا أن الجـدل الأيـديولوجى العظـيم لـم ينتهى فقط بإنتصار الديموقراطية الرأسمالية بل أن التـاريخ نفسـه أوشـك على الانتهاء، ولم يكن يقصد بذلك أن الزمن قد توقف عند هذا الحد. بل كان يعنى أن المثل الأعلى الذى كان هيجل يتبناه بمعنـى أن يكـون هنـاك شـعب حـر فـى مجتمـع حـر أصـبح قريـب المنيـة وزعـم فوكـوايامـا أن الغرب لم يعزم الشيوعية فقط بل إنه لا يبدو فى أن هناك أية أيديولوجيـة أخـرى يمكـن أن تتحـدى الغـرب. فمـع نهايـة الأيديولوجيـة يـأتى نهايـة التاريخ بمعنى صراع العقائد العظمى.

الفصل السادس
ملامح تطور النظام الدولى



تمهيد

تطور النظام الدولى:-

النظام الدولى التقليدى

النظام السياسى الدولى فى العصر النووى

النظام الدولى فى المرحلة الإنتقالية

العلاقات بين الشرق والغرب فى عصر ما بعد الحرب الباردة.

دراسة العلاقات الدولية:-

أهدافها

تاريخها

فلسفتها.

تمهيـــــد:-

مـر المجتمـع الـدولى بتطـورات عديـدة أهمهـا علـى الإطـلاق يبدأ مع ظهور الفكرة القومية وقيام الدولة القومية الحديثة.

وقـد تميـز المجتمـع الـدولى بخصـائص معينـة فـى تطـوره، وظهـرت معـالم محـددة النظـام دولـى تحكـم العلاقـات والتفـاعلات داخلـه قواعـد وأسـاليب خاصـة، وبالـذات منـذ معاهـدة وسـتناليا عـام ١٩٤٨ التـى أنهـت الحـروب الدينيـة فـى أوربـا، وهـى تعتبـر بدايـة النظام الدولى للقومية الحديثة.

وحتـى تطلـع القـرن العشـرين كـان النظـام الـدولى يتميـز بوجـود عـدد مـن الـدول محـدود نسـبياً، تشـكل العلاقـات بينهـا الأسـاس فـى النظـام الـدولى كلـه، وإذا كـان عـدد الـدول عنـد إنشـاء الأمـم المتحـدة سـنة ١٩٤٥ قـد بلـغ خمسـون دولـة، إلا أنـه تضـاعف بسرعة وأصبح الآن يقارب مائة وستين دولة.

وإلـى جانـب الزيـادة العدديـة فـى أعضـاء المجتمـع الـدولى والتوزيع الجغرافى للدول:-

منـذ شـهد المجتمـع الـدولى تغييـرات هائلـة فـى مجـالات التبـادل والعلاقـات الثقافيـة ووسـائل الاتصـال والمواصـلات كمـا تـأثر أبلـغ التـأثير بالتقـدم الهائـل فـى المجـالات العلميـة والتكنولوجيـة عمومـاً، وفى مجالات صناعة الأسلحة النووية خصوصاً.

ويمكن القول بأن النظام الدولى قد مر بمرحلتين أساسيتين متميزتين وهما[1]:-

١. مرحلة النظام الدولى التقليدى (قبل العصر النووى).

٢. مرحلة النظام الدولى فى العصر النووى.

وسنتناول بإيجاز خصائص كل من هاتين المرحلتين، ثم تشير فيما بعد إلى المرحلة الحالية التى يمكن النظر إليها على أنها مرحلة انتقالية، خاصة منذ منتصف الثمانينات.

(أ) ***النظام الدولى التقليدى (قبل العصر النووى)***:-

شهدت هذه المرحلة اتجاهات متعددة تمشت مع التطور الذى مر به النظام الدولى ومن أهم الخصائص التى تميز بها النظام الدولى التقليدى ما يأتى:-

- كانت الدول القومية، فى بداية تطور النظام، هى وحدة التعامل الدولى الأساسية كما أن العلاقات بين الدول القومية كانت تتم على المستوى الرسمى.
- ارتبط السلوك الدولى بفكرة الدولة القومية والولاء القومى مما كان يعطى أهمية قصوى لمبدأ السيادة القومية ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.
- وكان السلوك الدولى يقوم على اعتبار أن لكل دولة قومية الحق فى أن تتصرف كيفما تشاء من أجل الدفاع عن

---

(1) محمد إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨-٢٦٠.

مصالحها ووجودها دون تدخل من الدول الأخرى، ودون أن تخضع فى ذلك لسلطة أخرى أعلى منها.

- أن إمكانات تأثير الدولة بوسائل التدخل والتداخل فى شئون الدول الأخرى كانت محدودة.
- استمر مركز النقل والتأثير الدولى قاصراً على أوربا الغربية حيث كانت توجد أقوى دول العالم، ومن أهمها: بريطانيا وفرنسا وظلت كثيراً من مناطق العالم خاصة إفريقيا وآسيا بعيدة عن أن يصبح لها دوراً ملموساً فى العلاقات الدولية، فظلت معظم هذه المناطق تابعة لدول أوربية استعمارية.
- لم تكن الصراعات والتوترات التى تنشأ فى داخل أى دولة تتعدى فى معظم الأوقات حدود هذه الدولة، فلم يكن عادة لأى صراع محلى أى رد فعل أو دلالات على المستوى الدولى.
- كان الصراع الذى ينشأ بين الدول يقوم غالباً على أساس الخلافات بين العائلات المالكة، ولم يكن قد اكتسب فى أى جانب له شأنه، يظهر صراع عقائدى أيديولوجى وإذا أمكن تسوية الخلافات القائمة بين الأسر المالكة فإن الصراع يسهل حسمه وتسويته.
- كانت العلاقات الثقافية محدودة والتبادل الثقافى ضيق المجال، ولم يكن من الممكن استخدام الوسائل الثقافية والدعائية فى التأثير على السلوك الدولى بفاعلية وقسوة.

- كان أسلوب فض المنازعات بين الدول يعتمد على التفاوض فيما بينها، ولم تكن هناك مؤسسات أو منظمات دولية يمكن اللجوء إليها لتسوية هذه المنازعات.
- كان هناك وضوح تام فى طبيعة العلاقات بين الدول من حيث التفرقة بين حالة الحرب وحالة السلم، فإستتاب السلام كان يعنى وجود توافق أو انسجام أساس فى مصالح الدول.

(ب) ***النظام السياسى الدولى فى العصر النووى***[1]:-

يتميز النظام السياسى الدولى فى العصر النووى بخصائص عديدة أهمها:-

- زيادة عدد الوحدات الأعضاء فى النظام الدولى بمعنى زيادة الدول والتنظيمات الدولية.
- ومن أسباب ذلك خروج كثير من المناطق فى أفريقيا وآسيا بوجه خاص من التبعية الاستعمارية وحصولها على الاستقلال القومى، بحيث أصبحت وحدات لها شخصيتها وكيانها المستقل فى المجال الدولى، كما أن هذه الوحدات ساهمت وشاركت مشاركة إيجابية فى مختلف القرارات والاتجاهات فى المجتمع الدولى.
- أصبح النظام الدولى نظاماً شاملاً لمختلف مناطق العالم الجغرافية، ولم تعد أوربا هى مركز الثقل الأساسى فقط، بل أصبح مختلف مناطق دول العالم دورها وفعاليتها.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص ٢٦٢-٢٦٤.

- ظهـرت مؤسســات ومنظمــات دوليــة تتخطــى الحــدود القوميــة، ومــن أبــرز هــذه المنظمــات التــى حققـت نجاحـاً هـائلاً الســوق الأوربيــة المشــتركة (الجماعــة الأوربيــة)، والواقــع أن الجماعــة الأوربيــة مــن أهــم عوامــل التحــول الحديثــة فــى النظــام الــدولى، خاصة مع نجاح مشروع أوربا ١٩٩٢.

- لــم يعـد لمبـدأ السـيادة القوميـة ومبـدأ عـدم التـدخل فـى الشـئون الداخليــة للــدول الأخــرى، المــرتبطين بــالولاء الغربــى نفــس الأهمية والتأثير.

- لـم تعـد الدولـة القوميـة تحتكـر دائمـاً ولاء الفـرد بـل أن أى فـرد قــد تســيطر عليــه انتمــاءات وارتباطــات قــد تتخطــى الحــدود القومية.

- أصـبح دور الجمـاهير والشـعوب أكثـر فعاليـة وتـأثيراً فـى عمليـة صــنع القــرار فيمــا يخــص السياســة الخارجيــة، فأصــبح هنــاك اهتمامـاً متزايـداً بـالرأى العـام لمـا لـه مـن تـأثير علـى السياسـة الخارجية.

- مــع تزايــد أهميــة العامــل الأيــديولوجى ظهــرت انقســامات وتكتلات يـرتبط كـل منهـا بأيديولوجيـة خاصـة، وقـد أثـر هـذا فـى نظــام الأخــلاق وجعــل الــدخول فــى حلــف أو الخــروج منــه لــيس بــنفس المرونــة والســهولة التــى كانــت قائمــة فــى ظــل النظــام الدولى السابق.

- أصبح للنزاعات والتوترات الداخلية والمحلية فى كثير من الأحوال مغزى ودلالة تتعدى الحدود الجغرافية لها، وأصبح نطاق الاهتمام والانفعال بها يتعدى حدود منطقة النزاع أو التوتر يشمل دولاً أخرى بعيدة.

(ج) ***النظام الدولى فى المرحلة الانتقالية***:-

يشهد العالم فى السنوات الأخيرة تغييرات وتحولات بالغة الأهمية تؤثر تأثيراً على النظام الدولى، وتجعل من الممكن القول بأنه يمر بمرحلة انتقالية، يمكن أن تنتهى بنظام دولى جديد، يختلف اختلافاً جذرياً عن النظام الدولى السائد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومما لا شك فيه أن التطورات الحديثة التى تؤثر على النظام الدولى، تقع بصفة أساسية فى القارة الأوربية، وتمس العلاقات بين الشرق والغرب، ومع ذلك فإن هناك تغييرات هامة أخرى، تقع فى مناطق أخرى فى العالم الثالث مثل أزمة الخليج التى يمكن أن يكون لها أبلغ الأثر على مستقبل النظام الدولى.

ولعل العوامل المؤثرة على النظام الدولى عموماً، والعلاقات بين الشرق والغرب خصوصاً ما حدث من حركات تحريرية وإصلاحية داخل الاتحاد السوفيتى، بزعامة جورباتشوف منذ توليه السلطة.

والعامل الثانى الذى لا يمكن تجاهله الحركات الديموقراطية والتحررية فى أوربا الشرقية.

والعامل الثالث يتعلق بالاندفاع نحو تحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل داخل الجماعة الاقتصادية الأوربية التى تعرف بالسوق الأوربية المشتركة والعامل الرابع الوحدة الألمانية.

وقد حدثت تطورات فى الاتحاد السوفيتى سواء فى مجال السياسة الداخلية أو الخارجية.

والواقع أن سياسة جورباتشوف الجديدة التى تعرف أحياناً بـ "التفكير الجديد" و "الجلاسنوست"، فتحت الباب على مصراعيه لكثير من الجدل، والمعارضة للنظام وربما كانت مشكلة القوميات من أخطر التحديات التى بدأت تواجه النظام السوفيتى فى عهد جورباتشوف.

كما حدثت تطورات فى أوربا الشرقية وفى الجماعة الأوربية بشكل عام.

العلاقات بين الشرق والغرب فى عصر ما بعد الحرب الباردة:

الحقبة الانتقالية للنظام الدولى:-

مع التغيرات التى حدثت فى السياسة السوفيتية، داخلياً وخارجياً ومع التغيرات التى حدثت فى أوربا الشرقية، نحو التحررية والديموقراطية، ومع الأوضاع الجديدة والنجاح الباهر للجماعة الاقتصادية، والأوروبية وفى ظل الازدهار الذى يشهده الاقتصاد اليابانى.

وقد أصبح القادة السوفيت والأمريكيون يواجهون النظام الدولى الجديد، حيث لم تعد القطبية الثنائية، والصراع بين هذين القطبين العملاقين، تمثل الإطار الذى يحكم مسيرة النظام الدولى ويوفر السبل لغرض الانضباط على سلوك الدول.

والذى لا شك فيه، أن الخطر والتهديد السوفيتى فى أوربا وفى العالم خفت حدته كثيراً وقد شهدنا ملامح للتغيير واضحة، وما يمكن تسميته بروحها الوفاق الجديد بين الشرق والغرب واضحة فى أزمة الخليج ومواجهة احتلال العراق للكويت ويؤكد بهجت قرنى بأن أهم سمة لهذه التفاعلات الدولية خلال الأعوام الأربعين الماضية هى التغيير والتحول:- من نظام دولى إلى نظام عالمى أى كثافة التفاعلات بين الشعوب والأفراد، بحيث إننا فعلاً فى طور ظهور مجتمع مدنى عالمى[١].

ويمكن أن تستخلص من هذا العرض العام أن النظام الدولى القديم بمفهومه قد اختفى تماماً، ليحل محله نظام عالمى جديد مائة فى المائة.

ومن المؤكد إذن أننا نعيش حالياً فى مجتمع عالمى مهجن أو مختلط، أى أنه يحتوى جنباً إلى جنب على القديم والجديد، ولكن تفاعلاته تسير الآن بوتيرة أسرع كثيراً مما كان عليه الحال فى الأعوام الأربعين الماضية[٢].

---

(1) بهجت قرنى، من النظام الدولى إلى النظام العالمى، مجلة السياسة الدولية، العدد الواحد والستون بعد المائة، يوليو ٢٠٠٥، ص ٤٠.

(2) نفس المرجع السابق، ص ٤٥.

المحتويات